الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية

الفرع الاول

سباق القوة والنفوذ بين القوى الشرق اوسطية

دراسة مقارنة: ايران، تركيا، اسرائيل

رسالة لنيل شهادة ماجستير بحثي في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد:

أورهان قحطان ظاهر الشّمّري

لجنة المناقشة:

الدكتور جهاد بنوت	الاستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور علي شكر	استاذ	عضواً
الدكتورة ليلى نقولا	استاذ مساعد	عضواً

2022-2023

الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية

الفرع الاول

سباق القوة والنفوذ بين القوى الشرق اوسطية

دراسة مقارنة: ايران، تركيا، اسرائيل

رسالة لنيل شهادة ماجستير بحثي في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد:

أورهان قحطان ظاهر الشّمّري

لجنة المناقشة:

الدكتور جهاد بنوت	الاستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور علي شكر	استاذ	عضواً
الدكتورة ليلى نقولا	استاذ مساعد	عضواً

2022-2023

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط.

الشكر والتقدير

أوجه شكري وامتناني وحبي وعرفاني لله "عز وجل" الذي ينسب إليه الفضل كله في إنجاز هذا العمل، ولوالدي الحبيبينّ اللذان هما أساس نشأتي ورعايتي ونجاحي وتفوقي، وكذلك لكل من أرشدني ونصحني وساهم معي في إعداد هذا البحث، وأخص بالذكر منهم اساتذتي الافاضل في لجنة المناقشة لاسيما استاذي الدكتور "جهاد بنوت " عرفانا بكل ما قدمه لي في مسيرتي العلمية.

كما أوجه شكري لادارة كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية، وجميع العاملين فيها، وجميع أصدقائي وزملائي، وأسأل الله تعالى أن يكون هذا البحث في المستوى المطلوب الذي يخدم المختصين وينفعهم.

الاهداء

الى والدي، صاحب القلب الكبير والعقل المنير، الذي لم يتوان لحظة في تقديم كل الدعم مهما بدا مستحيلا.

الى امي ينبوع الحنان، التي عضت على الجراح من اجل ان تراني ناجحا ومتالقا في شتى المجالات والميادين.

الى كل من آمن بقدرتي على انجاز هذا العمل ودعمني وحفزني على الاستمرار والمثابرة في سبيل النجاح.

اليهم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع....

المقدمة:

تعتبر منطقة الشرق الاوسط من اكثر المناطق اهمية لما تتمتع به من قدرات باشكالها المختلفة، مما جعلها محط انظار القوى الدولية على مر العصور، لاسيما لما تحتويه من معادن ومواد اولية كالبترول والغاز الطبيعي، كما تشرف على سواحل وبحار ومحيطات عالمية كالبحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي والمحيط الهندي، وبالتالي امتلاك الشرق الاوسط لقدرة التحكم بحركة المواصلات البرية والبحرية والجوية وضعه في حالة من عدم الاستقرار وذلك لاهميته الاستراتيجية الفائقة بالنسبة للقوى الدولية الكبرى والدول المحورية الاقليمية في المنطقة.

يعدّ الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم توتراً أمنياً حيث شهد أكثر من 10 حروب؛ منها الحروب العربية الإسرائيلية، الحرب العراقية الإيرانية، غزو العراق للكويت، غزو العراق عام 2003 من قبل الاحتلال الأمريكي، المشكلة النووية الإيرانية، الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والحرب الإسرائيلية على لبنان ولا نستطيع التكهن بأن الحروب في هذه المنطقة ستنتهي لما لها من أهمية اقتصادية وإستراتيجية ومصالح دول كبرى.

لا يبدو صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط وليداً لهذه اللحظة؛ إنما هو صراع له جذور وثوابت تاريخية حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها وفرض إرادتها على ما عداها من الدول الشرق أوسطية المنافسة لها، ولاسيما عقب ثورات "الربيع العربي"، وبروز نسق إقليمي متعدد القوى الشرق أوسطية إلا إنه يبقى قيد التشكل. ومن ثم فهذه المرحلة تعتبر إنتقالية لتشكل نسق إقليمي جديد من حيث شكل وطبيعة التفاعلات والتحالفات وموازين القوى النسبية بين مختلف القوى الشرق أوسطية، واهمها القوى الغير عربية كإيران، إسرائيل، وتركيا.

ولهذا تعد مسألة التوازن من الامور المهمة والحيوية في هذه المنطقة وفي دراسة العلاقات الدولية، ومع ان عنصر الهيمنة لدولة معينة على دولة او دول اخرى قد ظهر على عدة مستويات وفي ازمنة مختلفة الا انها لم تدم طويلا، فالدول تلجأ دائما لتحقيق التوازن سواء عبر زيادة قوتها او عبر تحالفها مع دول اخرى، واستمرت هذه العملية من خلال جدلية الصراع والتوازن على مر الزمان.

ان الحديث عن التوازن هو من الاهمية بمكان للتعرف على طبيعة العلاقات بين القوى الفاعلة في اية منطقة من العالم ومن هم الاكثر تاثيرا فيها. فمفهوم التوازن يتطور تبعا لتطور طبيعة العلاقات بين الدول، فحسابات الدول وردود افعالها إزاء تصرفات بعضها البعض قد تبدو وكانها تتم بطريقة آلية ودقيقة. وصحيح ان للعنصر العسكري الدور الاساس في تحديد مسألة التوازن بين الدول، الا ان اهمية هذا العنصر تراجعت مع تطور طبيعة قوة الدولة، فاصبحت الاهمية تعزى الى مقومات القوة الشاملة للدولة وهو الامر الذي ادخل مفهوم التوازن في مرحلة جديدة.

فالتوازن يقوم على وجود تعادل نسبي في الامكانات والقدرات المختلفة (سياسية، اقتصادية، عسكرية،..)، ما يتطلب توافر مقاييس للحساب الكمي بهدف تقييم القوة النسبية لكل دولة ولكل تحالف، ومقارنتها بطريقة تؤكد الوصول الى التوازن او التكافؤ والتساوي. ان حسابات القوة النسبية للدولة بقيت مشكلة ملحة تؤرق العاملين في هذا الحقل، ومع الوقت ظهر منهج لقياس قوة الدولة من خلال قياس قوتها الشاملة كمرحلة تطورية في سياق نظرية توازن القوى. ويقوم هذا المنهج على قياس الجوانب الكمية والجوانب المعنوية بين اطراف متعددة، لقياس توازنات القوى في لحظة زمنية معينة.

ان موضوع "قوة الدولة" يعد من الاهتمامات الاساسية في الدراسات الجيوستراتيجية المعاصرة والعلاقات الدولية وغيرها من الاختصاصات، وليس بالمعنى الضيق للقوة العسكرية وحدها، ولكن بالمعنى الحضاري الاشمل. ويعتقد البعض ان القوة يمكن معرفتها من خلال التعرف على العناصر والموارد التي تمتلكها الدولة باعتبار ان قوة الدولة هي المحصلة النهائية لمجموع قوتها الشاملة، ولكن الاصل والثابت ان قوة الدولة الحقيقية تكمن في استثمارها لهذه العناصر وفي التاثير وممارسة النفوذ على الآخرين. بمعنى آخر، فان قياس قوة دولة ما في حد ذاتها لا يصح دون المقارنة بالاهداف التي تسعى الى تحقيقها. وباعتبار ان الدولة هي جزء من المجتمع الدولي فان التعرف على قوتها لا يكون بمعزل عم محيطها، فالقوة مسألة نسبية وليست مطلقة، وتحليل عناصر القوة يكون بين دولة ما ودولة او مجموعة دول اخرى في الوقت عينه، او في الدولة نفسها بين فترات زمنية مختلفة، ويساعد هذا القياس والتحليل لعناصر القوة في استشراف التطورات وكيفية صنع السياسات مستقبلا.

اهمية واهداف الموضوع:

تنبع اهمية هذا الموضوع من تسارع الاحداث في النظام العالمي عامة والنظام الاقليمي خاصة. فبعد

إنكفاء الولايات المتحدة كقطب اوحد مهيمن على النظام العالمي، الامر الذي برز جليا من خلال انسحابها من الشرق الاوسط وافغانستان، اصبحت المنطقة خالية، الامر الذي فتح المجال لبعض القوى الاقليمية لكي تحاول وراثة العم سام وممارسة تأثيرها ونفوذها تحقيقا لاهدافها ومصالحها.

انطلاقا من تلك الاهمية، نهدف من خلال اثارة هذه الرسالة الى قياس القوة الكمية والنوعية للقوى الاقليمية الاساسية في الشرق الاوسط والمتمثلة بايران وتركيا واسرائيل. ونهدف من خلال ذلك الى كشف سباق القوة والنفوذ بين هذه الدول ودراسة احتمالات تطور الصراع في المنطقة وتازمه، او التعاون والانفراج في ضوء موازين القوى السائدة على المستوى الاقليمي.

اسباب اختيار الموضوع:

يعتبر هذا الموضوع غير مطروق له على مستوى الجامعة اللبنانية وخاصة بتعلقه بالقياس الكمي والنوعي لقوة الدولة.

القوة الاقليمية هي دولة تنتمي لاقليم جغرافي معين وتهيمن عليه اقتصاديا وعسكريا، ولديها القدرة على ممارسة نفوذ مهيمن في الاقليم ونفوذ معتبر على المستوى الدولي، كما يكون لديها الرغبة في استخدام مصادر القوة ويقر جيرانها بها كقائد للاقليم. ولذلك فاسباب اختيار الدول الثلاث قيد الدراسة هي:

- ايران: يبلغ عدد سكانها حوالي 87 مليون نسمة ومساحتها 1648195كم مربع. آخر تحول لايران كان سنة 1979 وهذا بعد الثورة الاسلامية بقيادة الخميني، وحاليا تدعم ايران عدة دول اهمها سوريا من خلال النظام، اليمن من خلال الحوثيين، لبنان من خلال حزب الله، العراق من خلال الفصائل، وفلسطين من خلال حركة حماس. فبالرغم من الحصار المفروض عليها منذ عدة سنوات الا انها تدعم 5 دول علانية ناهيك عن برنامجها النووي الذي يقلق العالم.
- تركيا: يبلغ عدد سكانها حوالي 85 مليون نسمة ومساحتها 783562كم مربع. وقد ذهب هانتيغتون في كتابه "صدام الحضارات" الى ان انهيار الاتحاد السوفياتي وضع تركيا امام فرصة لقيادة الحضارة التركية مجددا من الدول الست المستقلة الممتدة من حدود اليونان الى الصين، فهي تطمح جديا وبدعم غربي الى ايجاد هذه الهوية الجديدة بالاضافة الى استرجاع امجاد السلطنة العثمانية من المنطقة العربية.

- اسرائيل: يعتبر الكيان الصهيوني الغاصب لاعبا اساسيا في المنطقة وان كان هذا الدور مرهون بالدعم الغربي الذي يتلقاه ولاسيما من الولايات المتحدة الاميركية. من منظور النظام الدولي فهو لاعب رسمي على مستوى "الدولة–الشعب" وعضو في منظمة الامم المتحدة، ولذا فهو يستمد شرعيته الوجودية من خارج المنطقة المتواجد فيها وبالتالي لا يستطيع لعب اي دور وحده. يبلغ عدد السكان حوالي 9 ملايين نسمة والمساحة 21770كم مربع.

لذلك اختيرت ايران كدولة اسلامية وتركيا كدولة علمانية ذات توجه اسلامي واسرائيل كدولة مستعمرة في المنطقة ذات عقيدة تلمودية.

مصادر البيانات:

قام العديد من العلماء والمفكرين باصدار العديد من الدراسات، سواء كانت عربية او اجنبية كشفت عن اختلافات وتباينات كثيرة، اذ لا تزال هناك نقاط عدة تثير الجدل حول اساليب قياس العناصر التي تدخل في حساب قوة الدولة بمكوناتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، اضافة الى تحليلها بهدف الوصول الى الاوزان النسبية لعناصرها الفرعية.

وسنتناول هذا البحث من خلال العديد من الدراسات والكتب العربية والاجنبية، ولاسيما دراسات الدكتور جمال زهران الذي تناول قياس قوة الدولة بين الدول العربية واسرائيل من خلال معادلته التي تعتمد على معادلة كلاين، وسياتي ذكر هذه المعادلات في الفصل النظري.

الصعوبات:

عند اعداد هذه الرسالة واجهتنا جملة صعوبات، اهمها صعوبة الوصول الى المصادر والمراجع التي تعطي ارقاما دقيقة للقدرات المادية والمعنوية للدول قيد المعالجة لكثرتها من جهة ولتباينها من جهة اخرى لانها عادة ما تكون موجهة. لذلك اقتضى العمل على جمع الكثير من المصادر والمراجع والدراسات ومقارنتها بهدف الاستفادة من المعلومات والبيانات الموضوعية والقيمة. فهذا الملف يعد حساسا ولذلك يحاط بتعتيم كبير لاسيما موضوع الاسلحة والتسلح والصناعات العسكرية والنووية.

الاشكالية:

في ضوء التطورات الحاصلة في منطقة الشرق الاوسط تهدف هذه الدراسة الى مقارنة الدول قيد الدراسة (ايران، تركيا، اسرائيل)، خاصة وان ايران تحت حصار دولي منذ مدة واسرائيل تعاني من ازمات داخلية حادة اما تركيا فتعجز عن تصفير مشاكلها مع دول الجوار، لذلك تنطلق هذه الرسالة من اشكالية مركزية مفادها: في ضوء هذه المشاكل وغيرها كيف يمكن لهذه الدول التاثير وممارسة النفوذ على الاخرين اقليميا؟ وانطلاقا من مقومات القوة الشاملة للدولة والمصالح والاهداف المتباينة بين هذه الدول، هل سيسود التصادم في المنطقة؟ ام سيكون الوفاق وتقاسم المغانم هو الفيصل؟

ومن هذه الاشكالية المركزية تتفرع مجموعة من الاسئلة الفرعية:

1. كيف يتجلى مفهوم القوة في العلاقات الدولية؟
2. كيف تتجلى مناهج قياس قوة الدولة؟
3. ما هي عناصر القوة الشاملة للدولة؟
4. ما هي المقومات المادية والمعنوية للدول قيد الدراسة؟
5. من الاقوى بين الدول قيد المعالجة؟ وكيف سينعكس ذلك على مستقبل المنطقة؟

الفرضيات:

سنقوم خلال هذه الرسالة بدراسة عناصر القوة الشاملة للدول قيد الدراسة والعمل على تفكيك اجزائها، ودراسة المقومات المادية والمعنوية التي تمتلكها هذه الدول من خلال المؤشرات الدالة عليها، وذلك بهدف معرفة مدى قدرتها على تحقيق اهدافها الاقليمية سواء من خلال التاثير او من خلال التدخل المباشر. وبناء على ما تقدم تطرح هذه الرسالة الفرضيات التالية:

1. تعتبر مقومات الدولة المادية من اهم المتغيرات في دراسة قوة الدولة، وهو العنصر الوحيد التي يؤدي الى تحقيق مصالحها واهدافها.
2. تعتبر مقومات الدول المعنوية عامل مساعد في قوة الدولة ومؤثر في تحقيق الاهداف المسطرة من قبل الدول قيد الدراسة.
3. في ظل الفوضى في النظام العالمي وانكفاء الولايات المتحدة عن قيادة النظام العالمي كقطب اوحد وتجلي ذلك من خلال انسحابها من الشرق الاوسط واماكن اخرى في العالم، فان الشرق

الاوسط اصبح لقمة سائغة للقوى الاقليمية التي تسعى كل منها لوراثة الولايات المتحدة وتحقيق اهدافها ومصالحها.

المناهج المستخدمة:

يعتبر المنهج هو الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة قي العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة للوصول الى النتائج، وقد فرضت معالجة الموضوع الاستعانة بعدة مناهج وهي:

1. المنهج التاريخي: تم استخدام المنهج التاريخي الذي يقوم على دراسة الظروف السابقة للدول قيد الدراسة، باعتبار ان فهم قوة الدولة ومقوماتها يتطلب العودة الى تاريخها للبحث قي اصل واساس الجهود التي بذلتها لاكتساب هذه القوة والحفاظ عليها ومدى تاثيرها على غيرها وتاثرها من الاخرين.
2. المنهج المقارن: تم استخدام المنهج المقارن بهدف ابراز عناصر التشابه والاختلاف بين عناصر ومقومات كل دولة من دول الدراسة، وذلك لترتيب القوة الشاملة لكل دولة من خلال مقارنة عناصرها المختلفة.
3. المنهج الكمي: البحوث في العلوم الانسانية تستعمل القياس، وكذلك الامر حينما يتم استعمال المؤشرات والنسب والمتوسطات وغيرها. وبسبب استخدام الاحصاء والنسب لمقارنة القوة النسبية لكل دولة فان استخدام المنهج الكمي يصبح ملحا.

مخطط البحث:

جرى تقسيم الرسالة الى فصلين، كل فصل يتألف من مبحثين، وكل مبحث منهما مقسم الى ثلاثة مطالب. عمدنا الى هذا التقسيم بحيث يعالج الفصل الاول الذي يحمل عنوان "الاسس النظرية لقياس قوة الدولة" بمبحثه الاول عناصر قوة الدولة ومناهج قياس قوة الدولة، وذلك بثلاثة مطالب، اختص الاول منها بدراسة البعد الاقليمي في نظرية العلاقات الدولية وعناصر قوة الدولة، فيما عالج المطلب الثاني مناهج قياس قوة الدولة وعناصر القوة الوطنية الشاملة، أما المطلب الثالث والاخير فقد إختص بدراسة اسلوب تطبيق قياس قوة الدولة. أما في المبحث الثاني من الفصل الاول والموسوم بالمقومات المعنوية للدول قيد الدراسة فقد عالج في مطلبه الاول المقومات المعنوية لتركيا، وفي المطلب الثاني تم عرض المقومات المعنوية لايران، فيما اختص المطلب الثالث بالمقومات المعنوية لاسرائيل.

أما الفصل الثاني من هذه الرسالة والذي حمل عنوان "الناتج النهائي لقياس قوة الدول قيد الدراسة" فقد قسم الى مبحثين أيضا ، وتضمن كل مبحث ثلاث مطالب، المبحث الاول الذي يحمل عنوان المقومات المادية للدول قيد الدراسة فقد اختص المطلب الاول منه بدراسة المقومات المادية لتركيا، فيما اختص المطلب الثاني بدراسة المقومات المادية لايران وفي المطلب الثالث تم دراسة المقومات المادية لاسرائيل. وفي المبحث الثاني الذي يقوم بمقارنة قوة الدول والسيناريوهات المتوقعة، فقد تم قياس عناصر القوة المادية للدول قيد الدراسة في المطلب الاول من هذا المبحث، أما المطلب الثاني فقد اختص بقياس عناصر القوة المعنوية للدول قيد الدراسة، وفي النهاية عالج المطلب الثالث انعكاسات الناتج النهائي للقوة عللى مستقبل المنطقة، مسلطا الضوء على اهم السيناريوهات المطروحة او محتملة الحدوث في المستقبل والخاصة بالشرق الاوسط.

الفصل الاول: الاسس النظرية لقياس قوة الدولة

اي دراسة علمية ينبغي ان تبدأ بتحديد المفاهيم التي تستخدمها، ومن ثم كان لزاماً ان نتناول في الفصل الاول التعريف ببعض المفاهيم والمتعلقة بالدولة والنظام الاقليمي وقوة الدولة وكذلك الغوص في مناهج قياس قوة الدولة وكيفية تطورها عبر الزمن متطرقين الى عناصر القوة الوطنية الشاملة واسلوب تطبيق منهج قياس القوة المتبع، ثم في النصف الثاني من هذا الفصل سوف نستعرض المقومات المعنوية للدول قيد الدراسة(تركيا–ايران– اسرائيل) بدءا بالقدرات الدبلوماسية ثم طبيعة النظام السياسي واهدافه واخيرا مدى تقدم البحث العلمي في هذه الدول.

المبحث الاول: عناصر قوة الدولة ومناهج قياس قوة الدولة

يثير تعريف الدولة الكثير من الخلافات النظرية بين فقهاء القانون الدولي العام وفقهاء القانون الدستوري، بل وبين المنشغلين بالدراسات السياسية والقانونية بصورة عامة، وترجع هذه الخلافات للطبيعة المعقدة للظاهرة موضوع التعريف[1]، وكذلك الى زاوية البحث عند كل فريق وتباين المعايير المعتمدة عند كل منهم ما ادى الى تعدد التعريفات بشان الدولة واختلافها. فحسب قاموس بنغوين للعلاقات الدولية فان "الدولة وتسمى احياناً الدولة–الامة (nation–state) تعد الطرف الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ولها شخصية اعتبارية وبهذه الصفة فانها تتمتع بموجب القانون الدولي ببعض الحقوق وتترتب عليها بعض الالتزامات"[2]. واذا اخذنا بالمفهوم السياسي للدولة فهي تعتبر ارقى صور التنظيم السياسي حيث تخضع فيها السلطة السياسية للقانون، فالقانون ينظم اسلوب تشكيلها ووظائفها وكيفية قيامها بهذه الوظائف، كما ينظم علاقتها بالمجتمع وافراده وصولا الى الضمانات التي يكفلها للحقوق والحريات الجماعية والفردية التي يتعين على السلطة السياسية توفيرها والالتزام بها في الممارسة العملية.[3]

المطلب الاول: البعد الاقليمي في نظرية العلاقات الدولية وعناصر قوة الدولة

يقول اندريه هوريو "الدولة هي مجتمع منظم قائمة على ارض محددة تستاثر سلطة اصدار القواعد القانونية ومعاقبة من يخالفها"[4]. او تعتبر الدولة " مجموعة من الافراد يمارسون نشاطهم على اقليم جغرافي محدد ويخضعون لتنظيم محدد" او "الشخص المعنوي الذي يرمز الى شعب مستقر على اقليم معين بحيث يكون لهذا الشخص سلطة سياسية ذات سيادة"، فالدولة هي الوحدة القانونية المستقلة ذات

---

[1] محمد عبد الحميد، العلاقات الدولية: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص:38–39.

[2] غراهام ايفانز وجيفري نويهان، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للابحاث، دبي، 2004، ص:702.

[3] محمد ابو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص: 13.

[4] Andre Hauriou, Droit constitutionnel et institutions politique, 6ed, Montchrestien, paris, 1975, p: 9.

السيادة التي تمتلك صلاحية الارغام المادي المشروع وادواته على الصعيد الداخلي، كما تمتلك الشخصية القانونية التي تكسبها اهلية التخاطب باحكام القانون الدولي العام على الصعيد الخارجي[1].

اولا: اركان الدولة:

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول ان هناك اركان ثلاثة اساسية لقيام الدولة:

1. مجموعة من الناس تعرف باسم الشعب.
2. رقعة من الارض يقيم عليها الشعب وتسمى الاقليم.
3. سلطة سياسية يخضع لها الشعب.

1-الشعب:

الشعب من الناحية القانونية هم مجموعة الافراد القاطنين على اقليم الدولة والمتمتعين بجنسيتها، اما من الناحية السياسية هم مجموعة الافراد الذين لهم حق التمتع بالحقوق السياسية كالانتخاب وغيرها.

2-الاقليم:

يقصد بالاقليم الرقعة الجغرافية التي يقطنها بصفة مستقرة افراد شعب الدولة، وهو لا يقف عند حدود اليابسة اي الارض، وانما يمتد الاقليم الى ما يسمى البحر الاقليمي وكذلك النطاق الجوي. فالاقليم قد يتسع او يضيق وهذا لا يؤثر على قيام الدولة من وجهة النظر القانونية، وانما قد يوثر على كيانها من الناحية السياسية من حيث القوة او الثقل السياسي.

3-السلطة:

فالشعب والاقليم لا يكفيان لقيام الدولة بل يقتضي توفر ركن ثالث يكمن في وجود هيئة او سلطة حاكمة عليا يخضع لها جميع افراد الشعب.

---

[1] علي هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرارية والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014، ص: 11.

وقيام الدولة او تاسيسها بالمعنى الحديث اصبح مرتبطا برضا افراد الشعب وقبولهم للسلطة فيها، لذا يرى البعض ان سبب عدم استقرار السلطة في المجتمعات السياسية السابقة يعود لكونها لم ترتكز الا على قوة اصحابها، غير ان ذلك لا يعني ان سلطة الدولة يجب ان لا تستند الى القوة، فتلك القوة لا بد منها لممارسة سلطتها وعدم وجودها يعني فناء الدولة[1].

ثانيا: تصنيف وترتيب الدول:

على الرغم من ان القانون الدولي سوى بين الدول قانونياً الا ان هذه المساواة لا تمتد الى النواحي الاخرى، فهي دول غير متساوية في قوتها من حيث ثرواتها او مساحاتها وتعداد سكانها او حتى في قدراتها العسكرية والتقنية، وهي ايضا غير متماثلة في نظمها السياسية وايديولوجيتها او سياستها الخارجية، وهذا ما ادى الى تباين ادوار الدول على الساحة العالمية وفي درجة تاثيرها على غيرها من الفاعلين او في درجة اعتمادها على الخارج.

وهذا التفاوت هو الذي سمح لمنظري العلاقات الدولية بتصنيف وترتيب الدول في سلم القوة العالمية حسب ثقل قوتها ودرجة نفوذها وتاثيرها في المنتظم الدولي، بحيث يتم ترتيبها بشكل هرمي من دول عظمى الى دول كبرى، ثم دول متوسطة واخرى صغيرة وهذا التصنيف يتبناه اغلب المحللين الواقعيين.

1- الدول العظمى:

يعرفها كينيث والتز بانها تلك الدول التي تسعى لفرض هيمنتها وتصورها على بقية المجتمع الدولي، وهي ايضاً عند ريمون آرون، الدولة التي لا تهزم، ولها القدرة على الاضطلاع بدور عالمي وعلى التدخل في جميع انحاء العالم سواء كان هذا التدخل عسكري، سياسي او اقتصادي[2].

2- الدول الكبرى:

هي تلك الدول التي تحاول الاضطلاع بدور عالمي ولكن محدودية قدراتها على منافسة الدول العظمى لا تسمح لها بالقيام بهذا الدور الا في مجالات محددة تسمح به تلك الاخيرة، لانها لا تدخل في دائرة نفوذها من جهة ولا تتناقض مع مصالحها من جهة اخرى.

---

[1] ابراهيم شيحا، مبادئ الانظمة السياسية الدول-الحكومات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1982، ص: 14.

[2] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، طاكسيج كوم، الجزائر، 2009، ص: 50.

3- الدول المتوسطة:

تمتلك هذه الفئة من الدول من الامكانات والوسائل المادية والمعنوية التي تؤهلها للعب دور قيادي في محيطها الاقليمي، بحيث تستطيع ممارسة التاثير على التوجهات السياسية لدول الجوار، وعلى الرغم من محورية دورها في نظامها الاقليمي الا انها محدودة النشاط والفاعلية في النظام العالمي.

4- الدول الصغيرة:

تعتبر هذه الدول موضوعاً للعلاقات الدولية وليست فاعلا فيه حسب مارسيل ميرل ولصغرها وفقرها تعتمد على الحماية الامنية والمساعدات الخارجية، وهي لا تستطيع التاثير في النظام الدولي سواء عملت لوحدها او مع مجموعة دول صغيرة[1].

ثالثا: البعد الاقليمي في نظرية العلاقات الدولية:

تعتبر دراسة البيئة المادية للدول من اقدم المداخل التي ركز عليها دارس العلاقات الدولية لدراسة السلوك الخارجي لها، بل والسلوك السياسي الداخلي ايضاً[2]. ويرى الباحثون ان دراسة النظام الاقليمي معقدة ومتنازع عليها ولم تحظى تلك الاخيرة بالاهتمام الا بدءا من ثمانينات القرن الماضي.

1- مفهوم النظام الاقليمي:

يعرف النظام لدى غالبية الفقهاء بانه "مجموعة من المبادئ، الضمنية والصريحة، والاجراءات التنظيمية وقواعد السلوك والاجراءات المتعلقة بصنع القرار، تلتقي حولها توقعات الفاعلين في مجال معين من مجالات العلاقات الدولية، وهو ما يعني وجود نوع من العلاقة التدريجية بين عناصر النظام. فاذا تغيرت المبادئ وقواعد السلوك ظهر نظام جديد، اما التغير في الاجراءات التنظيمية واجراءات صنع القرار فلا يعدو ان يكون تغييراً داخل النظام"[3].

---

[1] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، مرجع سايق، ص:53.

[2] عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص: 20.

[3] جميل مطر وعلي هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط.7، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص:14.

ان النظام تخصيص لمفهوم عام هو النظم الدولية كالسيادة والاعتراف، كما ان مصطلح النظام ليس مرادفاً لمصطلح المنظمة على الرغم من ان نظماً كثيرة قد تكون مصحوبة بمنظمات دولية[1].

ولعل اهم الفروق البارزة بين النظام والمنظمة يكمن في ان الاول لا يمتلك القدرة او الاهلية للتصرف، كما ان نطاق عمل المنظمة الدولية او الاقليمية ليس بالضرورة محصورا في مجال معين من مجالات العلاقات الدولية.

النظام الاقليمي في ابسط معانيه هو نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات سياسية مستقلة داخل اقليم جغرافي معين، اي انه اطار تفاعلي خاص بمجموعة من الدول يتميز بنمطية وكثافة التفاعلات بحيث ان التغير في جزء منه يؤثر على بقية الاجزاء[2].

ان اهمية تحليل النظم الاقليمية تكمن في كونها مستوى تحليلي وسط بين تحليل النظام العالمي وتحليل السياسة الخارجية للدول، اذ يهدف الى الكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الاقليمية في اقليم معين، والتعرف الى خصائص وانماط التفاعلات التي تحدث داخل النظام الاقليمي، والعوامل التي تتحكم في تلك التفاعلات.

فدراسة السياسة الخارجية لاي دولة من الدول لا يمكن فهمها بشكل كامل دون العودة الى البيئة المجاورة التي تقع فيها تلك الدولة، حيث تؤثر انشطة اي دولة من دول اعضاء النظام الاقليمي، سواء كانت عدوانية او تعاونية، في السياسة الخارجية للاطراف الاخرى اعضاء النظام الدولي[3].

2- مفهوم القوة في العلاقات الدولية:

تعد قوة الدولة باجماع الاراء، الركيزة في تحديد الادوار التي تؤديها على الساحة السياسية الاقليمية والدولية وتحدد القواعد التي تحكم علاقاتها بالقوى الخارجية، واكثر من ذلك، يعتبر بعض فلاسفة الدولة

---

[1] Andrew Hurell, The Regional Dimension in International Relations Theory and Practice, Pluto Press, London, 2005, p: 38.

[2] محمد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي: دراسة في اصول العلاقات الدولية الاقليمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص: 19.

[3] المرجع نفسه، ص: 21.

ان القوة هي التي انشأت الدولة وهي اساس اي نظام سياسي وعند قيام الدولة لا يمكن لها باي شكل من الاشكال التخلي عن القوة والا فلن تستطيع فرض سلطتها داخليا وفرض سلطانها خارجيا[1].

ان العلاقات الدولية هي علاقات قوى ومن هنا تاتي اهمية تحديد مفهوم القوة، فهي من اكثر المفاهيم جدلا في دراسة العلاقات الدولية ومن الصعب تحديدها بدقة[2]. فقد تعرض اليها مجموعة من الفلاسفة والمفكرين من ارسطو في كتابه "السياسة"، مع انه لم يتناول هذا المفهوم بصورة مباشرة ولكن كان المحرك الاساسي فيه. الى ميكافيلي الذي قام بتحليل القوة والنظام الحكومي باسلوب معاصر حيث ركز على جعل القيم السياسية تعلو على اي قيم اخرى عند صناعة القرار السياسي الداخلي او الخارجي[3]، والذي يرى ان القوة هي اساس الشرعية السياسية وان نجاح السياسة يقاس بمدى استخدامه لهاته القوة.

ويعتبر روسو ان القوة ما هي الا قدرة مادية وان الخضوع للقوة عمل من اعمال الضرورة. وقال كال هوليستي ان القوة هي فعل التاثير، وهذا ما ذهب اليه ناي عندما قال بان القوة هي القدرة على التاثير في سلوك الاخرين للحصول على النتائج التي يتوخاها المرء[4].

ويرى جولد هامرز شيلر ان القوة هي مقدرة الشخص على التاثير في سلوك الاخرين في الاتجاه الذي يريده، في حين ان نيكولاس سبيكمان وجد ان القوة هي المقدرة على تحريك الاخرين في الاتجاه المرغوب ويتم ذلك اما بالاقناع او الاغراء او الاكراه او باي وسيلة اخرى تفرضها الظروف[5].

اما هانس مورغانتو فقد قدم تصور شامل لمفهوم القوة بانها علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس عليهم فهي تمنح الاولين السيطرة على بعض ما يقوم به الاخرون من اعمال بما يملكونه من نفوذ

---

[1] عبد الرحمن خليفة، ايديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999، ص: 28.

[2] محمد بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية،بيروت، 1972، ص:43.

[3] علي العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الاصول والنشاة والتاريخ والنظريات، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2010، ص: 145.

[4] محمد نصر، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص: 105.

[5] محمد مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، منشاة المعارف، الاسكندرية، 2002، ص: 124.

يؤثرون به على عقولهم، وقد يمارس هذا النفوذ باسلوب الامر او التهديد و الاقناع او مزيج من تلك الوسائل معا[1].

بناء على ما تقدم، يمكن القول ان مفهوم القوة يشير الى عدة معاني بين التحكم والاحتكار والتاثير على الاخرين والقدرة على التاثير على صنع القرار لدى الطرف الاخر بمعنى نفوذ طرف على طرف آخر في فترة زمنية او مرحلة ما.

رابعا: عناصر قوة الدولة:

بسبب تعدد زوايا دراسة القوة بين عسكرية واقتصادية وغيرها، فان تحديد قوة الدولة لم تعد ترتكز على عامل واحد بل ان الظروف والاحداث اثبتت ان قوة الدولة محكومة بعدد من العوامل المتشابكة والمتداخلة.

1- القوة الشاملة للدولة:

لقد اثبت الواقع العملي اهمية الجوانب غير المادية في قوة الدولة، فكل دولة تحرص على اكتساب مقدرات القوة التي تمكنها من البقاء والاستمرار، وعند الحديث عن هذه القوة، يجب التطرق الى عناصرها الاساسية والفرعية والمؤشرات الدالة عليها لانها ذات طبيعة معقدة ومركبة ومتغيرة في نفس الوقت ما يستلزم تناولها وفقا لعناصرها الشاملة[2].

ويعتقد البعض ان القوة يمكن معرفتها من خلال التعرف على العناصر والموارد التي تمتلكها الدولة، ولكن الثابت ان قوة الدولة تكمن من خلال استثمارها لهذه العناصر بهدف التاثير وممارسة النفوذ على الآخرين.

لقد تطرق بعض المفكرين والباحثين الى عناصر قوة الدولة واختلفوا في عدد عناصرها وهذا عائد الى الزاوية التي تطرق منها الباحث والحقبة التي كان فيها. واهمهم سبيكمان الذي قدم 9 عناصر لتقدير قوة

---

[1] اسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، المكتبة الاكاديمية، الجيزة،2011، ص: 170.

[2] جمال زهران، قياس قوة الدولة: اطار تحليلي لدراسة الصراع العربي_ الاسرائيلي، المستقبل العربي، القاهرة، 1991، ص: 60.

الدولة في كتابيه "الاستراتيجية الاميركية في السياسة العالمية" و "جغرافية العالم"، وهذه العناصر هي تطوير لما طرحه ماهان لاول مرة وهي:

1. سطح الارض.
2. طبيعة الحدود.
3. عدد السكان.
4. الثروات الطبيعية.
5. التطور الاقتصادي والتقني.
6. القوة المالية.
7. التجانس الاثني.
8. مستوى التكامل الاجتماعي.
9. الاستقرار السياسي.

اذا كان تقييم اجمالي الامكانات لهذه العناصر ليس مرتفعا لدرجة كافية، كان على هذه الدولة الدخول في حلف استراتيجي اكثر عمومية مضحية بجزء من استقلالها بهدف الحصول على الحماية[1]. بينما طرح هانز مورغانتو 8 عناصر للقوة هي:

1. العامل الجغرافي.
1. الموارد الطبيعية.
2. الطاقة الصناعية.
3. القوة العسكرية.
4. السكان.
5. الشخصية الوطنية.
6. الروح المعنوية.

[1] الكسندر دوغين،اسس الجيوبوليتيك: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2004، ص: 107.

7. نوعية الدبلوماسية.
8. نوعية الحكم[1].

بشكل عام نجد ان هناك اختلاف بين الباحثين والمفكرين ك آس كلاين، ويلكنسون، ويندزل، اورغانسكي ومورغانتو وغيرهم في عناصر القوة وفي تحديد اولوية هذه العناصر واختلفوا في بيان اهمها، ولكن رغم الاختلاف فان معظم هذه الدراسات تلتقي على مجموعة من العناصر والمقومات التي تتقاطع وتتلاقى مع بعضها البعض[2].

2- اقسام وخصائص القوة:

قسم الباحثون القوة الى ثلاثة اقسام هي:

1. القوة الفعلية: وهي القوة المتاحة لدى الدولة فعليا بحيث تستطيع ان تستعملها في اي لحظة وفي المكان المناسب.
2. القوة الكامنة (او الممكنة): ويقصد بها جميع الامكانات التي تتوفر لدى الدولة وقادرة على تطويرها وتحويلها الى قوة فعلية في المستقبل.
3. قوة السمعة: وتعني درجة تقدير قوة الدولة من قبل الدول الاخرى ويشتمل ذلك على نظرة الدول الاخرى اليها[3].

اما خصائص القوة فهي:

---

[1] خالد الحراري، مفهوم القوة في السياسة الدولية، مطابع الاهرام، مصر، 2015، ص: 26.

[2] هايل طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 62.

[3] محسن المظفر، المسرح البيئي العسكري: البداية الجوبوليتيكية والنهاية الجيوستراتيجية، دار العارف للاعمال، بيروت، 2014، ص: 423.

1. القوة مفهوم ديناميكي غير ثابت ويدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية التي ترتبط مع بعضها البعض. فتحديد العناصر المختلفة التي تتكون منها قوة اي دولة يعد من اشق الامور التي تواجه القائم بالتقييم وذلك لكثرة تلك العناصر وتباينها[1].
2. صعوبة تحديد حقيقة التفاعلات الديناميكية المتغيرة والمعقدة التي تحدث بين هذه العناصر والمتغيرات.
3. يعتقد البعض ان قوة الدولة يمكن معرفتها من خلال التعرف على العناصر والموارد التي تمتلكها، وهذا غير صحيح، بل الاصح هو في استثمار هذه العناصر بهدف التاثير وممارسة النفوذ على الاخرين[2].

3- طرق استخدام القوة وتحولها:

ان علاقات المجتمع الدولي ليست علاقات ثنائية محدودة الاهداف، وانما هي علاقات جماعية متشعبة ومتشابكة قد تلتقي فيها الاهداف كما قد تتصادم. فكل دولة تسعى لفرض قوتها بطرق عدة سواء كانت دبلوماسية او خشنة وهذا اما بالاقناع، الاغراء، توقيع العقوبات، او استخدام القوة المسلحة[3].

1. اسلوب الاقناع:

يعتبر هذا الاسلوب الاسهل في ممارسة الدولة لقوتها واقلها مخاطرة لانه متى تم الاقناع فان جهود الدولة في حماية اهدافها ومصالحها تتوقف عند هذا الحد. ويتوقف هذا على مدى حنكة الممثلون الدبلوماسيون باقناع الطرف الاخر وتوضيح بعض الحقائق التي ربما تكون قد خفيت عليه او العواقب النهائية التي ربما تكون الدولة قد اسقطتها من تقديرها.

2. اسلوب الاغراءات:

---

[1] اسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات،ط.4، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985، ص: 193.

[2] الرجع نفسه، ص: 199.

[3] Michael Sullivan, International Relations: Theories and Evidence, 1st ed, Pearson College, Canada, 1976, p:160-161.

هذا الاسلوب يختلف في طبيعته تبعا للموقف، فاحيانا تكون الاغراءات ذات صبغة نفسية كاجراء تغيير في دبلوماسية الدولة الى الحد الذي يرضي اتجاهات الدول المعنية بهذا التغيير، ولكن في معظم الاحيان تكون هذه الاغراءات على شكل تقديمات ملموسة ومادية او على شكل خدمات كالمعونات العسكرية[1].

3. اسلوب العقوبات:

تتبع هذا الاسلوب الدول القوية عندما لا يجدي الاقناع والاغراءات نفعا، ومن ابرز صورها العقوبات الاقتصادية والمتمثلة في زيادة العوائق الجمركية ناهيك عن قطع المعونات الاقتصادية والفنية وفرض تدابير الحظر التجاري او الحصار الاقتصادي على دولة معينة بشكل جزئي او كلي، وقبل توقيع العقوبات مباشرة يجب ان يسبقها انذارات بطريقة تجعل التراجع عنه ممكنا في حالة رضوخ الدولة على نحو يرضي الدولة القوية[2].

4. اسلوب استخدام القوة المسلحة:

اذا كانت العقوبات غير مناسبة كوسيلة للتاثير فان استخدام القوة المسلحة هو الحل. في الواقع ربما يكون مجرد التهديد باستخدام القوة المسلحة كافيا للحصول على مكاسب.

يشير **مفهوم تحول القوة** الى فقدان الدولة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي، ولكي يحدث تحول القوة هذا يتعين على القادم الجديد ان يحصل على مصادر قوة اكبر مما لدى الدولة المهيمنة. وقد قسم اورغانسكي هذه الدول حسب درجة القوة ودرجة الرضا الى اربعة فئات رئيسية هي[3]:

1. الدول القوية والراضية:

---

[1] A.F.K. Organski, World Politics, 2nd ed, Random House, New York, 1968, p:116.

[2] A.F.K. Organski, op.cit, p:116-117.

[3] علاء محمد،" تاثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في اطار نظرية تحول القوة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 47، لبنان، 2015، ص:11.

هذه الدول تعتقد بوصولها الى الحد الانسب بالمقاييس التي تضعها لنفسها بين حجم امكانياتها من القوة من جهة وبين مستوى النفوذ والتاثير من جهة اخرى، وهذا التناسب بين الامكانيات والمقدرة الفعلية على التاثير الدولي هو الذي يخلق الشعور بالقناعة والحرص على استمرار الاوضاع القائمة دون تغيير[1].

2. الدول القوية وغير الراضية:

هذه الدول عكس الفئة الاولى تشعر بفقدان التناسب بين امكانياتها الذاتية من القوة الوطنية وبين حجم التاثير السياسي الفعلي الذي تمارسه في علاقاتها بغيرها من الدول، وهذا الشعور يمثل الدافع الى تغيير الواقع الحالي في الاتجاه الذي يحقق هذا التناسب.

3. الدول الضعيفة والراضية:

وتضم هذه الفئة تلك الدول ذات الامكانيات المحدودة من القوة ولكنها بالرغم من ذلك تشعر بان تاثيرها السياسي الخارجي يتناسب مع هذه الامكانيات ولا يمكن زيادة حجم تاثيرها خشية المخاطرة والتعرض للضرر.

4. الدول الضعيفة وغير الراضية:

هذه الدول بالرغم من ضعف امكانياتها من القوة ورغم ادراكها لهذا الضعف فهي دائما في حالة من عدم القناعة او عدم الرضا من استمرار الاوضاع الدولية كما هي، وهذا لشعورها بالظلم الذي يقع عليها من الدول الاقوى منها، لذلك فهي تكون في جانب التغيير على الرغم من انها تفتقد المقدرة على اجراء هذا التغيير، ولهذا فهي تنحاز الى جانب دولة من الفئة الثانية، املاً منها بقدرة الاخيرة على تحدي الوضع بنجاح ما قد ينعكس عليها ايجاباً[2].

ومما سبق نجد ان الفئة الثانية والتي تمثل الدول القوية وغير الراضية هي التي تتسبب في حالات عدم الاستقرار، لان الفئة الاولى ليس في مصلحتها تغيير هيكل النظام الدولي وبالتالي النظام الاقليمي الذي يخضع لهيمنتها .

---

[1] اسماعيل مقلد، العلاقات االسياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، مرجع سابق، ص:170.

[2] اسماعيل مقلد، العلاقات االسياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، مرجع سابق، ص: 172.

المطلب الثاني: مناهج قياس قوة الدولة وعناصر القوة الوطنية الشاملة

يمكن تقسيم صيغ مناهج قياس القوة الى ثلاث فترات زمنية، بحيث تشير الفترة الزمنية الاولى الى الصيغ التي تم انشاؤها قبل العام 1960، بينما تمتد الفترة الزمنية الثانية بين عامي 1960 و 1977، وصولا الى الفترة الزمنية الثالثة التي بدات بعد العام 1977. من جهة اخرى فان قياس قوة الدولة ليس غاية في حد ذاته، وانما وسيلة للوقوف على امكانات وموارد الدولة المستثمرة والكامنة بما يمثل الجانب المادي، وكذلك وسيلة لتحليل اداء النظام السياسي باعتباره ناتج ارادة وطنية وقدرة سياسية وقدرة دبلوماسية وهو ما يمثل الجانب المعنوي[1].

اولا: صيغ قياس قوة الدولة:

توضح الفترات الزمنية الثلاث تطورا عاما، على الرغم من ان الصيغ المرتبطة بكل فترة زمنية تتداخل في الممارسة ومن الزاوية التي يتم التطرق لها الى العوامل المادية والعوامل المعنوية.

1-الصيغة الاولى لقياس قوة الدولة قبل 1960:

تم جمع البينات منذ العصور القديمة لمعرفة القوة العسكرية في حالة الحرب في روما واليونان، وخلال العصور الوسطى نجد ايضا انه تم حساب جميع الرجال المتوفين جسديا جنبا الى جنب مع السكان بشكل عام من اجل تحديد الحاجة الى الغذاء في حالة الانتصارات، ونجد ايضا ان نيكولا ميكافيلي(1469-1527) كتب عن ذلك في فصل بعنوان "كيف ينبغي قياس قوة جميع المبادئ" حيث لم تكن الاحصاءات الرسمية المتعلقة بجمع البيانات الداخلية متطورة[2].

من جهة اخرى نجد باحثان ايطاليان وضعا بداية الاحصاء الادبي في هذا الصدد، ففي عام 1567 نشر فرانشيسكو سانسوفينو اطروحته المعنونة "الحكومة والادارة في العديد من الممالك والجمهوريات، القديمة والحديثة على حد سواء"، حيث يتعامل مع 22 ولاية. كما نشر جيوفاني بوتيرو اربعة مجلدات عن

---

[1] Karl Hohn, Geopolitics and the Measurement of National Power, University of Hamburg, Hamburg, 2014, p: 62.

[2] Karl Hohn, Geopolitics and the Measurement of National Power, Ibid. p:54.

العلاقات العالمية عام 1951. ويرى جون هيدلي ان هذه الاعمال وصفية في الغالب وتحتوي فقط على بيانات رقمية عشوائية في احسن الاحوال[1].

في الجغرافيا السياسية ذات التوجه التجريبي، نشر فريدريك راتزل"المسح الجغرافي حول الجغرافيا السياسية"، وكان التركيز الجيوسياسي الاساسي هو تحليل عناصر القوة. مع صدور مجلة السياسة الاقتصادية عام 1916 تم التركيز على القضايا الاقتصادية والمسح الاقتصادي العالمي. بعد العام 1925 تم التركيز على الديموغرافيا وانتاج المواد الخام، وفي العام 1927 تحول التركيز نحو التجارة العالمية حيث تعززت الجغرافيا السياسية الالمانية بمفهوم الملكية النسبية[2].

وهكذا نجد ان الاحصاء كان الغالب في الصيغة الاولى لقياس قوة الدولة، ففي العام 1955 حدد كوينسي رايت في كتابه اربعة طرق لدراسة العلاقات الدولية: وصفية تاريخية، تحليلية، تركيبية عملية، احصائية رياضية.

2- الصيغة الثانية لقياس قوة الدولة 1960-1977:

في العام 1960 نشر فرانك كليفورد جيرمان مقاله عن القوة الوطنية حيث اعتمد على خمسة عناصر هي القدرة النووية ، الارض، السكان، القاعدة الصناعية و الحجم العسكري. وفي العام 1965 اعتمد ويليام فوكس على اربعة عناصر لقياس قوة الدولة وهي الطاقة، الانتاج، طريقة الانتاج، والسكان[3].

كما ان جورج مودلسكي حدد اربعة عناصر لقياس قوة الدولة وهي النفقات العسكرية، حجم القوات العسكرية، الدخل الوطني، والسكان[4]. اما هارت فقد اقترح ثلاثة مقاربات رئيسية لقياس القوة: التحكم في الموارد، التحكم في الجهات الفاعلة، والتحكم في الاحداث والنتائج؛ ويعتقد هارت ان المقاربة الاخيرة هي افضل نهج لقياس القوة في السياسة الدولية في عصره لانه النهج الوحيد الذي ياخذ في الاعتبار امكانية

---

[1] Karl Hohn, Ibid, p:55.

[2] Karl Hohn, Ibid, p:63.

[3] Chin Chang, A Measure of National Power, University of Malysia, Malysia, 2004, p :5.

[4] George Modelski, World power concentrations: typology, data, explanatory framework, General Learning Press, N.J, 1974, p: 24.

الترابط والعمل الجماعي، بالاضافة لامكانية انتاج نوع من التحليل وله مزايا وصفية ومعيارية[1]. وهذه المقارية الاخيرة يمكن اعتبارها همزة وصل مع الصيغة الثالثة.

3- الصيغة الثالثة لقياس قوة الدولة بعد عام 1977:

في العام 1980 اقترح مجلس ابحاث السياسات التابع لمجلس الوزراء الياباني برئاسة رئيس الوزراء ماساوشييرا، استراتيجية امنية شاملة مع التركيز على القوة الوطنية، والنظر في الاستخدام المتكامل للقوة السياسية والقوة العسكرية والقوة الدبلوماسية والقوة الاقتصادية والقوة الثقافية وجميع جوانب القوة الاخرى. وفي عام 1987 نشرت وكالة التخطيط الاقتصادي اليابانية (EPA) نتائج دراسة حول القوة الوطنية في كتاب بعنوان "القوة الوطنية الشاملة لليابان: القوة الوطنية الصاعدة في اليابان والادوار الدولية المتوقعة"، ومنذ ذلك الحين اكتسح مصطلح "القوة الوطنية الشاملة" العالم في مجال السياسة الدولية[2].

من جهة اخرى تزعم الصين ان مصطلح القوة الوطنية الشاملة يعود اليها وهذا بفضل عمل الخبير هوانغ شوفنغ وهو برتبة عقيد في جيش التحرير الشعبي الصيني وعمل كباحث في الاكاديمية الصينية للعلوم العسكرية. ففي عام 1984 طرح مفهوم القوة الوطنية الشاملة وانشأ نموذج المعادلة الديناميكية الشاملة للقوة الشاملة يهدف الى التقييم الشامل للقوة الشاملة لمختلف البلدان في العالم. وصرح هوانغ انه انطلق من دراسة الصيغ الخاصة ب فوكس وكلاين ووجد انهما لا يناسبان في قياس قوة الدولة الشاملة، واعتمد على معادلة الحركة المقابلة لقانون نيوتن. عام 2007 نشر سيد هادي الزرقاني، وهو جغرافي سياسي ايراني، مقالا باللغة الانكليزية بعنوان"نموذج جديد لقياس القوة الوطنية للبلدان". درس الزرقاني عددا من صيغ القوة كما قام بتحليل 28 نظرية مختلفة حول عناصر القوة الوطنية[3].

ثانيا: عناصر القوة الوطنية الشاملة:

---

[1] Jeffrey Hart, Three Approaches to the Measurement of Power in International Relations, International Organization, 1976, p: 303.

[2] Hohn, Geopolitics and the Measurement of National Power, op.cit, p: 194.

[3] Hohn, Ibid, p: 203.

حتى يمكن القول ان دولة قوية من عدمها فهذا من خلال ضرب مجموع عناصر القوة المادية في مجموع عناصر القوة المعنوية وهذا من خلال مؤشراتها القابلة للقياس.

1- عناصر القوة المادية:

طور الدكتور جمال زهران معادلته في حساب القوة الشاملة للدولة وهي امتداد للباحث آس كلاين، واضاف عنصر رابع الى العناصر المادية وهي القدرة الاتصالية وبهذا اصبحت[1]:

-القدرة الاقتصادية.

-القدرة العسكرية.

-القدرة الاتصالية.

-القدرة الحيوية.

لم يختر جمال زهران هذه العناصر من تلقاء نفسه بل جاءت مرتبة بهذا الشكل نتيجة التحكيم الذي قام به مجموعة من العسكريين والاكاديميين في العلوم السياسية والاقتصادية وخبراء في مراكز الابحاث.

***القدرة الاقتصادية:**

يحتوي هذا العنصر الرئيسي على العديد من العناصر الفرعية والمؤشرات الدالة عليه والمقدرة ب 13 عنصر ومؤشر وهي كالتالي[2]:

حجم الناتج المحلي الاجمالي GDP: وهو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية محليا، اي التي يتم انتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة. ويساعد على قياس مستوى معيشة الفرد داخل الدولة، وبشكل آخر يعتبر الناتج المحلي مقياسا لاداء الاقتصاد، فكلما زاد معدل الناتج المحلي الاجمالي زاد حجم الاقتصاد الكلي وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي الامر الذي يقابله زيادة الدخل الذي يحصل عليه الفرد، وكلما زاد حجم الناتج المحلي اشار هذا الى قوة الدولة.

---

[1] جمال زهران، منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي_ الاسرائيلي، مرجع سابق، ص: 71.

[2] جمال زهران، منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي_ الاسرائيلي، مرجع سايق، ص:71.

متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الاجمالي: هذا العنصر يشير الى نصيب الفرد من الناتج الوطني الاجمالي ويحتسب بتقسيم الاخير على عدد سكان البلد، وكلما ارتفع دخل الفرد اشار لقوة اكبر للدولة.

القاعدة الصناعية: يشير هذا العنصر انه كلما كانت هناك قاعدة صناعية واسعة يعتبر لصالح الدولة وبوجه الخصوص الصناعات الاستراتيجية كالصلب والحديد والسيارات وغيرها.

معدل النمو السنوي للانتاج: ويمثل معدل النمو السنوي في كل قطاعات الانتاج وكلما قل كلما اشار الى ضعف الدولة والعكس صحيح.

حجم انتاج مصادر الطاقة: ويمثل مجموع انتاج الدولة من مصادر الطاقة الرئيسية من بترول وغاز وفحم وغيرها، وكلما ارتفع انتاج هذه العناصر كلما اشار لقوة الدولة.

حجم احتياطي مصادر الطاقة: وهو مجموع مصادر الطاقة المخزنة باشكالها الثلاث سائلة، صلبة، وغازية. وكلما ارتفع حجم الاحتياطي دل على قوة اكبر للدولة.

المعدل السنوي لانتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد: وهو مؤشر يدل على زيادة تراكمية ومستمرة في انتاج الطاقة وكلما كانت هذه النسبة في ارتفاع كان دليلا على قوة الدولة.

نسبة الاراضي المزروعة الى حجم السكان: يجدر الذكر انه تستبعد تماما الاراضي الصحراوية والاراضي البور التي لم تستغل في الزراعة ويعني ذلك مساحة الارض الزراعية المنتجة وليس المساحة الكلية للارض ويدل على القدرة الزراعية للدولة. وكلما زادت النسبه من هذه الاراضي الى حجم السكان فهذا دليل على قوة الدولة.

حجم الاراضي الصالحة للزراعة بآلاف الهكتارات: كلما ارتفع حجم هذا العنصر دل على قوة الدولة.

المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد: استهلاك الطاقة سلاح ذو حدين فهو مؤشر قوة وضعف في نفس الوقت، فالجانب الذي يشير الى قوة الدولة يحسمه متوسط استهلاك الطاقة في الانتاج الذي يشير الى قوة الدولة كلما ارتفع.

متوسط الانتاجية السنوية للحبوب، ونسبته الى المساحة الكلية: كلما ارتفعت النسبة المخصصة لزراعة الحبوب كان ذلك في صالح الدولة.

حجم انتاج المعادن الاستراتيجية: ومنها الحديد، النحاس، الكروم وغيرها وكلما ارتفع حجم الانتاج دل على قوة الدولة.

نسبة الاراضي المروية بانتظام من المساحة المزروعة: كلما ارتفعت هذه المساحة دلت على قوة الدولة.

***القدرة العسكرية:**

يحتوي هذا العنصر الرئيسي على7 عناصر رئيسية والعديد من العناصر الفرعية والمؤشرات الدالة عليها والمقدرة ب 16 عنصر ومؤشر وهي كالتالي[1]:

القاعدة الصناعية العسكرية: يشير هذا العنصر الى تطوير الصناعات العسكرية واهم مؤشر هو حجم القدرة التصديرية للمعدات العسكرية باعتبار ان هذا المؤشر يكشف عن وجود حقيقي لصناعات عسكرية متطورة وصل مستواها الى حد ثقة الاخرين فيها والتعاقد على شرائها.

القدرة النووية والكيماوية: والقاعدة انه من يمتلك اكثر يكون الاقوى.

الكفاءة التنظيمية في المجال العسكري: وينظر اليه من خلال مؤشر وجود نظام التعبئة "التعبئة السريعة في اقل مدة" وكلما كانت التعبئة في اقل مدة زمنية كلما دل ذلك على قوة الدولة.

حجم ونوعية الاسلحة التقليدية: ويشمل الدبابات، الطائرات الحربية، طائرات الهليكوبتر المسلحة، المدافع والقطع الحربية المختلفة، ويراعى في هذا الخصوص نوعية هذه الاسلحة وحداثتها التكنولوجية.

حجم الانفاق العسكري العام: اي ما يتم انفاقه على القوات المسلحة ويؤدي زيادة الانفاق العسكري الى تحقيق القوة العسكرية المطلوبة للدولة.

نسبة الانفاق العسكري الى الناتج الاجمالي الوطني: ويشمل النفقات الجارية على القوات المسلحة ووزارات الدفاع والانشطة العسكرية الفضائية وقوات حفظ السلام ومعاشات التقاعد وغيرها.

نسبة القوات الفعلية الى حجم السكان: وكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على قوة الدولة.

***القدرة الاتصالية:**

[1] جمال زهران، منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي_ الاسرائيلي، مرجع سايق، ص: 74.

يحتوي هذا العنصر الرئيسي على 4 عناصر رئيسية والعديد من العناصر الفرعية والمؤشرات الدالة عليها وهي كالتالي:

نسبة عدد الحاسبات الالية الى عدد السكان: كلما ارتفعت هذه النسبة كانت الدولة قوية.

مدى امتلاك الدولة لاقمار صناعية: كلما امتلكت الدولة اقمارا صناعية دل على قوتها.

نسبة عدد خطوط الهواتف النقالة والثابتة الى عدد السكان: كلما كان العدد كبير كانت الدولة اقوى.

نسبة عدد مستخدمي شبكة الانترنت: كلما كانت التغطية كبيرة وسرعة التدفق عالية كانت الدولة اقوى.

***القدرة الحيوية:**

يحتوي هذا العنصر الرئيسي على 8 عناصر رئيسية والعديد من العناصر الفرعية والمؤشرات الدالة عليها وهي كالتالي:

المستوى التعليمي: تؤكد الابحاث العلمية على الاهمية القصوى لسنوات الطفولة المبكرة في تشكيل العقل البشري وتحديد مدى امكاناته المستقبلية. فكلما كانت نسبة الالتحاق الاجمالي في جميع المراحل التعليمية(6-22) من اجمالي عدد السكان كبير كلما كانت الدولة قوية.

المستوى الصحي: تتاثر الانجازات الصحية تاثرا كبيرا بمستوى الموارد الاقتصادية في البلد كما ان انخفاض مستويات التعليم تؤدي الى ضعف ادارة الشؤون الصحية وغياب الوعي بالمخاطر السلوكية على الصحة، كما ان الحروب والتشريد والعقوبات السياسية والاقتصادية تضر هي الاخرى بالاوضاع الصحية في اي بلد. واهم مؤشرين للدلالة على هذا العنصر هما نسبة عدد الاطباء الى عدد السكان ونسبة عدد الاسرة الى عدد السكان، فكلما زادت هذه النسبة كلما كان دليلا على قوة الدولة.

نسبة المشاركة في العمل: اي حجم السكان في سوق العمل ونسبته الى اجمالي السكان، وهذه النسبة لها تاثيرات اجتماعية واقتصادية هامة، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دلت على قوة الدولة.

درجة التكامل الوطني والثقافي: التكامل الوطني اي تحقيق اكبر قدر ممكن من التجانس الاجتماعي، الثقافي واللغوي عبر خلق شعور بهوية وطنية مشتركة تحقق للمجتمع انسجامه ووحدته، ويتاتى هذا البناء التكاملي من خلال توحيد التعليم والمنظومة القانونية وتقديم صيغة رسمية للتاريخ الوطني. كما ان

المؤشرات الدالة على التكامل الثقافي هي اللغة، الدين، والبناء الاثني، والقاعدة انه كلما ارتفعت نسبة هذه العناصر فهذا يدل على تكامل ثقافي ووطني وبالتالي يدل على قوة اكبر للدولة.

حجم خدمات الدولة للسكان: اي ما توفره الدولة من خدمات مختلفة لافراد الشعب في جميع المجالات.

حجم السكان: يعد العامل البشري ذا اثر جيوبوليتيكي في قوة الدولة وضعفها، لان الامكانات الاقتصادية والعسكرية لاي دولة تعتمد بشكل كبير على حجم السكان ومدى تجانسهم وكيفية توزعهم على ارض الدولة، كما ان هذا العنصر يؤثر على امن الدولة واستقرارها ودرجة الرخاء والرفاهية، وكلما زاد هذا الحجم كان دليلا على قوة الدولة[1].

مساحة الدولة: ان المساحة الاكبر تدل على امكانية احتواء ثروات ضخمة وموارد متعددة ويساعد على حركة القوات العسكرية في حالة الحرب، وبالتالي كلما زادت مساحة الدولة زادت قوتها.

طبيعة الموقع الجغرافي: اي مدى التحكم في مضائق وممرات مائية، وكلما كانت الدولة تشرف على مضائق وممرات مائية تكون اقوى.

2- عناصر القوة المعنوية: طور الدكتور جمال زهران معادلته في حساب القوة الشاملة للدولة وهي امتداد للباحث آس كلاين، واضاف عنصر ثالث الى العناصر المعنوية وهي القدرة الدبلوماسية وبهذا اصبحت :

***القدرة السياسية:** ويقصد بها الاطار السياسي المؤسسي والتفاعلات السياسية القادرة على تعبئة واستثمار الموارد المختلفة للدولة ويمكن تناولها في ما يلي[2]:

مستوى الحريات العامة المتاحة(التعددية السياسية وحقوق الانسان): اي السماح بتعدد الاحزاب والتنظيمات والجمعيات السياسية وتامين حقها في الوجود المشروع والمشاركة في العمل السياسي استنادا الى قواعد واسس دستورية وقانونية وحل الخلافات والصراعات بالطرق السلمية دون اللجوء الى العنف[3].

---

[1] عمر حسن، المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الايرانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2015، ص: 145.

[2] جمال زهران، منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي_ الاسرائيلي، مرجع سابق، ص: 78.

[3] حسنين ابراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2005، ص: 92.

ويقترن الحديث عن التعددية الحديث عن الديمقراطية الذي يقوم على: حرية تشكيل الاحزاب والجمعيات السياسية دون قيود، تداول السلطة السياسية من خلال انتخابات حرة ونزيهة، ومنظومة قانونية تحترم حقوق الانسان وحرياته. والقاعدة انه كلما توفر مستوى اعلى للحريات دل ذلك على قوة اكبر للدولة.

الاستقرار السياسي وغياب العنف: اي مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع بشكل يحول دون وقوع العنف، وهو ليس وليد القوة العسكرية والامنية بل هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية. فمهما كان نمط وطبيعة النظام السياسي القائم في اي دولة فان العامل المشترك دائما هو امل النظام الحاكم في ان يكون حكمه مستقرا كي يستطيع الاستمرار وهذا لا يعني تجميد الاوضاع القائمة، بل يعني ايجاد جو مناسب للتداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية[1].

نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان: ان البرلمان هو ممثل شعب في كل الانظمة على اختلاف انماطها، ولا تكون المشاركة الانتخابية في اي بلد ذات مصداقية الا اذا كانت هذه النسبة كبيرة ولا تتاتى الا بمدى شعور الناخب ان لصوته الانتخابي تاثير في لعملية الانتخابية، وكلما زادت نسبة المشاركة دل على قوة اكبر للدولة.

***الارادة الوطنية والاهداف الاستراتيجية:** يعبر عن الارادة الوطنية بمجموعة العوامل التي تشكل ارادة الدولة، والاساس الذي تستند اليه عند اتخاذ القرار الوطني، وهي تتجسد في **القيادة السياسية وحجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي.**

القيادة السياسة وتحقيق المصالح الوطنية: القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع والمؤشران هما: نسبة الضرائب من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة الاستثمار من الناتج المحلي.

درجة الاستجابة للاحتياجات الاساسية للشعب والمؤشران هما: متوسط عمر المواطن، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية.

---

[1] محمد بوعافية، " الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، 2016، الجزائر، ص:308-328.

حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي: وعناصرها الفرعية: نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج الاجمالي المحلي، متوسط نصيب الباحث العلمي من الانفاق على البحث العلمي، اجمالي عدد الاعمال المنشورة في مجال البحث العلمي في كل المجالات، عدد العلميين والمهندسين ونسبتهم الى عدد السكان.

فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك دليل قوة اكبر للدولة، ومرآة عاكسة لوجود قاعدة علمية قوية تجسد الخيار الاستراتيجي الذي ترسمه القيادة السياسية الحاكمة.

اما الاهداف الاستراتيجية فعناصرها الفرعية هي:

درجة الاعتماد على الذات والمؤشرات هي: نسبة حجم الدين الخارجي الى الناتج المحلي، حجم المعونات الخارجية، وصافي ميزان المدفوعات.

درجة الدولة في مجال التنمية البشرية ومواجهة الفساد: فوفقا للتقارير الدولية كلما تقدم ترتيب الدولة كان ذلك دليلا على قوة اكبر للدولة.

درجة الانكشاف والتبعية والمؤشرات هي: نسبة اجمالي الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، كلما ارتفعت كانت الدولة اقوى. ونسبة الاكتفاء الذاتي ولاسيما القمح، كلما زادت كانت الدولة اقوى.

***القدرة الدبلوماسية:** ويتم قياس هذه القدرة عن طريق مؤشرين هما:

حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الاجنبية لدى الدولة.

حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الدول الاخرى.

المطلب الثالث: اسلوب تطبيق قياس قوة الدولة

اولا: المبادئ التي تسنتد عليها مناهج قياس قوة الدولة:

قبل الحديث عن المبادئ التي تسند عليها مناهج قياس قوة الدولة لا بد من الاشارة الى ان هناك عدد قليل من الدراسات التي تعرضت بصورة مباشرة لهذا الموضوع، ويمكن تصنيف هذه الدراسات في اطار ثلاث مدارس مختلفة، على الشكل الآتي:

1) **مدرسة العلاقات الدولية:**

وتتحدث هذه المدرسة عن عوامل قوة الدولة، او العوامل التي تؤثر في العلاقات الدولية فقط، دون ان تمتد الى قياس قوة الدولة، وهناك بعض الاستثناءات التي يمكن ايجازها بالآتي[1]:

- دراسة محمد سليم، من خلال قياس الجوانب الموضوعية لقوة الدولة عن طريق ثلاث مؤشرات وهي: امتلاك الموارد الاقتصادية، القدرة على استخدام هذه الموارد، والقدرة العسكرية. اذ ركزت هذه المحاولة على قياس العناصر المادية دون العناصر المعنوية.
- اضاف اللواء لحمد فخر محاولة اخرى، من خلال تطوير معادلة كلاين، جيث ادخل عنصرين جديدين هما القدرة الدبلوماسية، وقدرة النفوذ اقليميا وعالميا.

2) **مدرسة الاقتصاد السياسي:**

حيث تناول العديد من الاقتصاديين معايير قياس قوة الدولة التي تتجاوز الجوانب الاقتصادية؛ اي الخروج من نطاق المعايير الاقتصادية واستخدامها معايير سياسية واجتماعية بالاضافة الى الجمع بين المعايير الكمية والمعايير الكيفية.

3) **مدرسة الفكر العسكري:**

وتم التركيز على المقومات العسكرية لقوة الدولة، حيث يرى انصار هذه المدرسة ان التوازن الاستراتيجي بين الدول يقوم على عناصر عسكرية في الاساس.

وتتسم هذه المدرسة بانها ذات طابع كمي، ونادرا ما تدخل في حساباتها الاعتبارات الكيفية، كما لا تدخل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لقد بدات محاولات وضع نظريات حساب القوة الشاملة للدولة اعتبارا من منتصف القرن العشرين، وتعد من اهم المحاولات في هذا الصدد ما يلي:

- **مقياس تحديد التغيرات:** ويقصد بها قياس القوة لدى الدولة عن طريق معرفة كمية التغير ودرجته لدى هذه الدولة في مواجهة دولة او دول اخرى.

[1] عبد فراج، القوة الشاملة للدولة مؤشرات وقياسات، مركز الدراسات الاستراتيجية للاهرام، القاهرة، ط1، 2004.

- **مقياس السيطرة على الموارد:** ويركز على جوانب الثروة المتاحة لدى الدولة، ومدى امكانية السيطرة على الموارد وتوظيفها للسيطرة على الفاعلين والاحداث.

تستند مناهج القياس من الناحية الفكرية إلى مبدأين رئيسيين:

1) المبدأ الأول:

- لا وجود للقوة المطلقة أو الضعف المطلق، أي لا توجد دولة حققت القوة المطلقة بجميع عناصرها، ولا توجد أي دولة ضعيفة لا توجد لديها أي مقومات للقوة، بمعنى آخر إنه توجد في كل دولة جوانب من القوة والضعف معاً، وإن توزيع ذلك يكون بصورة نسبية تختلف بين دولة وأخرى، وينطبق هذا حتى على أكثر الدول تقدماً كالولايات المتحدة الأمريكية.
- إن عوامل وعناصر القوة والضعف الموجودة داخل الدولة، تتباين تأثيراتها من مرحلة إلى أخرى من مراحل التطور لتلك الدولة، أي أن موقف الدولة قابل للتغير إما في الاتجاه نحو القوة أو الضعف خلال فترة معينة.

2) المبدأ الثاني:

- إن دراسة عناصر الدولة الطبيعية والحضارية، تحدد مقدار إسهامها الإيجابي أو السلبي في تكوين الدولة، وفي تطورها السياسي، واستغلالها لمواردها الطبيعية التي تشكل القوة الاقتصادية للدولة، كالأمطار والتركيب الصخري والمعادن التي يمكن استخراجها منه، بالإضافة إلى أن الحواجز الجبلية قد تشكل حدوداً طبيعية يسهل الدفاع عنها، الأمر الذي يقلل من النفقات العسكرية وزيادة القدرة الدفاعية للدولة.

بناءً على ما تقدم يمكن تقسيم الدول طبقاً لاستغلال مواردها الطبيعية إلى ثلاث مجموعات كالآتي:

- المجموعة الأولى: وهي الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال تحويل مواردها الطبيعية إلى موارد اقتصادية وتحقق تقدماً أكبر.
- المجموعة الثانية: وهي الدول التي تقف في مرحلة متوسطة في مجال استغلال الموارد الطبيعية وتحويلها إلى موارد اقتصادية.
- المجموعة الثالثة: وهي الدول التي لا تزال مواردها الطبيعية دون مستوى التحول الفعال والحقيقي إلى موارد اقتصادية.

مما سبق يتضح أن استغلال الموارد الطبيعية وتحويلها إلى موارد اقتصادية، والتي تزيد من قوة الدولة، يتوقف على مجموعة من العوامل الحضارية والثقافية والتاريخية والاجتماعية والسياسية لكل دولة، كما تتصل بالمستوى التكنولوجي لتلك الدول ودرجة اندماج التكنولوجيا في ثقافتها العامة والخاصة، وبدرجة استغلالها للإمكانات المتوافرة لديها، وذلك من خلال ما يساهم به مبدعوها وعلماؤها في تطوير تكنولوجيتها الخاصة.

ثانيا: تطبيق القياس على الدول قيد الدراسة:

نرى ان معظم الباحثين اعتمدوا في منطلقاتهم على تطوير صيغة كلابن، والاخير هو من ابرز الباحثين الغربيين وهو عالم سياسي اميركي ومحلل لوكالة الاستخبارات المركزية. انطلق كلاين من الجغرافيا السياسية بحيث ركز على المنطق الجيوستراتيجي والتغيير المستمر في القوة والذي يسميه "الانجراف الاستراتيجي". فالقوة الوطنية حسب رايه لا تنطوي على امكانات الحرب فحسب ، بل تنطوي ايضا على القدرة التنافسية السياسية والاقتصادية. ويؤكد ان القوة تستند في النهاية الى تقييمات ذاتية ويضيف بان الحكومات تعمل على تصورات وتوقعات للقوة بدلا من القوة الحقيقية، وان هذه التصورات للقوة متقلبة وتعتمد على مواقف مؤقتة مقارنة بالعناصر الملموسة للقوة القابلة للاستخدام والتي تتغير معظم الاحيان تدريجيا[1].

وكانت لكلاين معادلة بسيطة وتطورت مع الزمن وهي حاصل ضرب مجموع العناصر المادية في مجموع العناصر المعنوية. وحدد العناصر المادية بالقدرة الحيوية والقدرة الاقتصادية والقدرة العسكرية اما العناصر المعنوية فقد حددها بالهدف الاستراتيجي والارادة الوطنية . يشير ريتشارد هيد ان الفرق بين القدرة الحقيقية والقوة الحقيقية هو التعبئة.

وقد طورت صيغة كلاين من طرف العديد من الباحثين امثال الجنرال البرازيلي ماتوس الذي اضاف عنصر معنوي على صيغة كلاين وهي قوة الاقناع. كما اعاد الخبير الاميركي "قوتاب" صياغة معادلة كلاين واضاف عنصر القيادة السياسية لعناصر القوة المعنوية، اما الخبير الياباني فوكوشيما فاستبدل العناصر المعنوية في صيغة كلاين بالقدرة السياسية المحلية والدبلوماسية الوطنية[2]. وكذلك طور جمال

---

[1] نبيل فؤاد، القوة الشاملة للدولة واسلوب حسابها، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1999، ص: 65.

[2] المرجع نفسه، ص: 69.

زهران معادلة كلاين وقد تم الاستناد في هذه الرسالة على دراسة جمال زهران تحت عنوان"منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي–الاسرائيلي".

بعد تحديد كل العناصر المادية والمعنوية والمؤشرات الخاصة بكل عنصر، نبدأ بتطبيق قياس قوة الدولة من خلال استعمال معادلة كلاين المعدلة من قبل جمال زهران على الشكل التالي:

***معادلة كلاين:**

قوة الدولة الشاملة: (مجموع اوزان العناصر المادية) x (مجموع اوزان العناصر المعنوية)

ق= (و.ق + و.ع+و.ح) x (و.س+و.و)

O. P= (C +E+M)x(S+W)

ق: القوة الشاملة

و.ق: وزن القدرة الاقتصادية

و.ع: وزن القدرة العسكرية

و.ح: وزن القدرة الحيوية

و.س: وزن القدرة السياسية

و.و: وزن القدرة الوطنية

O.P: OVERALL POWER

C: CRITICAL MASS

E: ECONOMIC CAPABILITY

M: MILITARY CAPABILITY

S: STRATEGIC PURPOSE

W: WILL TO PURSUE NATIONAL STRATEGY

وحتى تكون الحسابات ذات قيمة علمية، قام كلاين باعطاء وزن نسبي لكل عنصر لتفادي اخطاء ومفارقات المتوسط الحسابي وهي على الشكل التالي:

200 نقطة للقدرة الاقتصادية والقدرة العسكرية والقدرة الحيوية.

نقطة واحدة للقدرة السياسية والقدرة الوطنية.

***معادلة جمال زهران:**

اضاف جمال زهران الى معادلة كلاين القدرة الاتصالية ضمن العناصر المادية، والقدرة الدبلوماسية ضمن العناصر المعنوية على الشكل التالي[1]:

ق= (و.ق + و.ع+و.ح+و.ت) x (و.س+و.و+و.د)

حيث تمثل: و.ت: وزن القدرة الاتصالية

و.د: وزن القدرة الدبلوماسية

كما قام بتقسيم كل عنصر الى العديد من العناصر الفرعية والمؤشرات الدلة عليها كما ذكر فيما تقدم.

وحتى تكون الحسابات ذات قيمة علمية، قام كلاين باعطاء وزن نسبي لكل عنصر لتفادي اخطاء ومفارقات المتوسط الحسابي وهي على الشكل التالي:

200 نقطة للقدرة الاقتصادية والقدرة العسكرية والقدرة الاتصالية والقدرة الحيوية.

نقطة واحدة للقدرة السياسية والقدرة الدبلوماسية والقدرة الوطنية .

وحتى يتم الحصول على ترتيب دقيق لقياس قوة الدول قيد الدراسة في كل من العناصر اعلاه سوف يتم اعطاء وزن للمراكز الثلاث على الشكل التالي:

[1] جمال زهران، منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي_ الاسرائيلي، مرجع سابق، ص: 85.

للعناصر المادية: 175 نقطة للمركز الاول، 100 نقطة للمركز الثاني، 50 نقطة للمركز الثالث.

للعناصر المعنوية: 0.75 نقطة للمركز الاول، 0.5 نقطة للمركز الثاني، 0.25 نقطة للمركز الثالث.

يُعد موضوع تحديد القوة الشاملة للدولة وتقييمها من الموضوعات المهمة التي اهتم بها الفكر الإستراتيجي منذ زمن بعيد، نظراً لارتباطها الوثيق بالأمن القومي للدولة من حيث حماية قدرة الدولة على البقاء، والاستمرارية، والمحافظة على قيم المجتمع، الذي لن يتأتى إلا من خلال استخدام الدولة لكل عناصر قوتها الشاملة.

وبناء على ذلك، ستشهد المرحلة القادمة من مراحل تطور النظام الدولي الراهن تعدد أقطاب هذا النظام، في ظل نشوء التكتلات العملاقة وارتقائها، ذلك أنه لن يتسنى أن ينتظم النسق الدولي في ظل هيمنة قوة وحيدة، وأصبح من الضروري التحديد الدقيق لعناصر القوى الشاملة،لأنها تُعد العامل الرئيسي الذي يتم من خلاله عمل التقديرات الإستراتيجية فيما يتعلق بالعلاقات الدولية والإقليمية.

إن قوة الدولة كأحد متغيرات التوازن الإقليمي أو الدولي هي محصلة تفاعل عناصرها المادية وغير المادية، وباعتبار أن الدولة جزء من مجتمع دولي، فإن التعرف على قوتها لا يكون بمعزل عن المجتمع الدولي، فالقوة مسألة نسبية وليست مطلقة. أي أنها تفهم في إطار المقارنة بين دولة ما وقوة دولة أو مجموعة من الدول.

كذلك لا يمكن التعرف على قوة هذه الدولة أو تلك دون النظر، أيضاً، على الهدف المأمول من استخدام هذه القوة. أي أن قياس قوة دولة ما في حد ذاتها لا يصح دون المقارنة بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وبناءً على ما تقدم، ونظراً للتغيرات الإقليمية والدولية بعد حرب الخليج الثانية (خاصة في منطقة الشرق الأوسط) كان من الأهمية قياس القوة الشاملة لأي دولة لتحقيق الأمن القومي لها.

ويتجه العالم المعاصر في ظل ما يسمى بالنظام الجديد إلى حالة من الاعتماد المتبادل لم يسبق لها مثيل، الأمر الذي أدى إلى تعقيد العلاقات الدولية وتشابكها، حتى أن مفهوم الدولة ومدى فرض السيادة الذاتية على إقليمها بدأ يتعرض لبعض المفاهيم الجديدة التي يروج لها النظام الجديد.

إن مفهوم القوة يعنى القدرة على الفعل والاستطاعة والطاقة، وهي ضد الضعف وتعني، أيضاً، التأثير والنفوذ والسلطة، وفي مفهومها الحديث تعني القدرات الشاملة للدولة أو تعبئة طاقاتها ومواردها وتحريكها من خلال الإرادة والقرار السياسي لتحقيق أهدافها الأساسية.

إن القوة الكامنة هي مجموع القدرات المادية أما القوة الحقيقة (المدركة) فتعني القوة الفعلية الشاملة للدولة التي يشعر بها المجتمع الإقليمي والدولي ويتفاعل معها سلباً وإيجاباً. وهي محصلة القوة الكامنة مع العنصر المعنوي المتمثل في الإرادة القومية والأهداف الإستراتيجية والقدرة الدبلوماسية.

إن الارتباط وثيق ومتشابك بين عناصر القوة الشاملة للدولة، وتتداخل فيما بينها، وهذا ما يجعل القوة القومية ذات طبيعة ديناميكية مرنة، وقابلة لإضافة عناصر جديدة طبقاً للمتغيرات الإقليمية والدولية.

تمثل الكتلة الحيوية مستوى التفاعل بين السكان والأرض، والتي توفر للدولة قدراً معيناً من الهيبة والنفوذ على المستويين الإقليمي والدولي، بما تتضمنه من موقع وتضاريس ومناخ، وموارد غذائية ومواد أولية، كما تمثل القوة البشرية العامل الفعال لنمو الدولية ومدى تطورها أو تخلفها.

وتعد القدرة الاقتصادية العمود الفقري لقدرات الدولة الأخرى، وتعكس مدى تطورها، ويعد الناتج القومي المقياس العام للقدرة الاقتصادية للدولة بجانب بعض الدلالات الأخرى التي تعطى الدولة أهمية خاصة (العلاقة بين الإنتاج واستهلاك الطاقة – إنتاج المعادن الرئيسية – الإنتاج الغذائي – التجارة الخارجية... الخ).

وتعد القدرة العسكرية عاملاً رئيسياً وتبرز أهميتها بالمدى الذي يمكن أن تساند به القدرات السياسية والاقتصادية، ويعد مبدأ التوازن والردع، هو ضمان السلام الدائم من خلال توازن القوى للقدرات العسكرية، والقدرة العسكرية لا تقاس فقط بنوع وكمية ما تملكه الدولة من أسلحة ومعدات، بل بقدرتها على إنتاجه بالكيف والكم.

وتمثل القدرة الدبلوماسية المحور الرئيسي لقيام التعاون بينها وبين الآخرين في كل من البيئة الإقليمية والدولية، ويتوقف نجاحها على مدى كفاءة هياكلها التنظيمية، وبقدر قدرة الدولة على رسم سياستها الخارجية تكون قوة الدولة بالإيجاب أو السلب.

وتنظم القدرة السياسية الداخلية العلاقة بين البشر على الأرض بواسطة نظام سياسي يملك السلطة، بهدف الوصول إلى أقصى عائد من الإمكانات والموارد المتاحة، ويحدد كفاءة الهيكل السياسي للدولة وكيفية وأسلوب اتخاذ القرارات وقنواته ومستوياته من خلال العناصر التالية (أسلوب اتخاذ القرار، ومدى دور جماعات الضغط، مدى فاعلية الأجهزة الحكومية وقدرتها على مواجهة المشكلات ومدى التبادل السلمي للسلطة والحرية الفردية وحقوق الإنسان، ومشاركة الجماهير في القرار السياسي).

وتعد القدرة المعنوية العامل الحاسم في كيفية استخدام كل عناصر القوة الشاملة للدولة حيث أن وضوح وكفاءة استخدام هذه القدرة تلقي بظلالها الإيجابية والسلبية على استخدام باقي قدرات الدولة.

إن أهم المؤثرات والمصاعب التي تواجه عملية قياس قوة الدولة تتمثل في وجود بعض العناصر التي تحتاج إلى إجراءات استقصائية واسعة ودقيقة لتحويلها من تقديرات وصفية إلى تقديرات كمية، إضافة إلى نقص بعض المعلومات وعدم دقتها.

وبهدف الوقوف الدقيق على قوة الدولة الشاملة تم الاستعانة بمعادلة كلاين المعدلة من قبل جمال زهران كما ذكرنا آنفا، وذلك لقياس ومقارنة القدرات المعنوية والمادية للقوى الشرق اوسطية الثلاث(ايران، تركيا، اسرائيل) بهدف معرفة كيفية توزع القوة فيما بينها وبالتالي كيفية تقاسم المغانم والمصالح على امتداد الشرق الاوسط.

المبحث الثاني: المقومات المعنوية للدول قيد الدراسة

حتى تتمكن اي دولة من الاضطلاع بدور خاص في السياسة الاقليمية والدفاع عن مصالحها الاستراتيجية يجب ان تتمتع بمجموعة من المقومات المعنوية. سوف نستعرض المقومات المعنوية لتركيا وايران واسرائيل لجهة المقوم الدبلوماسي، المقوم السياسي واخيرا مقوم الارادة الوطنية.

المطلب الاول: المقومات المعنوية لتركيا

لا تقل اهمية المقومات المعنوية عن المقومات المادية في اي بلد يريد ان يلعب ادوارا اقليمية في المنطقة، وعليه اهتمت تركيا بالمقوم المعنوي من خلال دبلوماسيتها وسياستها التي تقوم على الاستقرار السياسي الداخلي وغياب العنف الى التعددية السياسية وحقوق الانسان وغيرها، الى مقوم الارادة الوطنية والمتمثلة بالاهتمام في العلوم كخيار استراتيجي وتحقيق المصالح الوطنية.

اولا: المقوم الدبلوماسي:

تتمتع تركيا بتقليد راسخ على صعيد الدولة والديمقراطية، وتستمد قوتها من مكانتها الجغرافية الهامة وتجاربها التاريخية العميقة وشعبها الشاب والمثقف ومؤسساتها القوية واقتصادها الديناميكي.

تمتلك تركيا 234 بعثة دبلوماسية وقنصلية، وهي بذلك تمتلك خامس اكبر شبكة دبلوماسية في العالم[1].

كما ان تركيا عضو في حلف شمال الاطلسي ومجموعة العشرين، ودولة مرشحة للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، وهي تمتلك شبكة تعاون واسعة مع الهيئات الدولية اضافة الى تشكيلات اقليمية ثلاثية ومتعددة الاطراف. ولتركيا ايضا روابط وثيقة مع دول البلقان والشرق الاوسط وشمال افريقيا وجنوب ووسط آسيا. وفي عالم تقوم فيه التكنولوجيا بتقصير المسافات، تقوم تركيا بتعميق سياسة الشراكة مع افريقيا وتوسيع نطاق سياسة الانفتاح على اميركا الاتينية والبحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ.

وتلعب تركيا دورا رائدا على صعيد الوساطة باعتبارها الدولة الوحيدة التي تتولى في نفس الوقت رئاسة مجموعات الصداقة/الاتصال المعنية بالوساطة في الامم المتحدة ومنظمة الامن والتعاون الاوروبية ومنظمة التعاون الاسلامي.

واعترافا منها باهمية المنظمات الاقليمية في حل الصراعات بالطرق السلمية، انشات تركيا في العام 2014، بالتعاون مع فنلندا وسويسرا، مجموعة اصدقاء الوساطة في منظمة الامن والتعاون الاوروبية.

كما تتولى كل من تركيا والمملكة العربية السعودية وغامبيا والامانة العامة لمنظمة التعاون الاسلامي، الرئاسة المشتركة لمجموعة الاتصال الخاصة باصدقاء الوساطة في منظمة التعاون الاسلامي.

---

[1] Rep. of Turkey Ministry of Foreign Affairs, https://web.archive.org/web/20170120170326/http://www.mfa.gov.tr/site_media/html/2015-yilina-girerken-dis-politikamiz.pdf, last visit(20jan2023).

كما ان تركيا تدعم حل المشاكل الاقليمية، وهي عضو مؤسس في مختلف المنظمات والمبادرات الاقليمية، مثل: منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الاسود.

لقد نجحت تركيا ايضا في بناء قوة ناعمة خارج اراضيها، حيث نمت اعمالها التجارية حسب الاعتراف الدولي، وقامت حركة "مدرسة غوان" بتصدير الثقافة التركية الى جميع انحاء العالم وبالمثل، وسعت وزارة الخارجية التركية تمثيلها الدبلوماسي بشكل كبير، وانضمت انقرة للعديد من المحافل الاقليمية والدولية.

اما المساعدات الخارجية بوصفها اداة للسياسة الخارجية التركية فاحتلت تركيا المرتبة الاولى في العالم كاكثر الدول سخاء وكرما على صعيد نصيب الفرد من الانفاق على المساعدات الانسانية، بعد ان انفقت مبلغا قدره 7.2 مليار $ عام 2017.

إن سياسة تركيا العربية في العقد الأول من القرن الحالي لم تكن انعكاسًا لعثمانية جديدة، بل كانت تجسيدًا لدبلوماسية القوة الناهضة. فحين سعت تركيا إلى تثبيت موقعها بصفتها قوة إقليمية، وإلى إنشاء نوع من كومنولث عربي – إسلامي يدور في فلكها، استخدمت الشرق الأوسط نقطة انطلاق للحصول على موقع عالمي متميّز. ويبدو أن العمق الإستراتيجي لتركيا هو أعمق في المشرق منه في المغرب العربي ودول الخليج؛ فقد تمكّنت من اختراق سورية ولبنان والعراق وفلسطين، وبصورة أقل مصر، على نحو أفضل مما حصل في دول الشرق الأوسط الأخرى، لأن في المشرق العربي أكثر الدول هشاشة من الناحية المؤسسية، وأكثرها تفكّكًا من حيث البناء الوطني. بهذا المعنى، فهناك علاقة بين الضعف الهيكلي للدول العربية وفرص اختراقها من قوى خارجية مثل تركيا[1].

تُرسخ الدبلوماسية التركية دورها الإقليمي المتعاظم في المنطقة، القائم على إخراج تركيا من دائرة الانغلاق على الذات، إلى دائرة الفعل الإقليمي منذ مطلع الألفية الجديدة، سعياً لحجز موقع متقدم في العالم متعدد الاقطاب قيد التشكل، والذي يستعد لوراثة تركة أمريكا القطب العالمي الأوحد.

استقرار البناء الداخلي النسبي، أهل صانع القرار التركي لوضع استراتيجية دبلوماسية، أرى أنها تعتمد رؤية التحول للعب دوري إقليمي في عالم متعدد الأقطاب بحلول عام 2030، آخذاً بنظر الاعتبار التفاعلات الدولية والإقليمية؛ وأهم ركائزه:

[1] جنى جبور، تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، د.م، 2019، ص:165.

1- اعتماد الدبلوماسية الإيقاعية في التعامل مع العامل الدولي، بعدم الاعتماد على طرف دولي واحد، وحصر خيارات القوة بهذا الطرف، ومن خلال اعتماد رؤية متوازنة تقلب حركة العلاقات والتحالفات شرقاً وغرباً بحسب ما تقتضيه المصلحة، وبما يحقق الهدف من خلال مساومة الأطراف الدولية على مصالحها في الإقليم والعالم.

2- التعامل مع المحيط الإقليمي والدولي على أساس براغماتي، وليس على أساس ايديلوجي، فبالرغم من أن تركيا وظفت الهوية الإسلامية والعمق التاريخي العثماني في صناعة قوتها وإضفاء الشرعية على هذا الاستحقاق، إلا أنها تعاملت في الغالب مع مختلف القضايا، خصوصا الفرعية بدرجة عالية من البراغماتية، ووضعت موازنة بين المصالح والمفاسد.

3-الاعتماد على الدبلوماسية الناعمة في طريق تحقيق مفردات القوة، هذه الرؤية جعلت صانع القرار التركي لا يعتمد على الوسائل التقليدية في رسم وممارسة الدبلوماسية، فانشأ دبلوماسية متعددة الأوجه شارك فيها مؤسسات الفكر والرأي، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات الإغاثة، وشاركت جميع هذه الدوائر المؤسسات التقليدية للخارجية التركية في صناعة مفردات القوة الدبلوماسية.

ثانيا: المقوم السياسي:

تعتبر تركيا من الدول التي تكثر فيها الانقلابات العسكرية فتاريخ الانقلابات العسكرية معروف: 1960، 1971، 1980، 1997. اما تاريخ الانقلابات السياسية فلا يظهر كفاية، لانه يحدث من دون دبابات ولا اعلام، وهكذا يمكن الاشارة الى: انقلاب بولنت اجاويد على عصمت اينونو، ومسعود يلماز على طورغوت اوزال، ورجب طيب اردوغان على معلمه نجم الدين اربكان من خلال انشقاقه هو ومجموعة من رفاقه لتكوين حزب العدالة والتنمية، ثم على شركائه تباعا وابرزهم فتح الله غوان وعبدالله غول واحمد داوود اوغلو[1].

ولكن هذا لا يعني ان تركيا غير مستقرة سياسيا فهي اكثر استقرار من معظم دول المنطقة، وحقيقة ان هنالك استثمارات هائلة لشركات اجنبية داخل تركيا يؤكد على ان الوضع السياسي في تركيا هو الاكثر استقرارا بين دول المنطقة.

[1] جوزيف باسيل،" انقلابات تركيا عسكرية ومدنية.....وديكتاتورية"، جريدة النهار، بيروت، 2016، ص:6-11.

اما اذا نظرنا الى مستوى الحريات والتعددية السياسية وحقوق الانسان نجد انه من ضمن التغييرات التي قام بها حزب العدالة في دستور 2010 هو اقرار تعديل قانون الصحافة التركي الذي يعطي الصحافيين الحق بعدم كشف مصادر اخبارهم، ومه انه لم يتم حظر اية صحيفة في تركيا الا ان تهمة الارهاب طالت اكثر من مئة صحفي وحكم عليهم بالسجن عام 2012.

الفرقاء السياسيون في العالم، لم يكونوا غافلين عن التحولات البنيوية في السياسية التركية، وطموحات التحول إلى قوة فاعلة إقليمية، الأمر الذي دفع دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأميركية، إلى اتخاذ سياسات تعمل على وقف الطموح التركي في الصعود، عبر خطوات كثيرة لا يمكن حصرها في هذه العُجالة، لكنها شملت كل الصعد؛ فعلى الصعيد السياسي عرقل الاتحاد الأوربي مفاوضات انضمام تركيا إليه، حتى الاتفاقية التي حمت دوله من تدفق اللاجئين لم تنفذ كاملة، وعلى الصعيد السياسي عملت أمريكا على زعزعة الاقتصاد التركي، وهز ركائزه البنيوية، ولم تغفل هذه الإجراءات المضادة مسالة الاستنزاف الأمني والعسكري، فكان دعم الأكراد في خاصرة تركيا الجنوبية الرخوة عامل زعزعة للاستقرار التركي، وعنصر تهديد لوحدة الأراضي التركية[1].

تعتبر تركيا الطرف الإقليمي الرئيس الذي ربما يستطيع أن يلعب أهم دور في الحفاظ على النظام والأمن الإقليمي. لقد كانت المرونة الاستراتيجية لحكومة أردوغان في ممارسة سياستها الخارجية تمثل حجر الأساس في قصة نجاح تركيا في السياسة الإقليمية في العقد الأخير. ومع ذلك، تسببت عدة تطورات بنيوية في تهديد أهداف سياسة تركيا الخارجية؛ مما تطلب من أنقرة إعادة تنظيم سياساتها في ضوء التطورات الإقليمية؛ حيث كشفت هذه البيئة السياسية الجديدة عن الحاجة الملحة إلى قيام تركيا وأطراف إقليمية أخرى بتخفيف مواقفها تجاه الصراعات في المنطقة[2].

ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا عن طريق عملية للتحول الإقليمي تتفق فيها جميع الأطراف على المواقف السياسية الأساسية التي تعظم مصالحها. ويتمثل أهم جوانب هذا التحول الإقليمي في التخلص من

---

[1] Ahmed Davutoglu, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007", Insight Turkey, Vol. 10, No. 2012, pp. 77-96

[2] Murat Yesiltas, "Soft Balancing in Turkish Foreign Policy: The Case of the 2003 Iraq War", Perception: Journal of International Affairs, Spring-Summer,2017, pp. 25-51.

العقبات والخصومات السياسية التي تعرقل الشراكات الاستراتيجية في الأجل الطويل؛ إذ إن تركيا –التي كانت تعتبر الطرف الرابح في بواكير الربيع العربي– أصبحت تواجه الآن تحديات ناتجة عن نفس هذا التحول.

وفي هذا الصدد يذهب البعض إلى أنه ليس بمقدور تركيا تحقيق النتائج التي تتطلع إليها. وفي الحقيقة، لا يمثل هذا مشكلة لتركيا فحسب؛ حيث تثبت المتغيرات الدولية والآليات الإقليمية الجديدة أنه لا يستطيع أي طرف إقليمي أو دولي بمفرده –بما في ذلك الولايات المتحدة– أن يقود التحولات بأمان. ولذلك، فإنه إذا كان يعيب تركيا قدراتها المحدودة في هذا الصدد، فإن نفس الشيء ينطبق على الأطراف الأخرى بالمثل.

وفي ضوء ما تقدم، ثمة ثلاثة مستويات جيوبوليتيكية تقوم عليها السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط في الأجل القصير. ويمكن أن يكون أي من هذه المستويات مساندًا أو مدمرًا؛ فأولاً، تعتبر السمات الجيوسياسية للقضية الكردية ذات أهمية كبيرة لنجاح أنقرة في عملية التحول هذه.

وقد شهدت الفترة الأخيرة تحولاً لافتًا في هذا الشأن؛ فبدلاً من استخدام تلك اللغة التي لا تصلح سوى على المستوى المحلي، وضعت تركيا القضية الكردية على مستوى أكثر إقليمية؛ إذ إن استخدام أردوغان علانية لمصطلح كردستان –وهي كلمة محظورة في السياسة التركية منذ فترة طويلة– في اجتماع في أكبر مدينة كردية (ديار بكر)، يمكن أن يعتبر بمثابة قبول أنقرة لهذه الحقيقة.

وحري بنا أن نكون أكثر وضوحًا، فمصالح تركيا تتوازى مع مصالح الأكراد. وبعبارة أخرى، فإن المكاسب الديمقراطية والاقتصادية للأكراد في المنطقة يمكن أن تعتبر أيضًا بمثابة فائدة لتركيا. ويمكن أن يؤدي هذا غالبًا إلى مزيد من التعاون بين الطرفين. وسيؤثر هذا التطور كثيرًا على البعد الثاني، وهو العلاقة مع العراق.

ويتمثل البعد الأخير في إعادة التوجه الاستراتيجي لحكومة أردوغان في صنع بيئة إيجابية تستطيع فيها أطراف إقليمية ثلاثة –تركيا وإيران واسرائيل– أن تصنع الأمن مستقبلاً للمنطقة ككل وبصورة مشتركة.

وأخيرًا، يجب أن يتضح أن تركيا تمنح أولوية لتحول الإقليمي آمن من أجل الحفاظ على التعايش السلمي لكل الأطراف في المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف، فإن حكومة أردوغان ستركز على التخلص من الخصومات الاستراتيجية بين الأطراف الإقليمية باستخدام المرونة الاستراتيجية التركية كمنهج رئيس

للسياسة الخارجية. وطبقًا لأنقرة، فإن هذا المنهج لا يمكن أن يتحقق إلا بالتركيز على تكامل مصالح كل الأطراف الإقليمية في مواجهة الأزمات.

ثالثا: مقوم الارادة الوطنية:

عند الحديث عن مقوم الارادة الوطنية فيمكن تقسيمها الى ثلاثة محاور رئيسية، اولها القاعدة العلمية والاعتماد على العنصر البشري وثانيا الاهداف الاستراتيجية التي سطرتها تركيا ومدى تحقيقها واخيرا القيادة السياسية وهنا نتحدث عن درجة الاستجابة للاحتياجات الاساسية للشعب والقدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع.

مقوم القيادة السياسية وتحقيق المصالح الوطنية:

يعتمد هذا العنصر على تحليل بعض المؤشرات ومنها متوسط عمر المواطن التركي، ونجد من خلال تقارير التنمية البشرية ان متوسط العمر في تركيا وصل الى 29.9 لسنة 2015.

كما نجد ان معدل المشاركة في القوى العاملة كانت 71.9% لذكور و 32.4% للاناث سنة 2015، حيث كانت النسية 69.9% للذكور و 24% للاناث سنة 2011، وهذا يدل ان تركيا تسعى لتقليص البطالة في المجتمع التركي وهو هدف كل دولة[1].

بلغت نسبة الاشخاص العاملين في الزراعة من مجموع القوى العاملة 19.4% سنة 2017 والذي كان 19% سنة 2014، اما الذين يعملون في الخدمات فقد زادت نسبتهم من 51% سنة 2014 الى 54% سنة 2017.

ومن مؤشرات مقوم القيادة السياسية وتحقيق المصالح الوطنية هو نسبة مجموع الايرادات السنوية الضربية من الناتج المحلي فقدرت ب 18.3% سنة 2017، بينما قدرت ب 21.1% بين 2005-2014. اما نسبة الضرائب على الدخل والارباح وعوائد راس المال من مجموع الايرادات الضريبية بين

[1] تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك، 2020.

2005–2014 فقدرت ب 17.4% وفي سنة 2017 كانت 16.3% ، ونجد تراجع في تحصيل هذه الاموال ويمكن القول هنا ان الدولة في تراجع من خلال هذا المؤشر[1].

وفيما يخص نسبة الاستثمار المحلي من الناتج الاجمالي نجد ان الاستثمار المحلي في تركيا كان في ادنى مستوياته سنة 2001 وقدرت النسبة ب 16.76% وبعد مجيئ حزب العدالة والتنمية بدا الاستثمار في الانتعاش وارتفاع مستوياته، فقد كانت في اوجها في الفترة الثانية من حكم اردوغان فقد تراوحت النسبة من 29.6% في الربع الثاني من سنة 2006 الى 30.1% في الربع الاخير من نفس السنة. وفي الربع الثاني من سنة 2007 بلغت النسبة 29% ولكن بعد الازمة المالية العالمية 2007–2008 والتي انجرت في سبتمبر 2008 تاثرت الاستثمارات المحلية التركية وكانت في ادنى مستوياتتها في الربع الثالث من سنة 2009 وبلغت نسبة الاستثمار فيه 20%. ولكن هذا النزول لم يدم طويلا مقارنة ببعض الدول في اوروبا.

ففي الربع الاخير من سنة 2011 نجد ان استثمارات تركيا بلغت 29.5% مقارنة ببعض الدول في نفس الفترة كالنرويج التي كانت نسبة الاستثمارات فيها 22.14%، وكذك لوكسمبورغ والتي تعتبر الاغنى في اوروبا كانت نسبة الاستثمارات فيها 20.34% وهي اقل بكثير من استثمارات تركيا بعد الازمة المالية العالمية والتي لم تتعافى منها اغنى الدول الاوروبية. وكانت اعلى استثمارات تركيا في الربع الثاني والرابع من سنة 2015 وقدرت على التوالي 30.8% ز 31% بينما في الربع الثاني من سنة 2017 و 2018 فكانت النسبة على التوال 31.1% و 32.08%[2].

مقوم البحث العلمي:

اهتمت تركيا بهذا الجانب من قبل جميع الحكومات المتعاقبة، ولكن مع مجيئ حزب العدالة والتنمة الى الحكم انصب الاهتمام اكثر على العلم والتكنولوجيا وهذا لاهميتها الاستراتجية في التنمية الاقتصادية والرفاهة الاجتماعية، وانه ينبغي مشاركة رجال العلم في البحث العلمي بهدف تحقيق النهضة العلمية والتكنولوجية، سواء كانوا في داخل تركيا او خارجها.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مرجع سابق.

يُعد البحث العلمي من أكثر الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها من أجل إحداث الثورة التنموية في كافة المجالات والقطاعات ومن باب وعي رجال الدولة الأتراك بهذه الوسيلة عملوا على تأسيس أكثر من مؤسسة بحثية علمية.

وقد ارتكزت السياسات التي وضعتها تركيا على العناصر التالية[1]:

- البدء في انشاء نظام الابتكار الوطني.
- التوسع في الابحاث العلمية والتكنولوجية في تركيا، ودعم كل الجهود المبذولة لتوجيه الاختراعات الجديدة على عملية الانتاج، فقد سجلت 4661 براءة اختراع سنة 2013 و 5095 براءة اختراع سنة 2014 بزيادة 9.4% اما سنة 2015 فقد سجلت 5841 براءة اختراع.
- دعم كل مراكز البحث والتطوير التي تساهم في انشطة البحث، وعلى راسها القطاع الخاص والجامعات.
- قامت تركيا ببناء قاعدة بيانات هيكلية تحدد شبكة التعاون العلمي للمؤلفين من تركيا، استنادا الى المنشورات الصادرة بين عامي 1980 و 2010.
- رفع ميزانية البحث والتطوير، الت كانت عام 2002 لا تتجاوز 50 مليون دولار الى 500 مليون دولار عام 2010 والى اكثر من 20 مليار دولار عام 2015 للتفوق بذلك على دول الاتحاد الاوروبي.
- اعطاء اهمية خاصة الى الهندسة الوراثية، البيولوجية، والمعلوماتية، وتكنولوجيا الغذاء وتكنولوجيا الصحة.

مقوم الاهداف الاستراتيجية:

ويعبر عنه بمجموعة من العناصر ومنها نسبة الدين الخارجي ونسبة المعونات الخارجة ونسبة اجمالي قيمة الصادرات الى الناتج المحلي.

في عام 2017 كانت صادرات تركيا الرئيسية هي: الآلات ومعدات النقل(31% من اجمالي الصادرات) منها مركبات الطرق(15%) والآلات والجهزة الكهربائية(6%). البضائع المصنعة(25%) منها غزل

[1]. المرجع نفسه.

ونسيج واقمشة ومصنوعات(7%) وحديد وفولاذ(6%) ومصنوعات معدنية(4%). الاصناف المصنعة المتنوعة(18%) منها الملابس والاكسسوارات(10%). الاغذية والحيوانات الحية(9%) منها الفواكه والخضراوات (4%)المواد الكميائية والمنتجات ذات الصلة(6%)، والذهب(4%)[1].

شركاء التصدير الرئيسيون لتركيا هم: المانيا(10% من اجمالي الصادرات)، المملكة المتحدة والامارات العربة المتحدة والعراق والولايات المتحدة(6% في كل منهما)، ايطاليا(5%)، فرنسا واسبانيا(4% لكل منهما).

اما اجمالي الدين الخارجي وهو مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين والقابلة للسداد بالعملة الصعبة او من خلال سلع او خدمات. اجمالي الدين الخارجي هو عبارة عن مبلغ الدين العام والمضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص طويل الاجل غير المضمون، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، والدين قصير الاجل شمل كافة الديون التي يبلغ اجل استحقاقها الاصلي عاما واحدا او اقل، والفوائد المتاخرة على الديون طويلة الاجل.

ونجد ان هذا العنصر كلما قل كان لصالح تركيا ولكن نجد ان نسبة الدين ابتداء من سنة 2005 الى سنة 2009 وهو في ارتفاع، فقد كانت نسبته 35% سنة 2005 وارتفع الى 38.4% سنة 2008 ثم الى 43.7% سنة 2009، وبدا في التناقص لغاية سنة 2011 ليصل الى 37% وعاد الى الارتفاع واصبح 47% سنة 2015 و 47.8% سنة 2016 وواصل الارتفاع الى 54.13% سنة 2017.

المطلب الثاني: المقومات المعنوية لايران

هناك عدة عناصر لقوة الدولة وهي مجموعة العوامل التي تم توظيف العوامل المادية في اطارها، فالعوامل المادية هي حقائق موضوعية، ولكن استثمارها وتوظيفها في سياق موفق او حدث معين يتم بواسطة العوامل المعنوية ومن خلالها يتم تعظيم استثمار العوامل المادية او تبديدها. ويمكن ان نستشف ذلك من خلال درجة المساندة الشعبية والاستقرار السياسي ومدى قبول الشعب للقيادة السياسية.

اولا: المقوم الدبلوماسي:

[1] تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مرجع سابق.

في مؤلَّفه حول القوة الناعمة، يذكر جوزيف ناي ثلاثة مصادر للقوة الناعمة، وهي[1]:

- الثقافة (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين) .
- القيم السياسية (عندما يتم تطبيقها بإخلاص في الداخل والخارج).
- السياسة الخارجية (عندما يرى الآخرون أنها شرعية وأن لها سلطة معنوية أخلاقية).

ويضيف: إنه في السياسة الدولية، تنشأ الموارد المنتجة للقوة الناعمة إلى حد كبير من القيم التي تعبّر عنها منظمة أو بلد ما في ثقافته، وفي الأمثلة التي تضربها ممارساته الداخلية والسياسية، وفي الطريقة التي يعالج بها علاقته مع الآخرين.

وبينما سلّم كثير من الباحثين بهذه العناصر الثلاثة كمصادر أو موارد للقوة الناعمة، حاول البعض الآخر تعديل ذلك من خلال تناول مضمون القوة الناعمة بشكل أوسع وأكثر تفصيلاً؛ فعلى سبيل المثال، اعتبر الباحث الصيني "هونج هوا مين" أن مصادر القوة الناعمة إنما تتركز في خمسة موارد، هي[2]: الجاذبية الثقافية، القيم السياسية، النموذج التنموي الاقتصادي، المؤسسات الدولية (الاندماج الدولي)، الصورة الدولية.

في ما يتعلق بالجمهورية الإيرانية، يرى الباحث الإيراني عباس مالكي أن مصادر القوة الناعمة الإيرانية تتمثل بثلاثة عناصر أساسية، هي[3]:

- **الثقافة**، وتضم: اللغة الفارسية، والتقاليد الإيرانية، والتشيع.
- **القيم السياسية**، وتضم: الديمقراطية، والانتخابات، وحقوق المرأة والمجتمع المدني.
- **السياسات الخارجية**، وتضم: الشرعية، والبرستيج، والعلاقات العامة.

---

[1] Joseph S. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics, Public Affairs, New York, 2004, p:5-8

[2] Xin Li and Verner Worm, Building China's Soft Power for a Peaceful Rise, Copenhagen Business School (CBS), Asia Research Centre, Discussion Papers, July 2007, p. 8

[3] Abbas Maliki, Soft Power and Its Implications on Iran, Institute for North America and European Studies, Tehran University,2015, p:36.

- **على الصعيد الثقافي**

تُعتبر الثقافة (بكافة تفرعاتها ومستوياتها)، مصدرًا مهمًا من مصادر توليد القوة الناعمة لأية دولة، حتى إن الكثير من الباحثين ظلّوا حتى وقت طويل يفهمون ويفسرون القوة الناعمة على أنها تكاد تقترن حصرًا بالتأثير الثقافي، قبل أن يعودوا ويوسعوا دائرتها.

وتُعرف الثقافة على أنها مجموعة القيم والممارسات التي تترك معنى بالنسبة للمجتمع، والتي من الممكن لها أن تأتي بعدة أشكال، مثل الثقافة النخبوية (الأدب، الفن، التعليم العالي)، أو مثل الثقافة الشعبوية التي تستهوي الجماهير[1]. وتمتلك إيران مخزونًا كبيرًا لتوليد القوة الناعمة من هذا المصدر عبر:

اللغة: يرى بعض الباحثين الإيرانيين أن اللغة الفارسية عنصر أساسي في جذب الأمم الأخرى على اعتبار أنها دخلت في تركيب العديد من اللغات الأخرى السائدة اليوم في العالم كاللغة التركية والهندية والأوردية، والأرمينية، والجورجية، والسواحلية وغيرها، وأن ليس هناك عدد كبير من اللغات حول العالم يخلو من الفارسية[2].

البعد الحضاري: كما أن باستطاعة البلاد استثمار ما تقول إنه حضارة تعود إلى 3 آلاف سنة إلى الوراء زاخرة بالتاريخ والخبرة بالتأثير على المناطق المجاورة، والتي مارستها عليها طوال فترة تمتد منذ زمن الأخمينيين مرورًا بالساسانيين وغيرهم ممن أنشأوا إمبراطورية تمتد من هيليسبونت (غرب تركيا اليوم) إلى شمال الهند، ومن مصر حتى آسيا الوسطى على حدود كازاخستان اليوم[3].

السياحة: وتُصنَّف إيران على أنها واحدة من عشر دول سياحية هي الأفضل من ناحية التاريخ والمواقع الأثرية، وتجذب إيران حوالي 3,2 مليون سائح سنويًا وفق أرقام عام 2011 (الغالبية العظمى منهم

---

[1] Joseph S. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics, Op.Cit., p:11

[2] Abbas Maleki, Should They Fear Iran or Love it, IR Diplomacy, 2023). www.irdiplomacy.ir/en/page/1771/Should+they+fear+Iran+or+love+it.html, last visit(24-1-

[3] Kamran Taremi, Iranian perspectives on security in the Persian Gulf, Iranian Studies ,Journal, volume 36, No.3,2003, P:383.

للسياحة الدينية، فقط 20 ألف سائح منهم ليس لأسباب دينية) مع خطط لجذب 20 مليون بحلول عام 2025.[1]

الفن والمناسبات الثقافية: وبنظرة خاطفة على الاحتفالات والمناسبات الفارسية التي تقام، يكفي الالتفات إلى عيد النيروز الذي يُعتبر مؤشرًا على التأثير الكبير للثقافة الإيرانية على الثقافات الأخرى، ناهيك عن الفن والشعر والتأليف. كما يلعب المهاجرون الإيرانيون دورًا كبيرًا في نشر الثقافة الفارسية سيما وأن حجمهم يُقدّر بحوالي 4 إلى 5 مليون إيراني في المهجر ناهيك عن حوالي مليون و340 ألف وُلدوا في المهجر وهم على ديانات مختلفة، منها: الإسلام، والمسيحية، والبوذية، والهندوسية، واليهودية، وغير المنتمين إلى أي دين[2].

- **القيم السياسية**

تمتلك إيران نظامًا سياسيًا هجينًا –إن صحّ التعبير– يبتكر مفهوم "الديمقراطية الدينية" باعتباره نموذجًا فريدًا من نوعه يصلح أن يكون مصدرًا من مصادر القوة الناعمة الإيرانية لما يقدمه من جديد في هذا الموضوع، وكونه بديلاً عن النظم التقليدية المعروفة في العالم.

يقول رئيس مجلس الشورى (البرلمان) الإيراني السابق علي لاريجاني: إن إحدى أهم مآثر "الإمام الخميني" مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الإطلاق، تكمن في أنه قدّم نموذجًا لـ"ديمقراطية الدينية" التي تستند إلى التصويت الشعبي ومقاومة الظالم بما يتماشى مع القيم الإسلامية[3].

---

[1] Tourism a surprise bright spot for Iran, Washington Post, 5 Nov. 2012, washingtonpost.com/world/middle_east/irans-surprise-economic-success-tourism, last visit (24-1-2023).

[2] Abbas Maleki, Should They Fear Iran or Love it, Op. Cit, p: 36.

[3] Religious democracy, http://www.presstv.ir/detail/163101.html, last visit (21-1-2023), ,.Imam's legacy', Press T.V

ويقود النظام طبقة من رجال الدين (الملالي) على رأسهم الولي الفقيه المرشد الأعلى، ويفتح المجال واسعًا للسياق الانتخابي أن يأخذ مكانه في النظام السياسي ليفرز قيادات بشرعية شعبية، ويتيح حرية الاختيار للجميع، وقد استمر على هذا المنوال في سياق تراكمي منذ العام 1979 وحتى اليوم.

- **على صعيد السياسة الخارجية**

يمكن للسياسة الخارجية أن تكون مصدرًا أساسيًا من مصادر القوة الناعمة لأية دولة خاصة إذا كانت تحمل قيمًا سامية أو طروحات عالمية أو مبادرات تعزز العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية. ويمكن للسياسة الخارجية أن تزيد من فعالية وتأثير القوة الناعمة للبلاد إذا ما نُظِر إليها من قِبل الدول الأخرى والشعوب الأخرى على أنها شرعية وأخلاقية[1].

في الحالة الإيرانية، تكتسب السياسة الخارجية أهمية قصوى كونها المصدر الأكبر من مصادر توليد القوة الناعمة للبلاد والأكثر فعالية وتأثيرًا على الإطلاق. ويتضمن الدستور الإيراني إشارة واضحة إلى السياسة الخارجية للبلاد ضمن الفصل الأول المخصص "للأصول العامة"؛ إذ يشير البند 16 من المادة الثالثة من الفصل الأول من الدستور إلى هذا الموضوع بالقول: "تنظَّم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم"[2].

أما الفصل العاشر فيتضمن أربع مواد، تقول المادة 152: "تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة"[3].

---

[1] Joseph S. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics, Op. Cit., p:11

[2] الدستور الايراني، http://www.iranonline.com/iran/iran-info/government/constitution.html، اخر زيارة 21-1-2023.

[3] المرجع نفسه.

هذا النوع من الطروحات يُعتبر مصدرًا أساسيًا من مصادر القوة الناعمة لدى إيران، وإذا ما أُضيف إلى الأيديولوجية الإيرانية والتي هي عبارة عن مجموعة من الطروحات الثورية والمبادئ الدينية، فإنها تُعد المصدر الأساسي والأكبر في توليد القوة الناعمة للبلاد[1].

أدوات القوة الناعمة الإيرانية

ويُقصد بها القنوات التي يتم من خلالها وعبرها ممارسة وتوجيه القوة الناعمة للبلاد، على اعتبار أن أية قوة ناعمة إنما تحتاج إلى تحديد اتجاه المنطقة أو الجهة المستهدفة في سياق منظم بما يخدم الأهداف القومية العليا.

حاول النظام الإيراني في العام 2005، استغلال كل مصادر القوة الناعمة وأدواتها التي تتمتع بها إيران ضمن إستراتيجية واحدة تتضمن سياسة واضحة لتوظيف القوة الناعمة في سياق الإستراتيجية الوطنية الكبرى للبلاد لتكون أكثر فعالية في خدمة المصالح الإيرانية القومية والسياسة الخارجية للبلاد.

وقد وضع النظام في ذلك العام وثيقة تُعرف باسم "الإستراتيجية الإيرانية العشرينية" (2005–2025)، أو الخطة الإيرانية العشرينية "إيران: 2025". وهي تُعتبر "أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني"، تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عامًا، وتهدف إلى تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا (أي المنطقة العربية تحديدًا التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء)[2].

وتنص الوثيقة على أن طهران ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليميًا في العام 2025، لتحتل إيران المرتبة الأولى في منطقة جنوب غرب آسيا اقتصاديًا، وعلميًا، وتكنولوجيًا، وتصبح نموذجًا ملهِمًا ولاعبًا فاعلاً ومؤثرًا في العالم الإسلامي استنادًا إلى تعاليم "الإمام الخميني" وأفكاره، وبما يعكس هويتها الإسلامية الثورية.

---

[1] Ebrahim Anousheh, The role of soft power in foreign policy of Islamic Republic of Iran, Journal of American Science, 2011, p: 270.

[2] علي باكير، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سوريا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص:120.

وتعطي الوثيقة أهمية قصوى للمنطقة المحيطة بإيران والتي تضم خمسة نظم تحتية، هي: شبه القارة، والشرق الأوسط العربي، والخليج العربي، والقوقاز، وآسيا الوسطى. وهي مناطق تستهدفها القوة الناعمة الإيرانية بالدرجة الأولى وفق عدد من الأدوات.

أدوات في السياسة الخارجية

تستخدم إيران مروحة واسعة من القضايا في السياسة الخارجية لتوجيه قوتها الناعمة وبالتالي توسيع قاعدة نفوذها وتأثيرها على الصعيد الإقليمي، ومن بين هذه الأدوات:

– **التشيع السياسي:** يُستخدم التشيع في إطار علاقات إيران الخارجية على نطاق واسع وهو عنصر مهم لتوليد القوة الناعمة الإيرانية على مستوى الحاضنة الشيعية الموالية للولي الفقيه في الحد الأدنى بما يخدم المشروع الإيراني في المنطقة[1]. ويرى الباحث الإيراني كيهان برزكار أن استخدام التشيع في السياسة الخارجية قديم، لكنه أصبح أكثر فاعلية بعد أزمة العراق عام 2003 حيث دخل التشيع في إنتاج السلطة والسياسة في الشرق الأوسط؛ مما أدى إلى تقوية دور ونفوذ إيران، فعنصر التشيع أدى إلى تحويل العراق إلى دولة صديقة ومتحالفة مع إيران، وأعطى الحضور الفعال والمصيري في قضايا العراق ولبنان، والشرق الأدنى بشكل عام على حد قوله[2]. ومثله يقول الباحث الإيراني والخبير في السياسة الخارجية الإيرانية في طهران "فرزاد بيزيشكبور" في مقال له بعنوان "إيران وميزان القوى الإقليمي": "إن النظام العراقي بقيادة صدام حسين لم يعد موجودًا اليوم، أما النظام الثاني المعادي لإيران والمتمثل بنظام طالبان الأفغاني فقد تم التخلص منه. واليوم فإن القادة الجدد للعراق وأفغانستان أكثر قربًا لإيران من أي طرف آخر، وبدلاً من صدّام لدينا الآن رئيس عراقي غير عربي وفخور بمعرفته وإتقانه اللغة الفارسية، وعدد كبير من أعضاء الحكومة العراقية والبرلمان العراقي كانوا قد أمضوا سنوات طويلة في إيران وأنجبوا أولادًا

---

[1] Jeffrey Haynes, Causes and Consequences of Transnational Religious Soft Power, London Metropolitcan University, 2012, p:66.

[2] Keyhan Barzegar, Regionalism in Iran's Foreign Policy, Discourse "Iranian Quarterly", vol. 9, 2011, p:34.

لهم هنا ودخلوا مدارس طهران وتعلموا بها. كذلك يحتل الشيعة اليوم في العراق ولبنان والبحرين مواقع مهمة داخل الأنظمة السياسية لبلدانهم مما يعطي إيران كنتيجة لذلك اليد العليا في المنطقة"[1].

– **الخطاب الثوري المعادي لأميركا والغرب:** واستطاعت إيران من خلال هذا الخطاب أن تكسب قطاعات واسعة من الرأي العام لصالحها لاسيما على الصعيد الإقليمي، واستغلت حساسية هذه القاعدة تجاه أميركا والغرب ووظّفتها في إطار سعيها لتعزيز قوتها الناعمة في المنطقة.

– **القضية الفلسطينية:** وتهدف من خلال خطاب دعم القضية الفلسطينية إلى تخطي حزام من شملتهم في العنصرين السابقين، وكسب قطاعات واسعة لدى الرأي العام لصالحها، واستقطاب الشارع لخلق بيئة مناسبة لتقبل الدور الإيراني الإقليمي عبر هذا الباب.

ثانيا:المقوم السياسي:

يعتبر النظام السياسي الايراني فريد من نوعه فيتميز بتعدد مصادر صنع القرار فيه، وتنوع مؤسساته الدستورية، كما يتميز النظام السياسي بسمته الدينية فهو قائم على اساس ومبدا الحكومة الاسلامية التي تعتمد(ولاية الفقيه) كاساس للحكم، فالمؤسسات الدستورية المكونة له منها مؤسسة المرشد الاعلى والمؤسسات المرتبطة بها، ومنها ما يقع ضمن السلطات الثلاث(تشريعية، تنفذية، وقضائية) بالاضافة للجمعيات الدينية والحزبية والمجتمع المدني. وهذه المؤسسات الرسمة وغير الرسمية تسهم في صناعة القرار السياسي والتاثير عليه، وتعمل هذه المؤسسات وفق الدستور بحيث حدد وظائفها وصلاحياتها بشكل لا يتقاطع معها وفي الحالات النادرة التي قد تتقاطع معها هذه الصلاحيات فحل الاشكاليات توكل للمرشد الاعلى باعتباره اعلى سلطة رسمية دينية وسياسية.

اول مؤسسة رسمية هي المرشد الاعلى حيث نصت المادة الخامسة من الدستور المتعلقة بولاية الفقيه على انه" في زمن غيبة الامام المهدي تكون ولاية الامر وامامة الامة في جمهورية ايران الاسلامية بيد الفقيه العادل،المتقي.....القادر على الادارة والتدبير". يمتلك المرشد الاعلى للثورة الاسلامية، الذي ينتخب من مجلس الخبراء حسب المادة 107 من الدستور، صلاحيات واسعة مكنته من الهيمنة على

[1] علي باكير، السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، (ما الفرق بين إيران وإسرائيل؟)، دورية مدارات إستراتيجية، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العدد3، ص:6-17.

كافة مؤسسات الدولة. ولإيران مجلسين تشريعيين البرلمان المنتخب من طرف الشعب ومجلس صيانة الدستور الذي ينظر في القوانين والتشريعات الصادرة عن مجلس الشورى الاسلامي(البرلمان) والتحقق من مدى مطابقتها للشريعة الاسلامية.

اما السلطة التنفيذية فهي ممثلة بالوزراء ورئيس الجمهورية الذي ينتخب من طرف الشعب ويحتل المرتبة الثانية في الاهمية بعد منصب المرشد الاعلى. وتنفرد ايران بكونها الدولة الوحيدة التي لا تتبع فيها القوات المسلحة للسلطة التنفيذية بشكل مباشر فهي تابعة مباشرة للمرشد الاعلى الذي يعين قادة الجيش والحرس الثوري.

يقول البعض ان ايران فشلت في بناء نموذج سياسي جاذب يعمل على توليد القوة الناعمة، ولم يجد أي نوع من أنواع التعاطف (على عكس الحال عند حصول الثورة الإيرانية 1979)، ولم يستطع أن يروج لإيجابياته كما هو الحال بالنسبة إلى تركيا مثلاً، بل إن الفجوة بين النظام الثوري والمجتمع ما بعد الثوري بدأت تتسع وانعكس ذلك بشكل سلبي على صورة النظام. حتى العراق الذي كان يفترض كثيرون أنه سيتأثر بالتجربة الإيرانية، لم يختر نظامًا سياسيًا مشابهًا على الإطلاق[1].

ويعتبر البعض أن الديمقراطية الإيرانية هي ديمقراطية شكلية واقعها ثيوقراطي ومضمونها ديكتاتوري على اعتبار أن المرشد الأعلى يمتلك صلاحيات تفوق تلك التي يمتلكها أي سلطوي في العالم. وهو يستند إلى شرعية دينية وسياسية معًا، ويجمع إلى سلطاته صلاحيات أخرى كثيرة كما جاء في المادة 110 من الدستور، ويسيطر على كل المجالس في البلاد، بعضها تابع له والبعض الآخر خاضع لنفوذه[2].

---

[1] Shahram Chubin, Iran's Power in Context, Survival Journal, vol. 51, 2009, p:180

[2] مرشد الثورة –وفقًا للدستور– هو الذي يضع كافة المسائل الرئيسية الخاصة برسم وتعيين السياسات العامة للنظام، وهو الذي يقود القوات المسلحة، وهو الذي يملك أن ينصب ويعزل رؤساء المؤسسات والمجالس الرئيسية في الدولة، وهو الذي يعين رئيس السلطة القضائية، ورئيس الإذاعة والتليفزيون، ورئيس أركان القيادة المشتركة للجيش، والقائد العام لقوات حرس الثورة، كما يملك –فوق كل ذلك– عزل رئيس الجمهورية المنتخَب من قِبل الشعب. كما أن المجالس الأخرى من مجلس الخبراء إلى مجلس تشخيص مصلحة النظام إلى مجلس صيانة الدستور تابعة له بشكل مباشر أو غير مباشر أو خاضعة لنفوذه.

كما يعاني النظام من مشاكل هائلة في موضوع الحريات والشفافية، فأقلية مثل الأقلية السنية والتي تشكّل ما بين 9% إلى 20%على الأقل من سكان إيران لا يحق لها الوصول إلى أي منصب تنفيذي رفيع[1]. عمليًا تم حرمان ما بين 7 إلى 14 مليون مواطن إيراني على الأقل بشكل أوتوماتيكي وبموجب الدستور من تولي الرئاسة أو أركان الجيش أو القضاء ناهيك عن المناصب الأخرى. كما بيّنت الانتخابات الرئاسية لعام 2009 أن النظام يعاني مشاكل هيكلية متجذرة؛ فقد أضرت هذه الانتخابات بصورة النظام الإيراني بشكل خطير في المنطقة والعالم، وكان لها بالغ الأثر في تعزيز هذه الصورة السلبية لدى شريحة واسعة من عامة الناس وأيضًا لدى النخبة المثقفة؛ ففي بعض الدول العربية على سبيل المثال، تعززت النظرة إلى إيران كدولة ثيوقراطية لا تحترم الحريات، ولا تقيم وزنًا للقانون، وتقمع شعبها وتغرق في التزوير والفساد.

ثالثا: مقوم الارادة الوطنية:

برنامج سري تموله إيران منذ نحو عشرين عاماً قد يرى النور قريباً، ويراهن عليه النظام من أجل قلب ميزان القوة في المنطقة خاصة في ظل الحصار الاقتصادي المفروض على طهران منذ سنوات. ويتمثل البرنامج في تطوير القدرات البشرية والتقنية لطهران في مجال العلوم والتكنولوجيا لأهداف مختلفة أهمها خلق موارد غير نفطية لزيادة الدخل وتقليص آثار العقوبات، وثانياً زيادة امتلاك مقدرات القوة التكنولوجية لأغراض سلمية أو عسكرية والتي تعتقد إيران أنها سلاح للتفوق المستقبلي على دول المنطقة[2].

وقد أثبت تقرير بحثي لمركز الخليج العربي للدراسات والبحوث زيادة نشاط الجامعات ومراكز الأبحاث الإيرانية في مجال النشر العلمي واستشراف الحلول والاختراعات. ونقلت إيران بذلك مجال المنافسة على القوة خاصة الى ميدان العلوم والبحث والتطوير والتكنولوجيا وحققت طفرة غير مسبوقة بتصدرها أسرع دول العالم نشرا للأبحاث العلمية ومتقدمة بشكل كبير على دول مجلس التعاون الخليجي في مسار التحول الى اقتصاد المعرفة خاصة على مستوى كفاءة التعليم والبحث.

---

[1]: http://sonsofsunnah.com/2011/04/06/the-sunnah-people-and-sunnah-areas-in-iran/
The Sunnah people and Sunnah areas in Iran, last visit(22-1-2023).

[2] تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030، ملخص تنفيذي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، صدر في عام 2015 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

وباتت الحكومة الإيرانية التي كانت تعول بشكل تقليدي ومكثف على تصدير المواد الخام تضاعف جهودها وتقوم باجراءات حازمة لإعطاء أولوية للتنمية المبنية على المعرفة. وتراهن على تطوير التعليم من اجل ضمان التفوق الاستراتيجي بعيد المدى على دول المنطقة، وبذلك فان إيران تحذو خطوات إسرائيل في سباق التنافس على القوة مع الدول العربية وخاصة الخليجية بتعزيز قدراتها العلمية التي تمثل سلاح المستقبل.

وعلى الرغم من ترتيب طلبة إيران القريب من الحسن في مؤشر الذكاء العالمي IQ عند 23 عالمياً[1]، الا أن ذلك لا ينفي تضاعف مستوى الجهود السرية لتعزيز مستويات القدرات المعرفية خاصة في مجالات التكنولوجيات الحديثة، وهو ما قد يمثل حافز حقيقي لتعزيز القدرات الذاتية لتطوير منتجات قد تزيد من قدرات إيران التنافسية في الأسواق الإقليمية إذا رفع الحظر عنها وهو ما يمثل أرضية منافسة جديدة في منطقة الخليج بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي على اقتصاد المعرفة والتكنولوجيات الحديثة. وما قد يمثل قلقاً جدياً خطوات إيران المتسارعة لتطوير أبحاث الفضاء والروبوتات والطائرات بدون طيار. وقد تم رصد صور في عام 2022 تشير إلى أن إيران تجري إصلاحات وتعديلات تقنية وتستعد لإطلاق قمر صناعي في الفضاء في أعقاب سلسلة من المحاولات الفاشلة الأخيرة[2]. وعلى صعيد آخر تعمل إيران على تطوير تقنيات التجسس الالكترونية كإحدى وسائل الحروب المستقبلية والتي تنبهت لها بعض القوى الدولية المعادية لطهران وتريد إيقاف تطورها التكنولوجي خاصة في مجال التسلح والتجسس[3]. ومثلما تستفيد إيران من تبادل الخبرات بينها وبين القوى الحليفة كروسيا والصين، تستفيد أيضاً من باحثيها وعلمائها المغتربين في دول عدة أبرزها دول أوروبية وغربية بما فيها الولايات المتحدة من أجل زيادة امتلاك قدرات علمية في مجالات تطوير المعرفة والذكاء التكنولوجي.

---

[1] ترتيب الدول حسب مؤشر الذكاء العالمي IQ، https://new-iq-test.com/iq-by-country/ اخر زيارة(22-1-2023).

[2] GEOFF BRUMFIEL, Imagery Suggests Iran Is Preparing To Try To Launch A Satellite, NP,2020, https://www.npr.org/2020/01/27/800045774/imagery-suggests-iran-is-preparing-to-try-to-launch-a-satellite, LAST VISIT(23-1-2023).

[3] The science of spying: how the CIA secretly recruits academics, The Guardian, 2017, theguardian.com/news/2017/oct/10/the-science-of-spying-how-the-cia-secretly-recruits-academics, last visit (23-1-2023).

اما جهود التنمية فهي واضحة حث تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح ما اسهم في تدن مستوى البطالة والفقر في عهد الرئس روحاني.

تمتلك إيران إمبراطورية إعلامية هي الأكبر على مستوى المنطقة وواحدة من أكبر الإمبراطوريات الإعلامية في منطقة آسيا–الهادئ والعالم. وتسيطر وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية (IRIB)– وهي مؤسسة حكومية يشرف عليها شخصيًا المرشد الأعلى علي خامنئي– على السياسات الإعلامية الخاصة بجميع المحطات التليفزيونية وإذاعات الراديو في البلاد بما يتناسب مع توجهات الدولة.

وترتبط الوكالة بعدد من الوزارات بالثقافة والخارجية ويتم استخدامها لخدمة الرسائل التي تصدر عنهم فيما يتعلق بالترويج للثورة الإسلامية والثقافة الإيرانية والدبلوماسية العامة. وتشير المادة 175 من الدستور بوضوح إلى أن حرية التعبير ونشر الأفكار يجب أن تتم عبر (IRIB) وبما يتناسب مع القوانين الإسلامية والمصالح القومية للبلاد[1].

أما الخدمة الدولية لـ(IRIB)، فهي تهدف إلى إعلام الجمهور الخارجي، والترويج للتاريخ الإيراني والحضارة الإيرانية والثقافة الإيرانية لكل من هو مهتم بالحصول على نظرة واقعية عن إيران وغناها الحضاري عبر آلاف السنين". وتقوم هذه الوكالة بنشر وترويج قيم النظام الإيراني والموقف الرسمي للحكومة الإيرانية بخصوص التطورات الداخلية والدولية[2]

المطلب الثالث: المقومات المعنوية لاسرائيل

سوف نتطرق الى الدبلوماسية الرقمية الاسرائيلية كوسيلة للجذب وطبيعة النظام السياسي الاسرائيلي واهدافه، على ان نختتم الحديث بقدرات اسرائيل الهائلة في البحث العلمي واسباب امتلاكها اليد العليا في هذا المجال مقارنة بالعرب.

اولا: المقوم الدبلوماسي:

---

[1] Pierre Pahlavi, Understanding Iran's Media Diplomacy, Israel Journal of foreign Affairs, VI: 2, 2012, p:22–23.

[2] Ibid, p: 25.

وإن كانت الدبلوماسية بمفهومها التقليدي تقوم على القوة الناعمة مثل المفاوضات والبعثات الدبلوماسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول، فإن الدبلوماسية الرقمية تعتمد على الإعلام الرقمي لما يوفره للعمل الدبلوماسي من سهولة الاتصال مع الجماهير الخارجية دون تكاليف مادية أو قيود لغوية وثقافية.

بدأت "إسرائيل" نشاطها في الدبلوماسية الرقمية عام 2011. كان ذلك بالتزامن مع انطلاق الثورات العربية التي رأت فيها "إسرائيل" فرصة لاختراق الرأي العام العربي، بخاصة بعد إدراكها لدور الإعلام الرقمي وإمكانياته في إحداث تغييرات سياسية واجتماعية وإسقاط الأنظمة القمعية. لذا، استغلت "إسرائيل" هذه الثورات لتحقيق ما عجزت عنه لعقود طويلة، وهو التواصل مع الشعوب العربية لأول مرة في تاريخ دولة الاحتلال، والتأثير في مواقفها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.[1]

وعلى الرغم من أن حكومات الاحتلال المتعاقبة استطاعت نسج علاقات رسمية ودبلوماسية مع عدد من الحكام العرب سواء كان ذلك بشكل علني أو بالخفاء، فإنها فشلت في كسب الشعوب العربية التي ظلّت –حتى وقت قريب– تنظر إلى "إسرائيل" على أنها دولة مُحتلّة ومعادية للعرب.

إن التفات "إسرائيل" إلى أهمية الدبلوماسية والإعلام الرقمي في التواصل مع الشعوب الخارجية، يأتي بعد أن عانى الاحتلال لسنوات طويلة من صعوبة تحسين صورته عربيًا ودوليًا، وتعرضه لكثير من الانتقادات على خلفية تبني "إسرائيل" للقوة الصلبة عسكرياً واقتصادياً في مواجهة الفلسطينيين والعرب.

وبعد تعرضها للانتقادات الأكاديمية والأمنية من الداخل الإسرائيلي على سياساتها في المنطقة، سارعت دولة الاحتلال إلى تبنّي برنامج "الهاسباره" الذي يعني "الشرح والتفسير"، وتم التعامل معه كمرادف للعلاقات العامة والدبلوماسية العامة[2].

---

[1] Adam Milstein, The Grave Danger of Media Bias, The Jerusalem Post, https://www.jpost.com/Opinion/The-grave-danger-of-media-bias-,Last visit(6-1-2023). 565343

[2] Chris McGreal, American Media New Pro-Israel bias: the same party line at the wrong Time, The Guardian, https://www.theguardian.com/commentisfree/2014/jul/31/american-media-israel-bias-netanyahu, last visit (16-1-2023).

كان الهدف من هذا البرنامج شرح وجهات النظر الإسرائيلية حول الأحداث للجمهورَين الإسرائيلي والغربي، وتبرير الأعمال العسكرية والوحشية ضد الفلسطينيين. لكن "الهاسباره" لم يتمكن من مجاراة الدبلوماسية الرقمية لاقتصاره على شرح وجهات النظر الإسرائيلية بطريقة أُحادية الجانب، فيما تعتمد الدبلوماسية الرقمية على الحوار الثنائي وإشراك الجماهير في مناقشة مختلف القضايا. ومن هنا كان البحث عن البديل لتجميل صورة "إسرائيل" وكسب التأييد الغربي والعربي على حد سواء.

بدأ الأمر يتحقق مع سطوع نجم الدبلوماسية الرقمية غربياً، إذ تبنت وزارة الخارجية الإسرائيلية هذه الدبلوماسية سريعاً، وأنشأت قناة الدبلوماسية الرقمية في الوزارة، كما وظفت العديد من الكفاءات الشبابية التي تولت مسؤولية متابعة عشرات الصفحات الإسرائيلية المتخصصة على مواقع التواصل الاجتماعي بلغات عديدة، من بينها العربية والفارسية والكردية.

ومن أهم الصفحات الإسرائيلية الموجهة إلى العرب على فيسبوك وتويتر "إسرائيل بالعربية – إسرائيل في الخليج – إسرائيل باللهجة العراقية – وغيرها). ولا يغيب عنا الإشارة إلى الصفحات التي تُديرها شخصيات إسرائيلية رسمية، أهمها صفحة الناطق باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي، التي تُعَدّ من أشهر الصفحات الإسرائيلية الناطقة بالعربية والتي لا يفتأ يقلب فيها الحقائق، خصوصاً من خلال الترويج لإنسانية جيش الاحتلال الإسرائيلي المزعومة.

ضمن اهتمامها الشديد بالدبلوماسية والإعلام الرقمي، بادرت وزارة خارجية الاحتلال الإسرائيلي إلى استضافة أول مؤتمر دولي حول الدبلوماسية الرقمية عام 2016 بالشراكة مع معهد "بارتنر" لدراسات الإنترنت في جامعة تل أبيب، وبمشاركة وفود وخبراء دبلوماسيين من دول عديدة. وفي العام التالي استضافت المؤتمر الدولي الثاني لمناقشة دور الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية للدول ومستقبلها، حتى تربعت "إسرائيل" على عرش الدول الأكثر استخداماً لهذه الدبلوماسية عالميا[1].

ويعتمد الخطاب الإعلامي الإسرائيلي باللغة العربية في القنوات الاتصالية التفاعلية، على عدة استراتيجيات،منها: استخدام اللغة الاستعلائية وإظهار التفوق الإسرائيلي الحضاري والعلمي والتكنولوجي على شعوب المنطقة، والتركيز على الروابط الثقافية والتاريخية بين الإسرائيليين والعرب، بالإضافة إلى

[1] عبير الرملي، سيطرة اللوب الصهيوني على الاعلام والاقتصاد العالمي، دنيا الوطن، https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/01/31/392534.html، اخر زيارة (7-1-2023).

لفت الأنظار إلى ما تُطلق عليه "إسرائيل" الأخطار المشتركة، وذلك من خلال مهاجمة إيران وحركة حماس وحزب الله باعتبارها جميعا تهديداً لأمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها.

كما يتميز الخطاب الإسرائيلي بأنسنة دولة الاحتلال والجنود الإسرائيليين، مثل نشر صور لجنود إسرائيليين وهم يساعدون مسنّاً على شق الطريق، أو تقديم التهاني للعرب في المناسبات الوطنية والدينية. في المقابل، لا يغيب عن هذه الدبلوماسية تبنّي خطاب دعائي مضادّ للرواية الفلسطينية، بحيث يعمل على شيطنة الشعب الفلسطيني ومقاومته، واعتبارهما سبباً رئيسياً في خراب المنطقة وحروبها.

تكمن أهم أهداف الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية في الترويج للأفكار والسياسات الإسرائيلية بذكاء، وتحسين علاقات الاحتلال بدول الجوار، فضلاً عن خلق صورة إيجابية عن الاحتلال بادّعاء امتثاله للقيم الغربية المتعلقة باحترام المرأة وحرية الرأي والتعبير. كما تصور إسرائيل نفسها عبر الدبلوماسية الرقمية على أنها الأكثر تطوراً وديمقراطية في منطقة مليئة بالصراعات والحروب.

عند متابعتك نشاط الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية سوف تدرك الإمكانيات التي يمتلكها القائمون على العمل الاتصالي في قنوات الدبلوماسية الرقمية، إذ يتقن هؤلاء اللغة العربية كتابة ومحادثة، بل إن غالبية العاملين في القسم العربي للدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية ينحدرون من أصول عربية، كما هو الحال مع لندا منوحين، اليهودية عراقية المنشأ التي تتولى مسؤولية التواصل مع العرب على مواقع التواصل الاجتماعي، وربطهم بباقي المؤسسات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية. كما يمتلك القائمون على الاتصال الرقمي خلفيات أمنية واستخباراتية، ويتحلون بالصبر ومهارات الرد على تعليقات المتابعين بصرف النظر عن طبيعتها، وذلك لكسب الجماهير بدلاً من التسبب في نفورها[1].

وبعد نجاحها في التطبيع مع عدد من الدول العربية مؤخراً بوساطة أميركية، تضع الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية منطقة الشرق الأوسط نصب أعينها، أملاً في الوصول إلى حلم التطبيع مع بقية دول المنطقة، والحصول على القبول الشعبي العربي لدولة يهودية على أرض فلسطين المحتلة.

[1] اهرين رافائيل، إسرائيل تحتل المرتبة الثامنة عالميا في مجال الدبلوماسية الرقمية، The Times of Israe,lIhttp://ar.timesofisrael.com//, 2023-1-10(اخر زيارة

وإن كان إنجاز هذه المهمة ليس بالأمر اليسير بعد سنوات طويلة من العداء، فإن "إسرائيل" تعوّل على قوة نشاطها الدبلوماسي لتغيير وجهات نظر الرأي العام في الشرق الأوسط. واليوم، تستغلّ إسرائيل اتفاقات التطبيع تلك، لتصعيد خطابها الإعلامي بالعربية على مواقع التواصل، والتركيز على الأصوات العربية المؤيدة للتطبيع والسلام مع الاحتلال. كما تتعمد نشر صور ومقاطع فيديو باستمرار، تُظهِر بعض الشبان العرب برفقة إسرائيليين في مواقع مختلفة، لتشجيع الآخرين على الانخراط في بوتقة التطبيع.

قد تكون الدبلوماسية الرقمية ساهمت إلى جانب جهود الدبلوماسية العامة في إنجاز اتفاقات التطبيع مع الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، وإقامة شبكات تواصل مع العديد من الشبان العرب، لكن هذا لا يُعَدّ مقياساً لنجاح الدبلوماسية الرقمية، إذ تظهر بعض استطلاعات الرأي الإسرائيلية ضعف التأييد الشعبي العربي للتطبيع.

مما سبق، يبدو لنا أن تحقيق السلام مع ملايين العرب الذين يعيشون في منطقة الشرق الأوسط مهمة صعبة، لكنه قد لا تكون مستحيلة، بخاصة إن استمر التجاهل العربي والفلسطيني للدبلوماسية الرقمية وأهميتها في معركة كسب القلوب والعقول.

ثانيا: المقوم السياسي:

يخضع النظام السياسي الإسرائيلي منذ خطواته الأولى لتأثيرات كثيرة أبرزها التأثيرات العثمانية والبريطانية والصهيونية واليهودية، وقد تجلّى ذلك في الإستجابة لاحتياجات التجمع الإستيطاني المتعدد القوميات والأعراق والثقافات والجنسيات. وكانت المنظمة الصهيونية العالمية قد اختارت أسلوب التمثيل النسبي في الانتخابات البرلمانية، إلا أن هذا الخيار أدى الى وجود نظام سياسي صعب المراس وصعب القيادة. ومن المفارقات التي وسمت هذا النظام أن التعددية الحزبية التي أنتجها ترافقت في الوقت عينه مع ثقافة الحزب الواحد في السلطة، والذي حكم الكيان العبري طوال أجيال عديدة عبر هيمنة حزب العمل واتحاد نقابات العمال، انتهت العام 1977 ومن ثم دخلت إسرائيل في فترة التقلبات والأزمات السياسية الضيقة التي ما تزال مستمرة حتى يومنا هذا. ولقد قامت خلال هذه الفترة عدة محاولات لاحتواء هذه الأزمات وتطويعها مثل إضفاء شكل الحكم الرئاسي عبر الإنتخاب المباشر لرئيس الحكومة، إلا أن المحاولة فشلت، ما أتاح المجال أمام تدخل المحكمة العليا في أنشطة الحياة السياسية أكثر فأكثر، لا سيما على

ضوء ما يتفرّد به النظام السياسي الإسرائيلي من تعددية حزبية نابعة من التناقض الإجتماعي الصارخ الذي يشوب المجتمع الإستيطاني الصهيوني. وعلى الرغم من أن دستور أي دولة هو الذي يحدد طبيعة نظامها السياسي، والعلاقة بين السلطات الثلاث فيها (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، إلا أن إسرائيل التي تصف نفسها بأنها واحة الديموقراطية في الشرق الأوسط، ليس لها دستور مكتوب حتى الآن على الرغم من أن هذه الجزئية كانت مثار جدل بين القيادات العليا منذ إعلان الدولة العام 1948 [1]. فدافيد بن غوريون مؤسس الدولة الصهيونية وأول رئيس حكومة فيها، كان يعتبر أن الدستور الدائم لا ينبغي التفكير فيه قبل هجرة جميع يهود العالم الى ما يسمى «أرض الميعاد» حيث ينبغي أن يعكس الدستور وجهة نظر هؤلاء ولا يقتصر على التعبير عن وجهة نظر اليهود الذين هاجروا في المراحل الأولى من تأسيس الدولة. واعتبر بن غوريون ايضاً أن من شأن وضع الدستور الدائم أن يثير الخلافات الحادة حول هوية الدولة وحول ما إذا كانت دولة دينية أم علمانية، هذا ناهيك من أن الدستور يجب أن يحدد حدود الدولة بصورة رسمية ونهائية، علماً بأن الصهيونية رفعت شعار حدود إسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل ثم العظمى التي تقوم على الهيمنة على مراكز القرار في الشرق الاوسط.

في ضوء ما تقدم يمكن الإشارة باختصار الى تيارين رئيسين سيطرا على البرامج السياسية التوسعية في إسرائيل منذ عدوان العام 1967 وحتى الآن وهما: التيار الذي مثّله حزب العمل بقياداته التاريخية مثل غولدامئير ورابين وبيريس وباراك، والذي شدّد على عوامل الزمن وضروراته لتبرير تعطيل التسويات السلمية وفرض التوسّع الإستيطاني والعدواني، وصولاً الى نظرية الحدود الآمنة والتي يمكن الدفاع عنها. أما التيار الثاني فهو التيار الذي مثله حزب الليكود ومشتقاته، والذي يدعو الى السيطرة الإسرائيلية على فلسطين الإنتدابية مستنداً الى الأسس العقائدية والدينية والميثولوجية، والى الفصل بين الحاجة الى تسوية سياسية مع الفلسطينيين والعرب وبين وقف الإستيطان! علماً بأن مختلف الحكومات الإسرائيلية بانتماءاتها شتى كانت تعمل على تكثيف الإستيطان على الأرض جنباً الى جنب مع طرح مبادرات سياسية تكتيكية، وهذا ما حصل في أثناء اتفاقيتي كامب ديفيد مع مصر وفي أثناء انعقاد مؤتمر مدريد وفي أثناء جولات المفاوضات العبثية مع السلطة الفلسطينية. والمذهل في الأمر أن القيادات الإسرائيلية كانت تحاول تغطية اعتداءاتها وجرائمها بحق الأرض والإنسان العربيين بشعارات إنسانية زائفة مثل طرح

[1] سامي سموحا، نظام دولة إسرائيل: ديمقراطية مدنية، لا ديمقراطية، أو ديمقراطية إثنية، دار الوطن، مصر، 2006، ص:232.

حق الشبان اليهود في المسكن وأماكن العمل والتكاثر الطبيعي للعائلات اليهودية فحسب! من هنا يمكن القول إن هذا الكيان هو كيان قائم على العدوان وصناعة الحرب وإنتاج العنف بحكم طبيعته وتكوينه البنيوي وتشكّله التاريخي، وهو غير قادر على الإطلاق على التخلي عن ذلك حتى لو أراد، فعلى مرّ العقدين الأخيرين كانت القضية الفلسطينية السبب الرئيس وراء تخبطات اتخاذ القرار السياسي ووراء سقوط الحكومات المتعاقبة، ذلك أن هذه القضية حتى لو كانت قضية سياسية خارجية إلا أن مستلزمات حلها تتطلب تنازلات تتعلق بالأرض، الأمر الذي يجعلها قضية سياسية داخلية بحتة ومعقدة. وهنا نتذكر مقولة كيسنجر الشهيرة: «ليس لدى إسرائيل سياسة خارجية وإنما سياسة داخلية فقط». وفي هذا السياق يمكن فهم التناقضات والتعقيدات التي ألمّت بالسياسة الداخلية الإسرائيلية في ظل حكم كل من رابين وبيريس وباراك ونتنياهو وشارون وأولمرت وسواهم، خصوصاً على صعيد تشكيل الإئتلافات الحكومية التي كانت تتهاوى وتسقط بسرعة من جراء أدنى تنازل أو تساهل إزاء الفلسطينيين خصوصاً والعرب عموماً. وقد بلغ عدد الحكومات الإسرائيلية منذ العام 1992 وحتى العام 2009 اثنتا عشرة حكومة تناوبت على رئاستها أحزاب العمل والليكود وكاديما[1].

إن عدم الإستقرار السياسي الداخلي في إسرائيل ادى الى حالات من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي على امتداد المنطقة بأسرها. والمحصلة السياسية لهذا الوضع هي أن النظام السياسي الإسرائيلي بتجلياته اليمينية واليسارية والوسطية شتى، إذا صح التعبير، لا يوفّر وليس من شأنه أن يوفّر في المستقبل آلية عملية وموضوعية تسمح بحل الصراع في فلسطين والمنطقة والإتيان بالسلام العادل والشامل كما يطالب به القادة العرب بالإجماع. وبتعبير أدق، إن النظام السياسي الإسرائيلي القائم على التمثيل النسبي، يسمح لكل فريق ذي مصلحة قطاعية أو ايديولوجية معينة مهما كانت ضيقة، بتمثيل نفسه في الكنيست، الأمر الذي مكّن الأحزاب الصغيرة نسبياً وخصوصاً الأحزاب الدينية، من ممارسة سياسة إبتزاز مالي وسياسي، مستفيدة من حالة الإستقطاب العام في إسرائيل ومركزية دور هذه الأحزاب الصغيرة في تشكيل الحكومات المتعاقبة. وعليه فإن المشهد السياسي الإسرائيلي الداخلي، وفقدان ديناميكية سياسية تسمح لبعض رؤساء الحكومات بتنفيذ رؤيتهم السياسية التسووية هنا أو هناك،

[1] احمد خليفة، استراتيجيا الجيش الاسرائيلي في ضوء المتغيرات الاقليمية والتهديدات المستجدة، دراسات لجنرالات وباحثين اسرائيليين كبار، سلسلة قضايا استراتيجية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2018، ص: 33.

إنما يشكلان المقبرة الدائمة لأي شكل من أشكال الحلول المطروحة على بساط البحث من أوسلو الى واي ريفر الى كامب ديفيد وما شابه[1]. وهنا تبرز أهمية دور العامل الخارجي، الولايات المتحدة بشكل خاص ثم الإتحاد الأوروبي، في ترجيح كفة السلام على كفة الحروب والأزمات، الأمر الذي لم يثبت نفسه حتى الآن على الرغم من الأسلحة الفعّالة المتوافرة لديه. فتعطلت اللجنة الرباعية الدولية وتبدّدت خارطة الطريق وانهارت الآمال التي عقدت على شخصيات ذات مسحة براغماتية أو إنسانية مثل شخصية الرئيس كلينتون ومن ثم الرئيس باراك أوباما اللذين عجزا عن الوقوف بوجه العنف الإسرائيلي، بل ولم يتمكنا حتى من فرض إيقاف زمني ومؤقت لأعمال بناء المستوطنات داخل أكثر المناطق حساسية في العالم، أي داخل القدس بقسميها الشرقي والغربي وصولاً الى المسّ بمقدسات المسلمين والمسيحيين في المسجد الأقصى وكنيسة القيامة. وهكذا يستمر المأزق السياسي في المنطقة المتكوّن من الضعف العربي حتى العجز ومن أطماع إسرائيل الإقليمية ومن سياسات الهيمنة الغربية.

بناء على ما تقدم نستنتج انه على الرغم من الانقسامات التقليدية بين تيارات اليمين(الموالية لليكود) وتيارات اليسار(الموالية للعمل) فهي لا تعدو كونها نزاعات جانبية على مراكز الحكم، فالحزبان هما وجهان لعملة واحدة: تنفيذ المخططات الصهيونية بكل تفاصيلها وبشتى الوسائل الممكنة، وخير دليل على ذلك هو ان حروب اسرائيل المتتالية على العرب كانت من صنع الحزبين دون اي اختلاف يذكر.

فالسلام حسب المفهوم الاسرائيلي هو سلم اسرائيلي مسلح يسعى الى فرض هيمنته على العالم العربي، فلا يوجد فرق بين المشروع التلمودي لاسرائيل الكبرى والمشروع الشرق اوسطي لاسرائيل العظمى، فكلاهما "مشروعان" للسيطرة يهددان وجودنا.

ثالثا: مقوم الارادة الوطنية:

سوف نقوم بتسليط الضوء على اهداف البحث العلمي في اسرائيل ودور الدولة في تطوير البحث العلمي وكذلك مجالات البحث العلمي للوصول الى كيفة تفوق اسرائيل على العرب.

*** أهداف البحث العلمي فى إسرائيل:**

[1] احمد خلفة، الرؤية الاسرائيلية للصراعات في الشرق الاوسط وانعكاساتها على أمن اسرائيل، دراسات لجنرالات وباحثيين اسرائيلين كبار، سلسلة قضايا استراتيجية، ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2017 ، ص:60.

1- تمكين إسرائيل من التقدم فى جميع المجالات العلمية على مستوى العالم.

2- النشر على مستوى العالم، كنتاج أساسي للبحث العلمي، ودالة للتعرف على مستواه.

3- دعم وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من حيث الكم والكيف لربط إسرائيل بأنحاء العالم عبر أقمارها الصناعية التي تقوم بمسح شامل حول الكرة الأرضية.

4- التوسع والمنافسة في البحوث العسكرية لزيادة قوة إسرائيل العسكرية وضمان أمنها القومي[1].

***الدور الفاعل للدولة فى تطوير البحث العلمي:**

تقوم سياسة البحث العلمي في إسرائيل على إيجاد التكامل بين السياسات العلمية في الدولة. وتتمثل قدرات برنامج البحث والتطوير في عدد من المؤسسات الحكومية، منها[2]:

1- هيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية ومؤسساتها: وهي أخطر المراكز العلمية، كونها تشرف على جميع الأبحاث الذرية في الجامعات والمعاهد التكنولوجية.

2- المجلس القومي للبحث والتطوير ومؤسساته: وهو الذي يتولى صياغة سياسات البحوث العلمية، والتنسيق بين المؤسسات في أنشطة البحث والتطوير، والإشراف على الأنشطة البحثية في 7 جامعات. ويتبع المجلس 14 مؤسسة مثل: مؤسسة إسرائيل للعلوم، مختبر (مختزافاي)، هيئة الاختراعات الإسرائيلية، المعهد القومي للمقاييس والتكنولوجيا.....

3- دائرة التطوير: وتختص بالبحث والتطوير في صناعة التكنولوجيا التي تقوم على الإلكترونيات. ويتولى علماؤها اقتراح مجال الأبحاث على المعاهد والمختبرات، ومتابعة الاختراعات الجديدة لدراسة مدى الاستفادة منها في إسرائيل، وتوجيه طلاب المرحلة الثانوية لمجال الدراسة المتفق مع ميولهم.

4- مشروع الحاضنات التكنولوجية: أطلقته الحكومة الإسرائيلية لتمكين صاحب أي فكرة تكنولوجية مبتكرة من تحويل فكرته إلى إنتاج صناعي. وقد دخل هذا النظام عام 1990 لاستثمار أفكار المهاجرين

---

[1] عدنان أبو عامر، مراكز البحث العلمي فى إسرائيل، دار نماء للنشر، عمان، 2016، ص:33

[2] المرجع نفسه، ص: 36.

الروس. بدأ المشروع عام 1991 بعدد 350 مشروع مبتدئ، حيث تمتلك الحاضنة 20% من رأس مال المشروع، وتتولى كل حاضنة ما بين 10-15 مشروع في نفس الوقت.

5- اتفاقيات التعاون العلمي والتكنولوجي مع العديد من دول العالم المتقدمة: وهذه الاتفاقيات تفتح للعلماء الإسرائيليين مراكز البحوث والمختبرات الأمريكية والغربية، وإجراء بحوث علمية دورية. مدة كل دورة بحثية 3 سنوات بتكلفة 3 ملايين إسترليني. ذلك بجانب تأسيس جمعيات إسرائيلية غربية للبحث والتطوير العلمي بميزانيات كبيرة لتمويل عشرات المشاريع البحثية المشتركة، في مجال إنتاج الأجهزة النانومترية، والإلكترونيات الدقيقة.

*** أرقام من البحث العلمي فى إسرائيل (كيف تتفوق إسرائيل على العرب؟):**

1- في عام 1973 توفر لدى إسرائيل 2400 عالم في مجال العلوم والهندسة التطبيقية وتكنولوجيا المعلومات. وفى أواخر التسعينيات وصل العدد لـ 135 ألفا. أي أن هناك عالما لكل 10 آلاف إسرائيلي مقابل عالم لكل 100 ألف عربي، و لدى إسرائيل 200 عالما في المجالات النووية وهم على اتصال بحوالي 600 مركز ومعهد عالمي[1].

2- تحتل إسرائيل المركز الثالث في مجال تكنولوجيا المعلومات، والمركز الخامس عشر في إنتاج الأبحاث على مستوى العالم. أما بالنسبة لعدد السكان والمساحة فهي الأولى على مستوى العالم في مجال إنتاج الأبحاث[2].

3- نشر الباحثون الإسرائيليون 138.881 بحثا محكما في دوريات علمية بينما نشرت الدول العربية مجتمعة رقما قريبا من رقم إسرائيل وحدها وهو 140 ألفا؛ إلا أن جودة ونوعية الأبحاث الإسرائيلية أعلى بكثير من الأبحاث العربية، وهذا يمكن الاستدلال عليه من عدد الاقتباسات من تلك الابحاث ومعامل إنتاجية دولة معينة للعلوم ومدى تأثير تلك العلوم على المعرفة الانسانية. بلغ عدد الاقتباسات للأبحاث

---

[1] Senor, Dan and Singer, Start-up Nation: The Story of Israel's Economic Miracle, Hachette Book Group, 2009, p:123

[2] Ibid, p: 123.

العربية ما مقداره 620,000 اقتباسا، بينما بلغ عدد اقتباسات الأبحاث الإسرائيلية 1,721,735 اقتباسا، وبلغ معامل الفعالية لإسرائيل 293 وبلغ بالمعدل للدول العربية حوالي40 [1].

4- أما بالنسبة لبراءات الاختراع، فهي المؤشر الأكثر تباينا بين العرب وإسرائيل. فقد سجلت إسرائيل ما مقداره 16,805 براءة اختراع، بينما سجل العرب مجتمعين حوالي 836 براءة اختراع في كل تاريخ حياتهم، وهو يمثل 5% من عدد براءات الاختراع المسجلة في إسرائيل. وتفيد تقارير اليونسكو أن عدد براءات الاختراع التي سجلت في إسرائيل في العام 2008 والتي تبلغ 1,166 تفوق ما أنتجه العرب بتاريخ حياتهم[2].

5- في مجال الثقافة والمعرفة بلغت نسبة إنتاج الكتب في إسرائيل 100 كتاب لكل مليون نسمة، فى حين بلغت الدول العربية مجتمعة 1.2 كتاب لكل مليون نسمة. ويبلغ إنتاج العالم العربي من المعارف الانسانية 0.0002% من إنتاج العالم بينما تنتج إسرائيل 1.0% من المعارف العالمية؛ أي أن إسرائيل تنتج أبحاثاً ومعارف 5,000 مرة أكثر من العالم العربي. واهتمت إسرائيل اهتماما كبيرا باستقطاب العلماء والباحثين والأساتذة للمساهمة في تطوير البحث العلمي، حيث بلغت نسبة العلماء المهاجرين لإسرائيل 33% من مجموع المهاجرين، وأشارت دراسات أخرى أن نسبة 86% من العاملين في القطاع الطبي من المهاجرين الوافدين، وأن نسبة الكفاءات (الأوروبية) = 65% من أساتذة الجامعة العبرية[3].

6- في 2004 أنفقت إسرائيل ما مقداره 5.3 مليار دولار على الأبحاث العلمية، وهو ما يمثل 4.7% من إنتاجها القومي، وقد ارتفع الرقم لـ 9 مليار دولار في عام 2008، وهذا يمثل أعلى نسبة إنفاق في العالم. بينما تنفق الدول العربية مجتمعة ما مقداره 0.2% من دخلها القومي، والدول العربية في آسيا تنفق فقط 0.1% من دخلها القومي على البحث العلمي. وبالنسبة لنصيب الفرد من الإنفاق على البحث

---

[1] Helen Davis, Israel in the World: Changing Lives Through Innovation, WN Publishers, 2016, p; 72 .

[2] Omar Rahman, «What's Behind the Relationship between Israel and Arab Gulf States? » Brookings Institute, 2019, p:136.

[3] Emma Murphy, The Arab–Israeli Peace Process: Can the Region Benefit from the Economics of Globalization? NY, ST. Martin's Press Inc, 2016, p:40.

العلمي فقد احتلت إسرائيل المرتبة الأولى عالميا بواقع 1272.8 دولار، بينما تنفق الدول العربية ما مقدار 11.9 دولار على الفرد[1]!

7- حصل 9 إسرائيليين على جائزة نوبل، منها 6 في مجال الاقتصاد والكيمياء، وواحدة فى مجال الأدب والفن، وجائزتان في مجال السلام؛ بينما حصل العرب مجتمعين على 6 جوائز، واحدة منها فقط للكيمياء وأخرى للأدب، بينما ذهبت الأربع المتبقية للسلام!

من خلال ما تقدم نلاحظ بان ايران وتركيا واسرائيل لديهم تقدم هائل على دول الشرق الاوسط الاخرى على صعيد القدرات المعنوية؛ اذ لديهم امكانيات دبلوماسية هائلة وقدرات سياسية لافتة ناهيك عن التطور التكنولوجي والتقني والتقدم في البحث العلمي، الامر الذي سمح لهم بالتاثير وممارسة النفوذ على الاخرين بما يمكنهم من فرض السياسات واملاء الشروط على الدول الشرق اوسطية الاضعف منها والتي هي للاسف دولنا العربية.

وفي الجهة المقابلة نجد أن المنطقة العربية هي أكبر منطقة طاردة للكفاءات في العالم. ويساهم الوطن العربي بـ 31 % من هجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الغرب وبنحو 50 % من الأطباء و23 % من المهندسين و15 % من العلماء. ويستقر 54% من الطلاب فى الغرب ولا يعودون لأوطانهم .

وطبقًا لآخر دراسة أجرتها أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، هاجر من مصر أكثر من 750 ألف عالما، من بينهم 620 عالمًا في علوم نادرة، منهم 94 عالمًا متميزًا في الهندسة النووية، و26 في الفيزياء الذرية، و72 في استخدامات الليزر، و93 في الإليكترونيات ، و48 في كيمياء البوليمرات، إضافةً إلى 25 في علوم الفلك والفضاء، و22 في علوم الجيولوجيا وطبيعة الزلازل، بخلاف 240 عالمًا في تخصصات أخرى لا تقل أهمية [2].

الا ان القدرات المعنوية وحدها لا تعني شيء، فالقدرات المادية تبقى الاساس الصلب لقوة الدولة؛ فالقدرة العسكرية توفر الحماية لباقي القدرات الاخرى للدولة لتنمو وتتطور، كما انها تحمي الحدود الخارجية للدولة ومصالحها الحيوية من الاعداء حفاظا على امنها القومي، ناهيك عن كونها اداة فعالة في السياسة

---

[1] Helen Davis, Israel in the World: Changing Lives Through Innovation, op.cit, p:94.

[2] احمد عثمان، العقول العربية في الغرب، دار الفراعنة، القاهرة، 2019، ص:102.

الخارجية اذ يقال انها المظلة التي تتحرك في ظلها الدبلوماسية لتحقيق الهيبة والنفوذ اقليميا وعالميا. كذلك فان استغلال امكانيات الدولة الاقتصادية والحيوية والمتمثلة في استغلال موقعها الجيوبوليتيكي واستغلال كل ما تملكه من موارد وقوى عاملة او ما يمكنها الحصول عليه يعد عاملا اساسيا لتنفيذ استراتيجيتها، اذ يؤثر التطور الاقتصادي في التوجه السياسي الخارجي للدولة، كما لا يمكن ان تكون هناك قوة عسكرية فعالة دون ان تساندها قوة اقتصادية، وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الثاني للوقوف على القدرات المادية للدول قيد الدراسة وقياسها حتى يتسنى لنا مقارنتها وترتيبها لمحاولة التعرف على مدى قدرة هذه الدول على بسط السيطرة والنفوذ في الشرق الاوسط.

الفصل الثاني: الناتج النهائي لقياس قوة الدول قيد الدراسة

حتى تتمكن اي دولة في المنطقة من لعب دور فعال تحقيقا لاهدافها ورغباتها عليها الاعتماد على ارضية صلبة تؤهلها لتحقيق التاثير، وحتى تكون هناك نتائج ملموسة يجب ان تنطلق من تفاعل ما بين ما تمتلك، بين ما هو مادي وما هو معنوي، وما تريد تحققه، اي تناسب الامكانات مع الاهداف. ولبناء الخطط المتعلقة بمصالح الدولة عليها ان تمتلك تصورا واضحا لهذه المقومات، اذ لم يعد التاثير يحصل بموجب مقوم واحد او بعض المقومات بل هناك تفاعل بين جميع هذه المقومات خاصة وان هذه المقومات تتسم بالديناميكية، فتاثيرها يختلف من حيث الزمان والمكان فسلوك الدول هو محصلة لخصائص مقوماتها الشاملة اي ما هو مادي وما هو معنوي في نفس الوقت. لذلك سنقوم في هذا الفصل بعرض المقومات المادية للدول قيد الدراسة حتى نتمكن من قياس عناصر القوة للدول هذه، على ان تختتم الفصل بالحديث عن السيناريوهات المتوقعة في الشرق الاوسط بناء على كل ما تقدم.

المبحث الاول: المقومات المادية للدول قيد الدراسة

هناك عدة عناصر لقوة الدولة المادية وهي مجموع العوامل المحسوسة والتي تشكل في مجملها الاساس المادي والمؤسس لقوة الدولة والتي لا غنى عنها ضمن اية صورة وفي كل الظروف، وتشمل المقوم الحيوي والمقوم الاقتصادي والمقوم العسكري.

المطلب الاول: المقومات المادية لتركيا

تشتمل هذه المقومات على عناصر رئيسية تدور في فلك المقومات الحيوية والاقتصادية والعسكرية.

اولا: المقوم الحيوي:

تحتل تركيا مكانة معتبرة في المعادلة الاقليمية وهذا يعود اولا لموقعها الجيبوليتيكي، فتركيا تقع ما بين درجة 36 ودرجة 42 باتجاه الشمال وما بين درجة 26 و درجة 45 على خط الطول باتجاه الشرق. وتبلغ المساحة الاجمالة لتركيا 783562 كلم مربع، 769632 كم2 مساحة اليابسة و13939 كم 2 مساحة المياه، وتحتل بذلك المرتبة 37 من حيث المساحة على دول العالم. فالجزء الصغير منه في اوروبا ويقدر ب 24 الف كم2 ويعرف باسم(تراقيا)، والجزء الاكبر من هذه المساحة موجود في اسيا ويعرف باسم (انضوليا)[1].

يعتبر موقع تركيا استراتيجيا باعتبارها نقطة وصل بين القارتين الآسيوية والاوروبية، كما تحاوطها عدة بحار وهي بحر ايجه من الجهة الغربية، والبحر الاسود من الجهة الشمالية، والبحر الابيض المتوسط من الجهة الجنوبية، بالاضافة الى بحر مرمرة من الجهة الشمالية الغربية. كما تشرف تركيا على مضيقي البسفور والدردنيل وبالتالي فهي تسيطر على الممر الوحيد لسفن كل من بلغاريا ورومانيا وروسيا نحو الموانئ العالمية[2].

يقدر طول شريطها الساحلي ب 7200 كلم2 ، اما طول حدودها البرية مع الدول المجاورة فهي:

---

[1] ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاق القانونية، الاسكندرية، 2014، ص:68.

[2] المرجع نفسه، ص: 69.

- 822 كم مع سوريا.
- 499 كم مع ايران.
- 352 كم مع العراق.
- 268 كم مع ارمينيا.
- 252 كم مع جورجيا.
- 240 كلم مع بلغاريا.
- 206 كم مع اليونان.
- 9 كلم مع اذربيجان[1].

حتم على تركيا من خلال موقعها الجغرافي ان تمثل نقطة تلاقي طرق المواصلات التجارية عبر العصور التاريخية، كما اكسبها فرصة التحكم والسيطرة والاشراف على المنافذ البحرية، واحتضانها لمنابع المياه، مما اضفى على موقعها خصوصية واضحة واهمية استرلتيجية بالغة الخطورة بهذا الشان لتاثيراته على المصالح الاقليمية والدولية، وهذا ما جعلها تمارس دورا مؤثرا سواء كان ذلك ضمن الاستراتيجيات الدولية ام الاقليمية. وعليه فالموقع الجغرافي لتركيا قد اكسبها وزنا وتقديرا كبيرين بالنسبة لصانع القرار التركي، والذي انعكس بدوره على طبيعة التحرك السياسي الخارجي في اطار المنظومة الاقليمية.

لقد سعت تركيا من خلال موقعها الجغرافي الى تحقيق مكانة اقليمية رائدة في الاقليم بربط مصالح دول منطقة الشرق الاوسط بالمصالح الغربية وبالسياسات الامنية لحلف الشمال الاطلسي ودعم المصالح الامنية الاميركية في المنطقة، والسعي لتوسيع رقعتها الجغرافية تارة باتجاه الخليج العربي وتارة باتجاه جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان وحوض البحر المتوسط، وهذا ما يشكل تهديدا لمصالح القوى الاقليمية الاخرى.

اما العنصر الثاني ضمن المقوم الحيوي فهو العنصر السكان او الديموغرافي، يصل العدد الإجمالي لسكان تركيا وفقاً لتعداد عام 2021 إلى 85,041,773 نسمةً تقريباً وتحتل المرتبة 18 عالميا من حيث تعداد السكان. ويتميز البناء الاجتماعي في الدولة التركة بتكوين عرقي وديني ولغوي متعدد واللغة التركية هي السائدة، وتبلغ نسبة المسلمين 99% في تركيا لاسيما بعد التسفير القصري الذي حدث بن

[1] ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص: 70.

تركيا واليونان وهذا بموجب اتفاقة تبادل السكان المبرمة بينهما والتي ابرمت قبل معاهدة لوزان وطبقت بعدها، بحيث تم تسفير اكثر من 900 الف شخص ارثوذكسي من بينهم ناطقون بالتركية نحو اليونان وتسفير نحو 400 الف مسلم باتجاه معاكس نحو تركيا بينهم ناطقون باليونانية[1].

بالمقابل فان تجاهل تركيا للعامل الاثني ولاسيما المسالتين الكردية والعلوية قد خلق مشكلة داخلية مزمنة، غير ان المؤسسات الامنية ضبطت التكوين الاجتماعي وكبتت اتجاهاته السياسية. ومع ان البناء السكاني لتركيا يمثل احد مداخل القوة التي تمكن تركيا من اداء دور اقليمي مؤثر بفعل كبر حجم السكان، الا انه في الوقت نفسه يعد عامل ضعف يمكن ان يؤثر على الاداء السياسي الخارجي ومصالح تركيا الاقليمية والدولية.

وبخصوص التنمية البشرية شهدت فترة حكم حزب العدالة والتنمية على بناء تركيا وتقويتها في جميع الاصعدة سواء الاستقرار الاقتصادي وانقاذه من الانهيار، او الاجتماعي. ولاهمية عنصري العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية فقد اولت تركيا اولوية كبرى لهذين العنصرين، حيث ارتكزت السياسات المتعلقة بهذا الشان على توفير آلية تقوم بتحويل العلم والتكنولوجيا الى فوائد اقتصادية واجتماعية. ولهذه الاسباب انصب الاهتمام على تطوير التعليم ورفع عدد سنوات التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص في التعليم وغيرها[2]...

لقد اهتمت تركيا بالصحة لاسيما السياحية حيث اصبحت مستشفى الشرق الاوسط بسبب تدني الاسعار مقابل نوعية الخدمات المقدمة. وعلى الرغم من ايجابيات هذا الامر الى ان سلبياته خطيرة، فالاهتمام بالرعاية الصحية المقدمة من قبل القطاع الخاص قد يعمق اوجه التفاوت في الفرص بين الذين يستطيعون دفع الكلفة والذين لا يستطيعون، الامر الذي قد يؤدي الى تدهور نوعية الخدمات الصحية العامة[3].

ثانيا: المقوم الاقتصادي:

---

[1] John Freid, The CIAWorld Factbook, Skyhorse Publishing, NewYork, 2018, p: 33.

[2] حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، ط2، المركز الثقافي العربي، باريس، 2010، ص: 43.

[3] بولنت اراس واخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، ترجمة: احمد نضال، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، 2012، ص: 38.

يلعب العامل الاقتصادي دورا مهما في تحديد السياسة الخارجية لاي دولة سلبا او ايجابا، وتعتبر الموارد الاقتصادية للدولة عناصر اساسية في معادلة القوة للدولة. واذا انطلقنا من حقيقة انه ما من دولة في العالم تستطيع العيش وحدها في عصر الاعتماد المتبادل، نجد ان تركيا كانت تعيش في ازمة اقتصادية خانقة قبل مجئ حزب العدالة والتنمية الى الحكم حيث كانت نسبة التضخم 70% وكان دخل الفرد 3000$ سنويا. ولكن بعد مجيئ اردوغان تغيرت المعطيات وتمثلت اهم المؤشرات في عهد حزبه في[1]:

- قفز الناتج الوطني الاجمالي بين (2002–2008) من 300 مليار دولار الى 700 مليار دولار، اي بمعدل نمو بلغ 6.8%.
- قفز معدل الدخل الفردي للمواطن خلال الفترة نفسها من 3000$ الى نحو 10000$.
- تقديم قرض للبنك الدولي لاول مرة في تاريخ تركيا بقيمة 5 مليار$ سنة 2013.

اما سنة 2015 فقد وصل الناتج المحلي في تركيا الى 720 مليار $ اي اضعاف ما كان عليه الحال قبل تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة، وفي عام 2011 اصبحت تركيا الثانية من حيث النمو الاقتصادي عالميا يعد الصين وبلغ نموها الاقتصادي 8.8% بالرغم من نتائج الازمة الاقتصادية بعد ذلك[2].

لقد اعتمدت زيادة معدلات النمو بعد تولي حزب العدالة والتنمية على استثمارات القطاع الخاص، وتراجعت المراقبة الحكومية للقطاع الخاص بشكل سريع في المواضيع المتعلقة بمصادر رؤوس الاموال والانتاج والبيع ومن نتائج ذلك:

- ارتفاع حجم الاستثمار بحوالي اربعة اضعاف ونصف.
- ارتفاع حجم الانتاج ضعفين.
- ارتفاع معدل استخدام رؤوس الاموال 80%.

---

[1] سليمة صالحة، الاهداف والمصالح التركية في النظام العربي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص:326.

[2] مي المرشد، الدور الاقليمي لتركيا تجاه الشرق الاوسط(2002–2016)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2017، ص:34.

وصل حجم الصادرات الى 144 مليار دولار سنة 2015، وارتفعت الايرادات من 14 مليار$ سنة 2003 الى 32 مليار$ سنة 2015، وكل هذا بفضل السياسة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية بقيادة اردوغان. يتسم الاقتصاد التركي بسمات الاقتصاد الاقليمي، وتعتبر تركيا من اكثر الاقتصادات حيوية والمهمة وذات الثقل النوعي في المنطقة وهذا بحكم جملة معطيات، يمكن توضيحا على النحو التالي[1]:

- بالاضافة للموارد الطبيعية التي تمتلكها تركيا كالحديد والفحم والنحاس، فهي دولة غنية بالموارد المائية(السطحة والجوفية)، اذ تمتلك 26 حوض مائي، مما جعل منها مجتمعا زراعيا، اذ بلغت الاراضي الصالحة للزراعة 37 مليون هكتار وحوالي 50% منها مزروعة، ونجد ان عدد العاملين في هذا القطاع يقدر ب 24% سنة 2014.
- يستند قطاعها الصناعي على النهج الراسمالي، واتباع سياسة التكييف الاقتصادي، مما انعكس بدوره على الناتج الاجمالي الذي شهد قفزات نوعية.
- لتركيا استثمارات كثيرة مع الشركات الاجنبية لاسيما الاميركية منها، مما ساهم في انعاش اقتصادها الى حد كبير.
- تمتاز تركيا بثروة حيوانية مهمة، مما جعلها تحقق الاكتفاء الذاتي وتزويد المصانع بالكميات المطلوبة للتصدير.

وكل هذا وضع تركيا في موقع القوة الاقتصادية الاقليمية التي لا يمكن تجاهلها في المعطيات الاقليمية والدولية. وعلى الرغم من الامكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها تركيا، الا ان ذلك لا يمنع القول ان الاقتصاد التركي يعاني من جملة مشاكل من بينها البطالة مع ضغوط تضخمية متزايدة بسبب اسعار البترول العالمية، فضلا عن الانفاق العسكري الضخم من اجل تطوير القدرات العسكرية.

ثالثا: المقوم العسكري:

مرت تركيا بالكثير من الانقلابات العسكرية وكانت المؤسسة العسكرية تتدخل في الشان السياسي، ولكن بعد مجيئ حزب العدالة الى الحكم قام بجملة من التغييرات اولها كان الغاء محاكم امن الدولة سنة 2004 والتي كانت تعد من متممات نظام الطوارئ ثم تغيير مواد الدستور في الاستفتاء الشعبي عام

[1] مي المرشد، الدور الاقليمي لتركيا تجاه الشرق الاوسط(2002-2016)، مرجع سابق ، ص: 36.

2010 ومن مواده في الشق العسكري التي تحد من تدخل المؤسسة العسكرية في الشان السياسي واهمها[1]:

- انهاء محاكمة المدنيين من قبل المحاكم العسكرية.
- محاكمة العسكريين امام المحاكم المدنية عد الحالات المتعلقة بجوانب غير عسكرية.

ولان كل الدول تعلم ان العامل العسكري من ابرز العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية بشكل عام وفي علاقاتها مع ما يحيط بها من دول ضمن بيئتها الاقليمية بشكل خاص، اذ تسعى الى تعزيز تاثيراتها في السياسات الدولية باظهار مكانتها العسكرية.

ولهذا سعت تركيا الى تعزيز مكانتها والتاثير في الساحة الاقليمية فهي تمتلك ترسانة هائلة من الاسلحة على مختلف انواعها، تؤهلها لتبوأ هذه المكانة والتاثير في المنطقة اذ تملك 889 الف جندي، وتعتبر الخدمة العسكرية في تركيا الزامية لجميع المواطنين الذكور الذين تتراوح اعمارهم بن 20 و 41 سنة[2].

لدى تركيا قوات مسلحة قادرة على تلبية متطلبات الدفاع الوطني والتزامات حلف الناتو، وتهدف الى توفير قوة متحركة قادرة على القتال في مختلف انحاء الصراع ، فلديها قوات جوية مجهزة ومدربة تدريبا جيدا. هنالك ايضا خطة طموحة تقوم على شراء الاسلحة من الولايات المتحدة وروسيا دون الاعتماد اعتمادا كليا على طرف معين وصولا الى القمر الصناعي العسكري.

ادت محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016 الى حدوث تغيير كبير في القوات المسلحة التركية ومن المحتمل ان يكون لذلك تداعيات طويلة الامد على دور الجش المحلي والدولي، بما في ذلك في الناتو، وكذلك على علاقات تركيا الاوسع مع حلفائها الغربيين.

---

[1] محمد جلول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص: 109.

[2] فراس محمد، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، د.ت، ص: 91.

على الرغم من ان الكثير من تفاصيل محاولة الانقلاب ما زالت غير واضحة، بما في ذلك كيف تم التخطيط لها وهويات زعماؤها، فقد القى الرئيس رجب طيب اردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم باللوم على اتباع الداعية الاسلامي السابق فتح الله البالغ من العمر 75 عاما.

في الشهرين التاليين لمحاولة الانقلاب، تم اعتقال ما يقرب من 40000 شخص وتم تعليق اكثر من 80000 موظف حكومي للاشتباه في صلتهم بالانقلاب، وشمل الرقم الاخير عددا كبيرا من العسكريين.

بحلول سبتمبر 2016، انخفض عدد الضباط العاملين في القوات المسلحة بنسبة 10%، كان اكبر انخفاض في المستويات العليا للجش. في اوكتوبر 2016، بلغ العدد الاجمالي للجنرالات في الخدمة 201 بعد ان كان 358 قبل الانقلاب[1].

وضع التهديد الاقليمي الذي يمثله الصراع في سوريا والدولة الاسلامية عام 2016 القوات المسلحة التركية في حالة تاهب قصوى على الحدود. ثم ما لبثت ان دخلت القوات البرية التركية الى سوريا تحت عملية درع الفرات، في حين شنت القوات الجوية غارات جوية ضد الدولة الاسلامية. كما تم اتخاذ اجراءات ضد العناصر الكردية الداخلية والخارجية في العراق وسوريا، كما تشارك القوات المسلحة في مناورات عديدة مع شركائها في الناتو، ويحتفظ الناتو بمرافق مهمة في تركيا، وعلى الاخص في قاعدة انجرليك الجوية.

تم الحاق جميع القوات البرية والبحرية والجوية بالاركان العامة التركية، وكانت قوات الدرك متصلة بالقوات البرية، وخفر السواحل متصل بالقوات البحرية. ولكن بعد محاولة الانقلاب عام 2016 غيرت الحكومة هذه الاجراءات بموجب حكم حالة الطوارئ، بحيث اصبحت جميع القوات البرية والبحرية والجوية تابعة مباشرة لوزير الدفاع الوطني.

تتكون القوات البرية التركية من 4 جيوش ميدانية، 9 فيالق للجيش، فرقتان مشاة ميكانيكية، فرقة تكتيكية، 16 لواء مشاة، 5 الوية كوموندوز، 3200 دبابة، 331 طائرة هيليكوبتر. وتتالف القوات البحرية من 14 غواصة، 26 فرقاطة، 22 قارب عسكري، 21 كاسحة الغام، 50 سفينة هبوط، لواء

[1] فراس الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2017: ص: 166.

برمائي. اما الاوامر التابعة للبحرية فهي: قيادة الاسطول، قيادة منطقة بحر الشمال، وقيادة التدريب والتعليم البحري[1].

تتكون القوات الجوية التركية من 19 سربا قتاليا، سربان استطلاع، 5 اسراب تدريب، 6 اسراب نقل، 8 اسراب صواريخ ارض جو. تمتلك القوات الجوية التركية اكبر عدد من طائرات F-16 (217) في العالم، هناك ايضا طائرات بدون طيار وانواع عديدة.

بالرغم من ان تركيا مهتمة كثيرا بالقدرات العسكرية الخاصة بها سواء من خلال الحصول على اسلحة متطورة من الغرب ولاسيما الولايات المتحدة او من خلال التصنيع المحلي بالاشتراك مع الغرب، فاليوم تثبت تركيا جدارتها وبراعتها من خلال تمكنها من انتاج 40% من اسلحتها الدفاعية محليا وبايدي تركية خالصة[2].

الجيش التركي احتل المرتبة الـ 9 كأقوى جيوش العالم لعام 2019 من بين أقوى 137 جيشاً حول العالم، حيث استخدم التقرير أكثر من 55 معياراً لتقييم الدول حسب قدراتها العسكرية، منها العوامل الجغرافية والموارد وتنوع الأسلحة. وترصد 8.6 مليار دولار أمريكي كميزانية عسكرية سنوية، وهي المرتبة الـ 25 عالمياً وتعمل على تطوير صناعة عسكرية محلية للمساعدة في تلبية متطلباتها الدائمة. إلى جانب ذلك تمتلك تركيا 9 موانئ كبرى، و98 مطاراً.

تركيا هي العاشرة عالمياً من حيث القوات الجوية اذ يمتلك الجيش التركي قوة جوية تحتل المرتبة رقم 10 بين أقوى القوات الجوية في العالم، وعدد طائراتها 1067 طائرة، بينها 207 مقاتلات حربية، و207 طائرة هجومية، و87 طائرة نقل عسكري، إضافة إلى 289 طائرة تدريب. ويصل عدد مروحيات الجيش التركي العسكرية إلى 492 مروحية. تتكون قوة الدبابات في الجيش التركي من 3200 دبابة، و9500 مدرعة، وتحتل المرتبة رقم 7 عالميا في هذين السلاحين، كما يمتلك 1120 مدفعا ذاتي الحركة (المرتبة 5 عالميا)، و1272 مدفع مقطور، و350 راجمة صواريخ[3].

---

[1] Burak Sansal, Turkish Army, All About Turkey, https://bit.ly/2m2tZcX, Last Visit: (23-1-2023).

[2] ترك برس، اسلحة مصنوعة بايدي تركية، https://bit.ly/2X4gxEL، آخر زيارة(23-1-2023).

[3] Burak Sansal, Turkish Army, op.cit.

تركيا أردوغان على جميع الجبهات... فبعد تدخلها في شمال سوريا وغرب ليبيا، حيث أرسلت قوات عسكرية لتدريب جيش حكومة الوفاق الوطني، ها هي أيضا تقوم بنشر قوات خاصة في بلدة "حفتنين" شمال العراق ضد القواعد الخلفية لحزب العمال الكردستاني.

وهذه ليست المرة الأولى يقوم الجيش التركي بمهاجمة قواعد حزب العمال الكردستاني والذي تصنفه أنقرة وحلفاؤها منظمةً إرهابية منذ أن أعلنت هذه الحركة التمرد العسكري والانفصال عن تركيا في 1984. أن رجب طيب أردوغان يحاول توظيف السياسة الخارجية لبلاده وتسويق صورته كقائد حرب من أجل حشد وتعبئة قاعدته السياسية التي تراجعت بسبب الانقسامات التي ظهرت في صفوف حزب العدالة والتنمية الحاكم. لكن يبدو أن هذا الرهان أصبح صعب المنال لرئيس تركيا بسبب "جهود الحرب التي أصبحت تكلف أموالا باهظة للاقتصاد التركي الذي يعاني من الركود جراء أزمة فيروس كورونا وأزمات أخرى".

أنقرة، مثل طهران وتل ابيب، تحاول استغلال الفراغ الذي تركته الدول الغربية في المنطقة.

المطلب الثاني: المقومات المادية لايران

من خلال البحث في مكامن القوة الايرانية سواء كانت بشرية والتي هي متغيرة او طبيعية والتي هي ثابتة، تمكنا من محاكاة ملامح قوتها الكامنة اي التي تستطيع توليدها.

اولا: المقوم الحيوي:

اكدت العديد من النظريات الجيوبوليتيكية على ان للموقع الجغرافي تاثيرا حتميا في حركة الدول بالرغم من التغيير الجذري الذي تم في تكنولوجيا الاستراتيجية في عصرنا الحالي، الا ان آراء ماكندر وماهان وغيرهم من علماء الجيوبوليتيك لازالت تحتفظ باهميتها.

تقع ايران في غرب آسيا بين دائرتي عرض 29 درجة و40 درجة شمالا، وخطي طول 44 درجة و63 درجة شرقا. يحدها من الشمال كل من ارمينيا، اذربيجان وتركمانستان، يحدها غربا تركيا والعراق، من الشرق افغانستان وباكستان، جنوبا خليج عمان والخليج العربي. ويمكن تقسيم ايران لاربع اقاليم جغرافية

رئيسية، وهي: اقليم المرتفعات الغربية، اقليم المرتفعات الشرقية، اقليم المرتفعات الشمالية، واقليم الهضبة الوسطى[1].

ان اتساع حجم مساحة الدولة يشير الى قوة الدولة، لما في الاتساع من احتمال لوجود اكبر للثروات الضخمة والموارد المتعددة. تبلغ مساحة ايران 1.648 مليون كم2 وهي مكونة من 8% اراضي زراعية، 27% اراضي خضراء ومراعي، 11% غابات، 54% اراضي صحراوية وريفية[2].

لكن تعاني ايران من مناخ جاف يختلف من اقليم لاخر فدرجة الحرارة القصوى تصل الى 50 درجة في الصيف، اما في الشتاء فتعاني ايران من برد قارس حيث تصل درجة الحرارة الى 30 تحت الصفر في المناطق الجبلية و20 تحت الصفر في المناطق الداخلية، اما ساحل بحر قزوين فمعتدل الحرارة وامطاره غزيرة.

نجد ان اراضي ايران تقطع طريق عبور طبيعية مما جعلها في موقع جيوسياسي مهم بالاضافة لموقعها البحري المؤثر والخطير في منطقة تعد من اكثر المناطق المضطربة جيوبوليتيكيا في الشرق الاوسط. فايران تطل على خط تصدير النفط وعلى عبور ناقلاته والمقدرة بحوالي 90% من نفط الخليج. فايران لها خاصية الاطلالة المباشرة على البحر المفتوح وراء مضيق هرمز بطول 700كم يبدا من ميناء بندر عباس عند مضيق هرمز حتى ميناء كواتر على الحدود الباكستانية–الايرانة، ونظرا لاهمية هذا الساحل اقامت ايران ثلاث موانئ اهمها بيهار الذي انشأ فيه الشاه محمد رضا قاعدة بحرية من اجل اظهار القوة الجيوبوليتيكية لايران في المحيط الهندي[3].

وتمتلك ايران عددا من الجزر والموانئ لتبادل الحمولة والتجارة البحرية واهمها(هرمز، هينجام، لاراك وقشم) وكذلك جزيرتي(سرس وبني فرور) اللتين تشكلان المدخل الغربي لمضيق هرمز ما يمنح ايران قدرة التحكم في المسار البحري للسفن الداخلة والخارجة منه. كما لا ننسى تحكمها في الجزر الثلاث

---

[1] ريناس بناقي، دراسة مقارنة بين تركيا وايران من ناحية القوة الشاملة للدولة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2016، ص: 80.

[2] المرجع نفسه، ص:79.

[3] عمر حسن، المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الايرانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2014، ص: 110.

المتنازع عليها(طنب الكبرى، طنب الصغرى وابوموسى) التي تعد بمثابة عنق الزجاجة للمضيق، وبسبب اهمية المضيق الاستراتيجية عملت ايران على تكثيف وجودها العسكري على مشارفه.

اما الجهة الشمالية على بحر قزوين فهي ايضا غنية بالنفط والغاز على طول 702 كم بحيث يتراوح الاحتياط النفطي ما بن 40–60 مليار برميل، يشكل ما نسبته 5.2% من الاحتياط العالمي، والمنافسة فيه على اشدها بين القوى الدولية ودول المنطقة؛ حيث ترى ايران ان استغلال موارد بحر قزوين من النفط والغاز يجب ان يكون بشكل جماعي بين الدول المتشاطئة عليه بنسبة 20% لكل دولة من الدول الخمس مع مياه اقليمية حتى 20 ميلا ومن حق كل دولة ان تجري التنقيب في مساحتها المائية وتؤيدها روسيا في ذلك، ولكن الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي سابقا وهي اذربيجان، كازاخستان، وتركمانستان تعارض هذا التقسيم[1].

من اسباب دعوة ايران لهذا التقسيم رفع قيمتها الدولية كمنتج ومصدر للنفط، وكذلك ايضا من قدرتها الجيواقتصادية، زيادة على ذلك امكانية استخدام ايران لموقعها كمعبر او ترانزيت لنقل الغاز والنفط للدول اعلاه كونها دول مغلقة ويتم هذا عبر طريقتين: الاولى بواسطة خط انابيب واسع تمتلكه ايران لينقل مباشرة الى الاسواق العالمية باعتبار ان هذا الخيار هو اقصر وافضل طريق(خط مستقيم) في حين ان الطرق الاخرى المقترحة بما فيها تركيا اكثر كلفة واكثر صعوبة من الناحية الجغرافية. اما الطريقة الثانية فتتم بواسطة النقل التبادلي حيث تستقبل نفط بحر قزوين من اذربيجان وكزخستان وتركمانستان في مينائها نيكا وبالمقابل تقوم ايران بضخ كمية مماثلة من النفط في شبكة انابيبها الى الخليج وتصديره[2].

يعد العامل البشري ذا اثر جيوبوليتيكي في قوة الدولة او ضعفها، لان الامكانات الاقتصادية والعسكرية لاي دولة تعتمد بشكل كبير على حجم السكان وخصائصهم ومدى تجانسهم. عدد سكان إيران حوالي 87 مليون نسمة، وتحاول دولة إيران إخفاء الأبحاث حول توزيعاتها العرقية ، و ذلك لأنهم يفضلون العرق الفارسي و لكن هناك العديد من الدراسات التي أثبتت تقسيمات السكان الإيرانيين على النحو التالي[3] :

---

[1] عمر حسن، المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الايرانية، مرجع سابق، ص: 124.

[2] اوليلي بساران، الثورة الاسلامية والاقتصاد: صراع النخب حول استقلال الاقتصاد الايراني، ترجمة: مجدي صبحي، دار التنوير، بيروت، 2012، ص: 86.

[3] ريناس بناقي، دراسة مقارنة بين تركيا وايران من ناحية القوة الشاملة للدولة، مرجع سابق، ص: 91.

– 51 % من إجمالي عدد السكان من العرق الفارسي .

– 24 % منهم أتراك .

– 8 % من إجمالي السكان اذريين .

– 7 % من الأكراد .

– 3 % من العرب .

– 2 % لور .

– 1 % فقط أعراق مختلفة .

و هناك العديد من التقديرات الأخرى و لكن هذا التقرير هو الأدق و الأحدث . حيث أن هناك إحدى الدراسات التي قام بها يوسف عزيزي الباحث الإيراني ، حيث أثبت أن نسبة العرب الموجودين في إيران تتعدى 7 % ، حيث محافظة خوزستان فقط تحتوي على نسبة تصل إلى 3.5 مليون نسمة من العرب ، و هناك نصف مليون نسمة أخرى متفرقين في أماكن عدة ، كما انه أشار إلى أن هذا العدد لا يتضمن اللاجئين المقيمين هناك .

اغلب سكان إيران يعتنقون الديانة الإسلامية، و أغلب السكان يدينون بالطائفة الشيعية ، وأكثر الإيرانيين الذين يدينون بالشيعية هم الفارسيين و الأذزيين، وهم منتشرين في كافة بقاع إيران كما ذكرنا مسبقا، ولكن يندر تواجدهم في بلوشستان ، حتى أن نسبة الشيعة الإيرانيين تصل إلى 95 % من إجمالي عدد السكان. أما عن الإيرانيين الذين يدينون بمذهب السنة الإسلامية ، فليس هناك مصادر عن عددهم بشكل محدد، لأنهم عند القيام بحصر عدد السكان لا يتم التساؤل عن الطائفة التي يدينون بها، و لكن هناك مصادر تقول أن عددهم يصل إلى 15 % من إجمالي عدد السكان[1] .

نستنتج مما سبق ان ايران تتمتع بقدرات وطاقات بشرية فعالة تمكنها على النهوض والتطور في المستقبل، طالما ان السكان هم المنتجون والمستهلكون والمحاربون في نفس الوقت.

[1] عمر حسن، المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الايرانية، مرجع سابق، ص: 130.

ثانيا: المقوم الاقتصادي:

اجتازت ايران عدة مراحل في سياستها الاقتصادية منذ قيام الثورة الاسلامية الى اليوم. ففي المرحلة الاولى من الثورة لم تطبق ايران نظرية اقتصادية واضحة تجاه الجانب الاقتصادي بل توجهات اسلامية، حيث سعت للوصول الى الاستقلال الاقتصادي بعيدا عن التبعية والقيود الخارجية والعمل على وضع خطوط عريضة لاقتصاد ايراني يتجاوب مع نظام الجمهورية الاسلامية التي تستند الى ولاية الفقيه والاخذ بمبادئ الاقتصاد الاسلامي. وعلى هذا الاساس كانت السياسة الاقتصادية قائمة على تحرير العملة الايرانية من ارتباطها بالدولار والعمل على التنمية الاقتصادية من خلال عائدات البترول[1].

واول من قدم اسس نظرية لتصبح مسارا للاقتصاد الايراني كان آية الله بهشتي ولكن نتيجة الحرب العراقة الايرانية التي دامت 8 سنوات تاثر الاقتصاد الايراني، الامر الذي ادى الى اتساع نطاق الاقتصاد الحكومي واحتكاراته وسيطرة الدولة على الاقتصاد وتوجيه معظم الميزانية المالية والاقتصادية نحو الموارد الحربية[2].

المرحلة الثانية كانت في عهدي الرئيسين هاشمي وخاتمي، وتعتبر مرحلة هاشمي مرحلة اعادة البناء والتعمير بعد الانتهاء من الحرب مع العراق جيث شجعت ايران على الخصخصة واستخدمت تمويلا اجنبيا لاعادة الاعمار الاقتصادي والتنمية. لقد قدم هاشمي نهجا جديدا يدعو لضرورة تخفيف سيطرة الدولة على الاقتصاد وتحرير الاقتصاد والاسعار، خصخصة شركات القطاع العام، تعويم سعرالعملة، تحرير الواردات وتشجع الاستثمار، تشجيع الاستدانة من المؤسسات الدولية واستئناف العلاقات الاقتصادية مع بعض الدول الصديقة[3].

بعد مجيئ خاتمي الى السلطة عام 1997، واصل برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بداته حكومة هاشمي، لكن مع التشديد على المضمون السياسي ولاسيما انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التحول الديمقراطي، فالاقتصاد الايراني المنغلق والخاضع لهيمنة الدولة اتجه نحو اقتصاد يقوده القطاع الخاص، ويضمن دورا محوريا للشعب .

---

[1] اوليلي بساران، الثورة الاسلامية والاقتصاد: صراع النخب حول استقلال الاقتصاد الايراني، مرجع سابق، ص: 111.

[2] حسين الاسدي، ايران والمنهج الديمقراطي، مركز العراق للدراسات، العراق، 2014، ص: 270.

[3] اوليلي بساران، الثورة الاسلامية والاقتصاد: صراع النخب حول استقلال الاقتصاد الايراني، مرجع سابق، ص: 133.

بوصول احمدي نجاد للحكم جعل من المادة 44 في الدستور الايراني والتي تقسم الانشطة الاقتصادية الى ثلاثة قطاعات: حكومي، تعاوني وخاص هي النظرية الاساسية للاقتصاد الاسلامي، مؤكدا ان الحكومة توجه وتعدل وتقوم بالتوزيع العادل للامكانيات والفرص. واهم الخطوات كانت اللامركزية الاقتصادية، زيادة حجم التعاونيات، زيادة استثمار القطاع الخاص، ودعم تجارة العبور.

اما سياسة الرئيس روحاني الاقتصادية فتؤكد على ان النفط هو السبيل الوحيد للخروج من الازمة التي تعيشها البلاد، فعائدات النفط تستعمل في تجديد التجهيزات المتآكلة جراء العقوبات المفروضة على ايران منذ الازمة النووية. لقد انخفضت حجم الاستثمارات الاجنبية وامتنعت المصارف العالمية عن التعاون مع ايران لينتهي الامر بانكماش الاقتصاد الايراني وتدهور سعر صرف العملة الوطنية جراء زيادة معدلات التضخم وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

يعد الاقتصاد الايراني من اضخم الاقتصادات في منطقة الشرق الاوسط، في نفس الوقت تعمل ايران على تنويع شركائها الاقتصاديين، فمثلا تعد كل من الصين والامارات واليابان والهند وكوريا الجنوبية ابرز شركاء ايران .

بعد توسيع العقوبات الدولية على ايران ولاسيما على البنك المركزي الايراني وصادرات النفط الايرانية انخفضت عائدات النفط الايراني، كما انخفضت قيمة العملة انخفاضا حادا، ما سبب انكماشا حادا في الاقتصاد الايراني ومعدلات النمو.

أعلن البنك المركزي الايراني بان النمو الاقتصادي للبلاد في الأشهر الثلاثة الثانية من العام 2022 بلغ 3.6 في المائة باحتساب النفط و 3.1 في المائة بدون النفط[1].

وبلغ معدل البطالة خلال فصل الصيف 8.9٪ وعدد السكان العاملين 26.1 مليون نسمة. وبلغ معدل البطالة 9.6٪ في المدن و 6.8٪ في القرى، وبلغ تصدير البضائع 50 مليارا و 659 مليون دولار

[1] Central Bank of Iran, Annual Review 2022, , http://www.cbi.ir/page/6649.aspx, last visit(26-1-2023)

واستيراد البضائع 34 مليارا و 6 ملايين دولار. وبلغ إجمالي الدين الخارجي في نهاية الفترة 6 مليارات و 904 ملايين دولار[1].

كما نمت السيولة بنسبة 15.8٪ ، والمبلغ النقدي بنسبة 29.2٪ ، وودائع القطاع الأهلي بنسبة 16٪.

كذلك تنتج ايران 5 مليون برميل نفط يوميا، وتصدر 10000 طن من الغاز الطبيعي سنويا، وتنتج 200 الف طن من الفحم سنويا. 35% من اليد العاملة تعمل في مجال الصناعة و 25% من اليد العاملة تعمل في مجال الزراعة، ونجحت ايران في الوصول الى الاكتفاء الذاتي في انتاج القمح فاليد العاملة كلها ايرانية وبهذا يبقى الدولار داخل ايران ولا يرسل الى خارجها[2].

كما يلعب اقتصاد الظل والقطاع الخاص المتمثل بالتجار والشركات الخاصة دورا كبيرا في بنية وقوة وتوزيع وتوسيع انماط الاقتصاد الايراني، كما يرتبط اقتصاد الظل والقطاع الخاص الايراني برجال الدين والسياسة والعسكر، فالحرس الثوري الايراني له اكثر من 100 شركة عملاقة تعمل في كافة النشاطات الاقتصادية كاستيراد المعدات واللوازم التكنولوجية وصناعة السيارات وتصدير النفط والصناعات البتروكيماوية وغيرها.

ثالثا: المقوم العسكري:

لقد حظي الجيش الايراني بالاهتمام منذ عهد الشاه محمد رضا بهلوي، فقد تم انشاء مؤسسة الصناعات العسكرية وتم تطوير تصنيع الاسلحة والذخائر والصناعات الكيمياوية والجوية والبحرية. لكن بعد قيام الثورة الايرانية واعلان الجمهورية الاسلامية تغيرت الموازين، فقد اعدم اغلب القادة العسكريين لولائهم

---

[1] Ministry of Commerce (Iran), Memorandum of the foreign trade regime of Iran,http://www.irantradelaw.com/wp-content/uploads/2010/03/Irans-Foreign-Trade-Regime-Report, last visit (25-1-2023)

[2] javad Salehi-Isfahani: Iran's Economy - Short Term Performance and Long Term Potential", last visit (25-1-2023).

للشاه وللقوى الغربية، كما توقفت فجاة عمليات نقل الاسلحة من البلدان الصناعية الى طهران عقب ازمة الرهائن واعتماد اية الله الخميني لسياسة مناهضة للغرب[1].

وبعد اندلاع الحرب مع العراق خسر الجيش الكثير من قدراته العسكرية ففي اثناء المراحل الاخيرة من الصراع، خسرت ايران 40% من ترسانتها يضاف الى ذلك الاثار الكارثية للحظر الذي يخضع له النظام مما يحول دون استبدال الاجزاء المتضررة ، وتكون المحصلة اجزاء ذات نوعية رديئة ولاسيما من العالم الثالث.

ولمواجهة هذا الوضع اتجهت ايران لاعادة بناء قدراتها العسكرية، فكان لا بد من برامج التحديث للصناعات العسكرية التي تبنتها ان تحقق الاكتفاء الذاتي بايصال المصانع الى مرحلة الانتاج. لقد ادركت ايران ان عليها تغطية جميع المنتجات الدفاعية والاعتماد على الذات، وذلك باستخدام الكفاءات والخبرات الموجودة لديها. لهذا بدات ايران عقب العام 1988 حملة واسعة النطاق لاعادة التسلح، وكان الموردون الاساسيون الاتحاد السوفياتي والصين وكوريا الشمالية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا. يوجد في ايران حاليا اكثر من 250 مرفق للانتاج العسكري، ويبلغ عدد العاملين في هذا القطاع 70 الف موظف، ويقع اكبر مجمع صناعي في مدينة اصفهان حيث تم بناؤه بمساعدة كوريا الشمالية ويتم انتاج الطائرات والدبابات والذخائر، اما المجمع الثاني الذي تم بناؤه بفضل تعاون صيني فيقع في مدينة سيمنام على بعد 150 كم من طهران ويركز في نشاطه على انتاج الصواريخ[2].

ونتيجة الامكانات الصناعية الايرانية بفضل التكنولوجيا المستوردة، تمكنت ايران من تحقيق استقلالية معينة في تصميم وانتاج كميات كبيرة من الاسلحة والطائرات خصوصا تلك من دون طيار كما تصدر هذه الاسلحة الى اذرعتها في المنطقة تنفيذا لاهدافها.

---

[1] محمد علي، النظام السياسي في ايران ومؤسسات النظام وآليات الحكم والتفاعلات الداخلية، مركز سورية للبحوث والدراسات، سوريا، 2016، ص: 53.

[2] Michel Bruneli, l'industriemilitaire iranienne, Etudes Strategiques et Geopolitiques sur le Moyen et Proche Orient, paris, 2015, p:45.

وبالرغم من العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران والازمة الاقتصادية في البلاد الا ان نسبة النفقات العسكرية دائما في ارتفاع مستمر من حوالي 9 مليار$ عام 2007 الى حوالي 14 مليار$ عام 2011 الى 22 مليار$ عام 2018.[1]

اما القدرات العسكرية التقليدية للقوات المسلحة الايرانية فتتكون في فترة السلم من بنيتين منفصلتين(الجيش الايراني والحرس الثوري) ويعتبر المرشد الاعلى للثورة الاسلامية القائد الاعلى للقوات المسلحة. ويملك كل من الجيش والحرس الثوري قواته اليرية والجوية والبحرية الخاصة، الا ان للحرس الثوري مكانة خاصة من حيث التسليح والاعداد والنفقات والمهمات العسكرية الموكلة اليه فهو حامي ايران داخليا وخارجيا وحامي الثورة الايرانية. كما يسيطر الحرس الثوري على قوات المقاومة "باسيج"، ومن اعمال تلك الاخيرة الدعوة والترويج وتدريب السكان المدنيين و قمع أي احتجاج أو معارضة داخلية، ويمكن لتلك القوة، نظريا، تحشيد الملايين عند اندلاع الحرب والقتال في وحدات الحرس الثوري[2].

يقدر العدد الاجمالي للقوات المسلحة الايرانية البرية والبحرية والجوية بحوالي 900 الف جندي ويبلغ عدد الاحتياط حوالي 450 الف شخص. وتمتلك ايران وفقا لاحصاءات 2008 2760 دبابة حديثة من مختلف الانواع و 2900 مدرعة و 2250 مدفعية من جميع الاصناف. وتضم القوات الجوية حوالي 500 طائرة حربية و150 طائرة هجومية و 200 طائرة نقل عسكري و 20 مروحية قتالية و 140 طائرة هيليكوبتر. على الرغم من العقوبات المفروضة عليها منذ سنوات، تمكنت إيران من تطوير قدرات في مجال الطائرات المُسيّرة[3].

وقد استخدمت الطائرات الإيرانية المُسيّرة في العراق منذ عام 2016 في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية. كما اخترقت إيران المجال الجوي الإسرائيلي باستخدام طائرات مُسيّرة مسلحة سُيرت من قواعد في سوريا.

---

[1] جينيفر تشاندلر، الامتيازات العسكرية الايرانية في ظل الموازنة، ترجمة: احسان بدا، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، المملكة المتحدة، 2019، ص: 71.

[2] حمد الخزرجي، مستقبل النظام السياسي في جمهورية ايران الاسلامية، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، 2013، ص: 293.

[3] جينيفر تشاندلر، الامتيازات العسكرية الايرانية في ظل الموازنة، المرجع نفسه، ص: 66.

وفي حزيران 2019، اسقطت إيران طائرة أميركية مُسيّرة، مبررة ذلك بأنها كانت اخترقت المجال الجوي الإيراني فوق مضيق هرمز. ويقول جونثان ماركوس، مراسل الشؤون الدبلوماسية والدفاعية في بي بي سي، إن الجانب الأخر في برنامج إيران للطائرات المسيرة هو رغبتها في بيع ونقل تكنولوجيا الطائرات المسيرة إلى حلفائها ووكلائها في المنطقة. وفي عام 2019، استخدمت طائرات مُسيّرة وصواريخ في هجمات على منشآت نفطية سعودية. وقد أشار كل من السعودية والولايات المتحدة إلى صلة إيران بهذه الهجمات، على الرغم من نفي طهران لضلوعها فيها وإشارتها إلى مسؤولية المتمردين في اليمن عنها[1].

كما اولت ايران اهمية بالغة للقوات البحرية، وسعت لتكريس سلطتها على مضيق هرمز حيث اقامت بنية تحتية عسكرية برية وبحرية رئيسية بالقرب منه، وتعد قاعدة(بندر عباس) من اكبر القواعد البحرية الايرانية. وتسيطر ايران على الممر المائي الرئيسي في الخليج بطول 50 ميل بحري مستغلة سيطرتها على جزيرة طنب الكبرى والصغرى، كما عززت ايران قدراتها البحرية بشراء صواريخ بحرية من الصين وسفن وغواصات من روسيا وكوريا الشمالية وتعتمد بدرجة اكثر على الزوارق الخفيفة والسريعة محلية الصنع التي تحمل صواريخ بحرية محلية الصنع. ويقدر مجوع الاصول البحرية ب 400 منها 5 فرقاطات،3 كورفيس، 33 غواصة، 10 سفن الغام، و 230 باترول كرافت وغيرها[2].

وعلى الرغم من أن عديد الحرس الثوري أقل من الجيش الرسمي، إلا أنه يعد القوة العسكرية الأبرز وذات الصلاحيات الأوسع في إيران. تدير قوة فيلق القدس، وهي تابعة للحرس الثوري، عمليات سرية في الخارج وترسل تقاريرها إلى المرشد الأعلى في إيران. ويعتقد أنها تضم نحو 5000 عنصر من قوات النخبة. وقد نشرت هذه القوة في سوريا، حيث لعبت دورا استشاريا في مساعدة عناصر عسكرية موالية للرئيس السوري بشار الأسد وميليشيات شيعية قاتلت معهم. وفي العراق، دعمت قوات قوات الحشد الشعبي التي يهيمن عليها الشيعة وأسهمت في هزيمة جماعة تنظيم الدولة الإسلامية.

---

[1] ضاري الحمداني، سياسة ايران تجاه دول الجوار، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص: 87.

[2] كايل شانون، ايران ومخاوف الانتشار النووي، ترجمة: عمر الايوبي، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، 2015، ص:492.

بيد أن الولايات المتحدة تقول إن فيلق القدس يقوم بدور أكبر في تقديم التمويل والتدريب والأسلحة والمعدات لمنظمات صنفتها واشنطن بوصفها جماعات إرهابية في الشرق الأوسط، ومن بينها حزب الله اللبناني وجماعة الجهاد الإسلامي الفلسطينية والحوثيين في اليمن.

تعد قدرات إيران الصاروخية جزءا رئيسيا في جهدها العسكري، مع الأخذ بنظر الاعتبار النقص في قوتها الجوية مقارنة بخصومها الإقليميين كإسرائيل وتركيا.

ويصف تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية القوة الصاروخية الإيرانية بأنها الأوسع في الشرق الأوسط، وتتألف بشكل رئيسي من صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى. وتقول أيضا إن إيران أجرت تجارب في مجال تكنولوجيا الفضاء بما يسمح لها بتطوير صواريخ عابرة للقارات تنتقل إلى مسافات أكبر[1].

بيد أن إيران أوقفت برنامجها للصواريخ بعيدة المدى كجزء من التزامها بالاتفاق الذي وقعته في عام 2015 مع القوى الكبرى، بحسب مركز أبحاث معهد الخدمات الموحدة الملكي "أر يو سي آي"، الذي يشير أيضا إلى أنها قد تكون عاودت العمل في البرنامج في ضوء حالة عدم اليقين التي تكتنف مصير الاتفاق النووي بعد خروج الولايات المتحدة منه وفرضها عقوبات على إيران.

في أعقاب هجوم إلكتروني (سايبري) كبير في عام 2010 على المنشآت النووية الإيرانية، عززت إيران قدراتها في مجالات الفضاء السايبري (فضاء الإنترنت).ويعتقد أن الحرس الثوري الإيراني يمتلك وحدات قيادة إلكترونية تعمل في مجالات التجسس العسكري والتجاري.

وقال تقرير عسكري أمريكي في عام 2019 إن إيران استهدفت شركات طيران، ومتعاقدين في مجالات دفاعية، وشركات للطاقة والموارد الطبيعية والاتصالات في عمليات تجسس إلكترونية في أنحاء مختلفة من العالم، وفي عام 2019 أيضا، قالت مايكروسوفت إن جماعة قرصنة إلكترونية "مركزها إيران ومرتبطة بالحكومة الإيرانية" استهدفت حملة الرئيس الأمريكي وحاولت اختراق حسابات مسؤولين في الحكومة الأمريكية[2].

المطلب الثالث: المقومات المادية لاسرائيل

---

[1] كايل شانون، ايران ومخاوف الانتشار النووي، مرجع سابق، ص: 500.

[2] Michel Bruneli, l'industriemilitaire iranienne, op.cit.

يعتبر المقوم المادي من اهم المقومات لاي دولة، ولكن في وضعية اسرائيل هناك شيء مختلف، فهي دولة عسكرية نتيجة خوفها من جيرانها لانها اغتصبت اراضي عربية دون وجه حق وبدعم من القوى الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الاميركية.

اولا: المقوم الحيوي:

يحد اسرائيل من الشمال لبنان على طول 79كم، ومن الشمال الشرقي سوريا وطول الحدود معها 76كم، ومن الشرق الاردن وطول الحدود معها 531كم، ومن الغرب البحر الابيض المتوسط بطول 56 كم، ومن الجنوب الغربي مصر ومن الجنوب البحر الحمر على طول 10 كم. وتبلغ مساحة اسائيل 21640كلم2[1].

تفتقد اسرائيل للعمق الاستراتيجي، كما ادت صغر المساحة المغتصبة الى فرض عدة اعتبارات على التخطيط العسكري ابرزها عدم التنازل عن اي قطعة ارض وتشييد المستوطنات والسعي الى نقل المعركة الى اراضي الدول العربية التي تعتبرها عدوة لها. فالتوسع الصهيوني الاستيطاني لا يشبه حركات الاستعمار في العصر الحديث لانه استيطان احلالي اجلائي يحل فيه اليهود مكان ابناء الارض الاصليين، وبالتالي لا حدود واضحة لدولة اسرائيل فالحدود ترسمها المستوطنات اي ان المستوطنات هي عصب الحياة للكيان الصهيوني الغاصب فمن دونها لا يمكن رسم حدود اسرائيل ولا الدفاع عنها.

انشغل الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي بالبحث عن حل لمشكلة العمق الاستراتيجي الامني الذي تعاني منه وذلك لافتقارها لعمق جغرافي يمكنها من المناورة. وحاول بن غوريون حل هذه المعضلة وهذا بنقل الحرب الى ارض الخصم واتخاذ مواقع هجومية في مواجهة الاقطار العربية، والذي تطور فيما بعد لياخذ صيغة الحدود الامنة والحدود القابلة للدفاع بعد حرب 1967 ثم تطورت الصيغة بعد حرب 1971 واصبح يطلق عليها المناطق العازلة او المنزوعة السلاح. وعلى الرغم من كل ما انجز على مستوى التسويات السلمية، لا يبدو ان ذلك قد اضعف من النزعة الاسرائيلية في جنوحها لتعظيم الاولويات العسكرية لتامين المتطلبات الامنية، فرؤيتها الامنية تؤكد على ان اسرائيل ينبغي ان تكون في حالة استعداد دائم للحرب[2].

---

[1] جهاد حجاج، اسرائيل حياتهم وتاريخهم، العلم والايمان للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص: 85.

[2] هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية–الاسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

اما العنصر الثاني ضمن المقوم الحيوي فهو العنصر السكاني او الديموغرافي، يبلغ عدد سكان اسرائيل حوالي9.4 مليون نسمة اكثر من 21% منهم عرب ما يجعل اسرائيل دولة ثنائية القومية[1] عكس ما ارادته الحركة الصهيونية، ناهيك ان اليهود نفسهم منقسمين بين يهود غربيين ويهود شرقيين او الاشكنازي والسفارديم. والجدير ذكره ان الصهيونية فشلت في صهر السفارديم والاشكنازي في بوتقة واحدة.

ان محدودية القوى والموارد البشرية يضع الدولة امام معضلات استراتيجية ويجعلها ملزمة على تدبير الامر باتباع سياسات داخلية لتصحيح مكامن الخلل خشية ان يترتب على ذلك عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية ودفاعية تحدو بها الى مسالك وعلاقات غير محسوبة النتائج ولا تتلاءم مع استراتيجياتها الامنية، ولذلك فان لحجم السكان اهمية كبرى ذلك لانه يضع امام القيادة السياسية والعسكرية هامشا واسعا لان تتغذى صفوفها القتالية وترفد الجبهات بقوات جديدة، هذه الحقائق كانت موضوع ادراك من قبل القيادات الاسرائيلية لارتباطها بالحرب وعمليات اعداد الدولة لها وقضايا بناء وتجهيز القوات المسلحة.

تعاني اسرائيل من نقص في الموارد البشرية مقارنة بمنافسيها الاقليميين، ويعزى هذا النقص الى طبيعتها كدولة ناشئة، والتي اعتمدت في مراحلها الاولى على الهجرة والاستيطان، وكان الخيار لتنفيذ خططها التوسعية هو الهجرة اليهودية الدائمة اليها، واهتمت الصهيونية بعسكرة المجتمع الاسرائيلي اذ ان اسرائيل تحتل المرتبة الاولى في العالم من حيث عدد السكان المدربين على السلاح بالنسبة لعدد السكان الاجمالي.

ان ظاهرة الشيخوخة في المجتمع الاسرائيلي باتت تؤرق اصحاب القرار والمخططين الاستراتيجيين، حيث لا يشكل الاطفال سوى 29% من التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين. وفي مقابل ذلك وصلت نسبة الشيوخ(65سنة وما فوق) الى 15%، وبذلك يعتبر المجتمع الاستيطاني هرما وفق المعايير الديمغرافية الدولية، ويعود ذلك الى ضعف الخصوبة لدى المراة اليهودية الذي لا يتجاوز مولودين طوال حياتها الانجابية، في حين يتجاوز اربعة مواليد للفلسطينية في فلسطين المحتلة[2].

---

[1] فراس الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة، مرجع سابق، ص:172.

[2] عمر الشيخ، محددات الامن الاستراتيجي الاسرائيلي، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، 2019، ص: 27.

وبالرغم من ان اسرائيل تبذل الكثير من اجل رفاه مواطنيها الا اننا نجد ان نسبة مجموع الانفاق عى الصحة بالنسبة المئوية من الناتج المحلي قدر ب 7.6% عام 2009 و 4.7% عام 2010 و7.7% عام 2011 و 4.7% عام 2014 ونلاحظ ان هذه النسبة تكون تارة مرتفعة وتارة منخفضة[1].

يواجه الجهاز الصحي الاسرائيلي سلسلة من المشاكل، اضافة الى عدم جاهزية الجهاز لمواجهة التحديات المستقبلية، وابرزها ارتفاع نسبة المتقدمين في السن، مما يستدعي اقامة بنى تحتية افضل من الموجود، الذي اصلا لا يسد الاحتياجات. كما ان ميزانيات الصحة تراجعت قيمتها في السنوات الاخيرة ولم تعد قادرة على ملاحقة ارتفاع كلفة الادوية والتزود بالقدر الكافي من الاجهزة المتطورة.

وكما هو معروف فان معدل الاعمار في اسرائيل هو الاعلى في العالم، اذ يبلغ معدل اعمار النساء اكثر بقليل من 84 والرجال يلامس 82 عاما. وهناك فجوة بين العرب واليهود على هذا الصعيد ايضا في اسرائيل، اذ يبلغ معدل اعمار النساء العربيات78 عاما والرجال 75 عاما، وهذا الارتفاع المتواصل في معدل اعمار اليهود يرفع اعداد المواطنين الذين يحتاجون للرعاية الصحية ويثقل كاهل الجهاز الصحي الاسرائيلي بكل مستوياته ويفرض ضغطا لزيادة ميزانية الصحة بهدف زيادة عدد الاسرة وشراء الادوية ومواكبة التطور التكنولوجي[2].

ثانيا: المقوم الاقتصادي:

يعد الاقتصاد الاسرائيلي من اكثر الاقتصاديات تنوعا على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا، فدخل الفرد في اسرائيل من اعلى الدخول في العالم اذ بلغ 32 الف$ بين عامي 2009-2015، ويعتمد الاقتصاد على التكنولوجيا ومعداتها وكذلك على الزراعة والسياحة فلها باع طويل في مجال الصناعات عالية التقنية والبرمجيات، وتعد اسرائيل من الدول الرائدة في مجال اعادة استخدام المياه وتحلية المياه وتقليل الاعتماد على موارد الطاقة الخارجية. كما تعد اسرائيل من اكثر الدول ذات الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي وتقوم بتصدير الفائض الزراعي الى الخارج، ناهيك عن الدعم الهائل لاسرائيل ماديا وسياسيا من الولايات المتحدة الاميركية[3].

---

[1] عمر الشيخ، محددات الامن الاستراتيجي الاسرائيلي، مرجع سابق ، ص: 28.

[2] عمر الشيخ، محددات الامن الاستراتيجي الاسرائيلي، مرجع سابق، ص:44.

[3] فراس الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة، مرجع سابق، ص:202.

تظهر اسرائيل وكانها عملاق اقتصادي في الشرق الاوسط، ولكن مقارنة باقتصاديات بلدان اوروبا الغربية فهي اكثر تواضعا. صحيح ان الاقتصاد الاسرائيلي يعتبر منتج وحيوي الا انه ايضا ياخذ فوائد كبيرة من التحويلات الراسمالية الكبيرة والاتفاقيات التجارية التفضيلية مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي.
صحيح ان الخصائص الرئيسية لاقتصاد اسرائيل تماثل تلك التي للدول الاوروبية، الا انها تختلف عن هذه البلدان بالاختلالات الهيكلية الحاسمة، مثل مشاركة العمالة المنخفضة جدا والنسب العالية من حالات الفقر.

مر اقتصاد اسرائيل بعدة مراحل تطور منذ العام 1948 الى اليوم، اهمها الانتقال من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي ومن اقتصاد ممركز الى اقتصاد حر ترعاه المؤسسات. تحتل اسرائيل المرتبة الثالثة عالميا من حيث عدد الخريجيين الجامعيين نسبة الى عدد السكان بعد الولايات المتحدة وهولند، كما تنتج تكنولوجيا عالية الدقة بشكل استثنائي رغبة منها بتحقيق التفوق التكنولوجي والعسكري في الشرق الاوسط[1].

وصل الناتج المحلي الاجمالي الاسرائيلي عام 2015 الى حوالي 300 مليار $ وبلغ نصيب الفرد منه 35770$ في العام نفسه. وشهد الاقتصاد الاسرائيلي عام 2016 نموا ب 3.3% وبحسب تقرير التنافسية العالمية للفترة الممتدة بين عامي 2017 و 2018 فقد جاءت اسرائيل في المرتبة 24 عالميا ويعود الفضل الى كونها من اكثر الاقتصادات قدرة على الابتكار[2].

وصل حجم الاقتصاد الإسرائيلي في سنة 2017 إلى مستوى عالٍ جداً، إذ أصبح حجم الإنتاج القومي، أو الدخل القومي نحو 350 مليار دولار، أي أن متوسط دخل الفرد زاد عن 40,000 دولار، وهو مستوى أعلى من مستوى معيشة الفرد في كل من إسبانيا واليونان والبرتغال.

نجد تفاوت كبير بين حجم الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الدول العربية المجاورة (مصر ولبنان والأردن). فمع أن عدد سكان إسرائيل هو أقل من 8% من سكان الدول العربية الثلاث (8,7 ملايين في مقابل 111,4 مليوناً)، فإن حجم الإنتاج الإسرائيلي يزيد على مجموع حجم إنتاج الدول العربية الثلاث (350,9 مليار دولار في مقابل 327,3 مليار دولار)، أمّا متوسط دخل الفرد الإسرائيلي فإنه يساوي

[1] محمود قعدان، الاقتصاد الاسرائيلي والايديولوجيا النيوليبرالية، دار المعرفة، فلسطين، 2017، ص:44.
[2] نمو الناتج المحلي الاجمالي في اسرائيل، البنك الدولي، https://bit.ly/2PKvhql ،آخر زيارة(26-1-2023).

تقريباً 14 ضعف المتوسط المرجح لدخل الفرد في البلاد العربية الثلاثة (40,3 ألف دولار في مقابل 2,9 ألف دولار).إن ارتفاع مستوى معيشة الفرد الإسرائيلي تعكس نفسها على نواحي الحياة كافة. ولهذا نجد فرقاً كبيراً بين الفرد الإسرائيلي والفرد العربي في مجالات استخدام الطاقة والاتصالات والمعلومات[1].

نجد تضاؤل أهمية الزراعة في اسرائيل وهو التطور الذي يرافق عادة التقدم الصناعي. فمن الملاحَظ تراجع أهمية القطاع الزراعي، وازدياد أهمية الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة وفي التصدير. فبينما كانت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 6,1%، وتستخدم من العمالة 5,7%، وتساهم في 9,1% من الصادرات لسنة 1980، أصبحت في سنة 2004 تساهم في مقدار 1,7% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وتستخدم النسبة نفسها فقط من العمالة، وتشارك في 4,3% من الصادرات. واستمر تضاؤل دورها النسبي في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 1% فقط في سنة 2017[2].

بعد اكتمال التصنيع والانتقال إلى الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، والاندماج في الأسواق العالمية وازدياد أهمية التصدير، تأخذ الخدمات المالية والتأمينية والمعلوماتية والتسويقية دوراً مهماً وضرورياً، وهو ما حدث في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ أصبح قطاع الخدمات، في مطلع القرن الجديد، يساهم في أكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم النسبة ذاتها تقريباً من اليد العاملة.

أمّا بالنسبة إلى القطاع الصناعي، فقد شهد تطوراً مهماً في السنوات الماضية، إذ أخذت صناعات التكنولوجيا العالية تنمو. وإذا أخذنا بتصنيف منظمة التجارة الدولية (World Trade Organization)، فإن هذا القطاع يُصنف إلى ثلاث فئات هي: صناعة التكنولوجيا العالية؛ صناعات مختلطة؛ صناعات تقليدية.

اما فيما يخص مصادر الطاقة فبعد أن تبين الحجم الضئيل للاحتياطي المكتشف في المنطقة الجنوبية، تحول اهتمام إسرائيل إلى الشمال وبدأت بأعمال التنقيب في البحر في مقابل حيفا، وتعاظم هذا الاهتمام في المنطقة الشمالية بعد صدور تقرير إدارة المسح الجيولوجي الأميركية الذي أكد وجود احتياطي نفطي

[1] محمود قعدان، الاقتصاد الاسرائيلي والايديولوجيا النيوليبرالية، مرجع سابق، ص: 49.

[2] نمو الناتج المحلي الاجمالي في اسرائيل، البنك الدولي، مرجع سابق.

وغازي كبير جداً في حوض بلاد الشام ليفانت (Levant)، الذي يشمل معظم المناطق البحرية لفلسطين وقبرص وسورية ولبنان، ويقدر حجم هذا الاحتياطي بـ 39 مليار قدم مكعب تقريباً. وقد تمكنت إسرائيل من استخراج الغاز من حقل تامار منذ سنة 2013 وبدات بالتصدير منذ العام 2019[1].

وفي هذا المجال نلفت النظر إلى النقاط التالية[2]:

تمكنت إسرائيل حتى الآن من الاستغناء عن استعمال النفط والفحم في المولدات الكهربائية، وأصبحت تستعمل الغاز وهو ما خفف من درجة تلوث البيئة.

تراجع حجم استيراد المحروقات في إسرائيل بنحو60% ، وهو ما رفع الدخل القومي الإجمالي بنحو 1.1%.

وقَّعت إسرائيل اتفاقيتين مع مصر والأردن لتصدير الغاز إلى كلا البلدين.

تدور حالياً مفاوضات بين إسرائيل وتركيا والاتحاد الأوروبي بشأن مسائل تتعلق بتصدير الغاز.

تحوّل إسرائيل من دولة مستوردة للغاز إلى دولة مصدرة سيكون له انعكاسات مهمة على صعيد مركزها الجيوسياسي، ولا سيما بالنسبة إلى تمتين علاقاتها بدول الخليج، وخصوصاً السعودية والإمارات.

أطماع إسرائيل في حصة لبنان مدعومة من الولايات المتحدة سيكون لها في المستقبل القريب تأثير في مجمل أوضاع الصراع العربي– الإسرائيلي.

لا توجد أرقام موثوق بها عن حجم الصادرات الحربية الإسرائيلية. فهناك إجماع بين المراقبين والمعلقين على أن الأرقام الرسمية الإسرائيلية غير صحيحة، وهناك اعتقاد أنها أقل من الأرقام الحقيقية بنحو 25%. وتشير أكثر التقديرات إلى أن حجم الصادرات الحربية كان في نهاية الستينيات لا يزيد على 15–30 مليون دولار سنوياً، وأنه ارتفع بعد ذلك بمعدل 25% تقريباً في السنة ليصل إلى أكثر من مليار دولار في أواسط عقد الثمانينيات، وإلى نحو 2 مليار دولار في أواخره، ثم وصل في التسعينيات إلى ما يقارب 3 مليارات دولار، وأصبح يشكل نحو 20% من مجموع الصادرات الإسرائيلية (ماعدا الألماس). وتقوم إسرائيل بتصدير الأسلحة بشكل رئيسي إلى الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا

[1] وليد خوري، بترول شرق المتوسط: الأبعاد الجيوسياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2020، ص:54.
[2] محمود قعدان، الاقتصاد الاسرائيلي والايديولوجيا النيوليبرالية، مرجع سابق، ص:56.

الغربية، كسويسرا وألمانيا وبلجيكا وهولندا، وإلى كثير من البلاد الأفريقية. وفي أواخر التسعينيات، أصبحت الصين من الأسواق المهمة التي تستورد الأسلحة من إسرائيل. كذلك تشكل تركيا سوقاً مهمة، وخصوصاً بعد أن تم توقيع اتفاق التعاون العسكري بين البلدين في شباط/فبراير 1996، وبعد أن بدأت إسرائيل تقوم بعمليات تحديث دبابات أم 60 الأميركية التي يستعملها الجيش التركي. وفي أواخر القرن العشرين أخذت الهند تستورد من إسرائيل بعض أنظمة السلاح المتطورة، وقد تضاعف حجم استيرادها من الأسلحة الإسرائيلية بشكل متسارع حتى أصبحت في نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أكبر مستورد لها. وبلغ حجم استيرادها في سنة 2018 نصف صادرات إسرائيل تقريباً من الأسلحة (49%). وفي السنة نفسها احتلت إسرائيل المرتبة السابعة في العالم كمصدر للأسلحة[1].

وفي السنوات الأخيرة أصبحت إسرائيل عاصمة ما يعرف بصناعة «الأمن الوطني والمراقبة»؛ فبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لسنة 2001 في مدينة نيويورك، طرحت إسرائيل نفسها على أنها تملك أهم خبرة بمكافحة الإرهاب، وأنها قادرة على مساعدة أي دولة أُخرى في اكتساب الخبرة اللازمة بمقاومة الإرهاب وذلك عن طريق بيعها أحدث الأدوات الإلكترونية في الرصد والمراقبة وتدريب رجال أمنها على كل الأساليب الناجعة في مجالات مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق يوجد برنامج «تبادل حماة القانون الإسرائيلي–الأميركي» (United States–Israel Law Enforcement Exchange Program/LEEP) الذي ينظم دورات تدريبية في إسرائيل لرجال البوليس الأميركي لتعليمهم «كيف يحمون، بصورة أفضل، مجتمعاتهم من الهجمات الإرهابية.» وتستمر الدورة أسبوعين، يتم خلالها التدريب على استعمال الاستراتيجيات والتقنيات التي أتقنها رجال الأمن الاسرائيليون في مكافحة الإرهاب[2].

ثالثا: المقوم العسكري:

تحتل الصناعات العسكرية الاسرائيلية مكانا خاصا، فعلى مدى عقود توسعت شركات تصنيع الاسلحة مثل رافائيل ومؤسسة الصناعات الجوية الاسرائيلية (IAI) ومؤسسة الصناعات العسكرية (IMI). اما من

[1] ليلاخ بيتون، اسرائيل بالارقام، د.ن، اسرائيل، 2019، ص: 20.

[2] المرجع نفسه، ص: 33.

حيث حجم ومستويات الاسلحة المتطورة، فقد انتقلت اسرائيل من مرحلة انتاج الاسلحة النارية الاساسية الى انتاج الاسلحة المعقدة ذات المستوى التكنولوجي العالي[1].

بالرغم من حصول تقهقر في حالات الخطر الاقليمي تجاه اسرائيل، لاسيما مع تعمق الهزات الداخلية في عدد من الدول العربية المحيطة باسرائيل او حتى تلك البعيدة عنها؛ فعلى المستوى العسكري تقوم اسرائيل بتطوير قدرات الردع الموجهة نجو دول الاقليم، وعلى وجه الخصوص تجاه ايران، فالتلويح المستمر من طرف الصهاينة والاميركان بان الخطر الاكبر هو ايران كاف لبناء مثل هذه القدرات وتعزيزها اكثر فاكثر.

ويرى د. مئير الران، وهو عميد في الاحتياط ومدير برنامج الجبهة المدنية ونائي سابق لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية انه في ما يتعلق بالتهديدات الامنية، وخلافا للماضي، لم تعد دولة اسرائيل تواجه تهديدات وجودية بكل معنى الكلمة، وبرايه يمكن تعريف استمرار الصراع مع الفلسطينيين بانه تهديد وجودي، وثمة من يقول ان تحقيق البرنامج النووي الايراني يمكن ان يشكل خطرا وجوديا[2].

ولهذا تعمل اسرائيل على تطوير منظومات صواريخ بعيدة المدى ولديها جهاز دفاعي عصري، جاهزة للقيام بما يؤدي الى ردع ايران في المقدمة. الى جانب ذلك، تصب اسرائيل جل جهودها على تطوير منظومة الطائرات بدون طيار لتقوم بمهام محددة قد تستهدف منشآت حساسة في البعد الايراني. هذه الطائرات المتقدمة والمؤسسة على تكنولوجيا اسرائيلية واميركية عالية الجودة ستكون احد انواع الاسلحة غير البشرية، والتي ستلعب دورا بارزا في الحروب القادمة بين اسرائيل وايران، فصحيح ان الحروب بين اسرائيل ودول اخرى في جوارها لن تقع في المنظور القريب، ولكن هذا لا يعني الا تستعمل هذه الطائرات في حروبها ضد المقاومة في لبنان او في عدوان جديد على غزة وسوريا او حتى العراق.

وتعمل اسرائيل، وخصوصا في السنوات الخيرة، بوتيرة عالية لتحويل جيشها الى جيش يعتمد على منظومات محوسبة سايبرية، ولمواجهة اي اختراق، عززت شبكات جمع المعلومات الالكترونية بهدف

---

[1] انطوان شحلن، المشهد العسكري والامني الاسرائيلي في ظل التحديات الاقليمية، المركز الفلسطيني للدراسات، رام الله، 2017، ص:136.

[2] عاموس هارئيل، الخطر الايراني انتقل لمكان اخر، هآرتس، https://bit.ly/2PVmT7K، اخر زيارة(27-1-2023).

التصدي والحيلولة دون وقوع حادث من هذا القبيل. كما ان اسرائيل تسعى لامتلاك مجموعة من الغواصات الالمانية ذات المنظومات الحاسوبية المتقدمة جدا، الا ان ازمات فساد مالي في اسرائيل تحول دون تنفيذها، وتجدر الاشارة الى ان منظومة الغواصات المتقدمة هذه ستمكن اسرائيل من نقل عملية الردع الى مواقع بعيدة الاف الكيلومترات عن اسرائيل.

بمعنى آخر، نشر قدرات ردع اسرائيلية خارج المساحات التقليدية والمالوفة مقابل عدم توفر اي قوة ردع عربية في المنطقة، سوى الايرانيبة ربما. ويرى مراقبون ان اسرائيل ستستعمل كل انواع الاسلحة لردع ايران، وبالتالي لفرض هيمنتها العسكرية على المنطقة. لذا، يمكننا فهم بناء شبكة الردع الاسرائيلية بالاذرع الثلاثة، البرية والجوية والبحرية، بمنظومات اسلحة متقدمة تكنولوجيا. والجدير ذكره ان الجيش الاسرائيلي استكمل عام 2017 بناء مجمع المعلومات الكبير الذي يعني تجميع كل المعلومات الكبرى في موقع واحد وتحليلها واستنتاج ما يساعد على بناء الخطط والمشاريع، ويشكل التكامل بين مجمع المعلومات ومنظومة السايبر قوة دافعة للجيش الاسرائيلي لمواجهة اي خطر عسكري محتمل[1].

يحتل الجيش الإسرائيلي المرتبة الـ17 عالمياً، في قائمة أقوى جيوش العالم، لعام 2019. يصل عدد أفراد الجيش الإسرائيلي إلى 641 ألف جندي بينهم 445 ألف جندي في قوات الاحتياط و196 ألف جندي فاعل[2].

ومن حيث القوة الجوية يمتلك الجيش الإسرائيلي 565 طائرة حربية متنوعة، بينها 253 مقاتلة، و253 طائرة هجومية، و18 طائرة شحن عسكري، إضافة إلى 153 طائرة تدريب، و146 مروحية عسكرية منها 48 مروحية هجومية[3].

ولدى الجيش الإسرائيلي أكثر من 1634 دبابة و6540 مدرعة و650 مدفع ذاتي الحركة وأكثر من 300 مدفع ميداني، إضافة إلى 150 راجمة صواريخ.

---

[1] جوني منصور، حروب ساخنة وحروب باردة، مركز مدار، رام الله، 2018، ص: 151.

[2] عبد الله أمين،اسرائيل: بين العظمة و وهن القوة، حضارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2021، ص:45.

[3] المرجع نفسه، ص: 48.

أما من حيث القوة البحرية فيضم الأسطول البحري الإسرائيلي 65 قطعة بحرية منها 4 طرادات، و6 غواصات، إضافة إلى 34 سفينة دورية.

وبعد خطة "كيلع" و خطة "تيفن" و "عوز" و "جدعون" وصلنا اليوم الى خطة "تنوفا"، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2020 وتنتهي في عام 2024، تحل "تنوفا" محل خطة "جدعون"، التي قادها رئيس الأركان السابق، غادي إيزنكوت، وكان مركزها تعزيز القوات البرية، وتعزيز قدرة الجيش الإسرائيلي على الردع والنشاط التشغيلي في إطار (الحرب بين الحربين) التي تهدف إلى تآكل قدرات العدو. انتهى هذا الفصل وفتح الفصل الخاص بكوخافي، الذي سيشكل صورة جيش الدفاع الإسرائيلي في العقد القادم[1].

يرى شموئيل إيفن باحث في معهد بيغن – السادات للدراسات الاستراتيجية ان خطة " تنوفا " كانت ضروريةً لتحسين قدرات الجيش الإسرائيلي في ضوء التغيرات السلبية في المجال الأمني – خاصةً فيما يتعلق بمحور إيران وسوريا وحزب الله، في وقت الموافقة على خطة جدعون (2016)، كان هذا المحور منشغلاً أكثر بالحرب الأهلية في سوريا، وكان الاتفاق النووي مع إيران لا يزال سارياً . بالإضافة إلى التغييرات في كلتا المسألتين، اعتقد كوخافي أن هناك دروساً ومناهج معينةً يجب تنفيذها في الجيش الإسرائيلي [2].

في 26 يناير 2020، وافق وزير الجيش آنذاك نفتالي بينيت على خطة " تنوفا "، لكن تقرر أن المداولات داخل مجلس الوزراء من أجل الموافقة على خطة " تنوفا " لن تحدث إلا بعد الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة، في 13 فبراير 2020، أعلن الجيش الإسرائيلي : "بعد عملية متعمقة وشاملة،

---

[1] رامي أبو زبيدة، ما استراتيجية جيش الاحتلال للأعوام الـ 30 القادمة؟، موقع القدس الإخبارية، https://qudsn.net/post/153711/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%8430-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A9، آخر زيارة(26-1-2023).

[2] المرجع نفسه.

تنوفا، الخطة المتعددة السنوات الجديدة للجيش الإسرائيلي (2020 – 2024) التي تدور حول تكثيف فتك الجيش – في النطاق والدقة" .

تهدف الخطة في الأساس إلى جعل الجيش أكثر تكنولوجيةً وأشد فتكاً، وهو هدف وضعه كوخافي بعيد دخوله إلى منصبه الحالي، حيث صرح بعد استلامه المنصب بأنه سيعمل على جعل الجيش أكثر فتكاً، من خلال توسيع قوة النار التي يستعملها، وبصورة واسعة ومتعددة في البحر والجو واليابسة، وفي حرب السايبر والحرب الإلكترونية[1].

ويشكل الدفاع عن الحدود ركناً مركزياً في خطة كوخافي، غير أن خطته تعتمد على الاستثمار بالجيش بحيث يكون 70% للهجوم و30% للدفاع. ويشير محللون إسرائيليون إلى أن هذا التوجه قد لا ينسجم مع تصور نتنياهو حول رؤيته التي تركز في العقد القادم على السايبر، سلاح الجو والدفاع الجوي.

وفي عرضه لخطته الخمسية، قال كوخافي إن "تنفيذ الخطة متعددة السنوات "تنوفا" سوف يمكن الجيش الإسرائيلي من اكتساب قدرات كبيرة، فهي تعزز القوة الفتاكة للجيش، سواء في الحجم أو الدقة، وتخلق ظروفاً لتقصير مدة المعركة، والتحديات حولنا لا تعطينا الإمكانية للانتظار ولذلك وبرغم تعقد التعقيدات، فإن الخطة بدأت تنفذ[2] .

يشبه مفهوم التشغيل الذي تفرضه خطة كوخافي الجديدة إلى حد كبير الوثيقة التي كتبها عضو الكنيست بار – ليف وعوفر شيلح في بداية عام 2019، وهم أعضاء اللجنة الفرعية للجنة الشؤون الخارجية والدفاع، تحت عنوان " القوة البرية في جيش الدفاع الإسرائيلي في العقد المقبل".

تظهر الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عبر الخطط الأركانية التي تقر كل خمس سنوات، وترسم من خلالها أهداف السياسة العسكرية وآليات تطبيقها، ومجالات استخدام القوة، التي تتناسب مع طبيعة التحديات التي يواجها الكيان الصهيوني. وتلحظ كل خطة جديدة المتغيرات التي حدثت في المرحلة السابقة، والناجمة عن نتائج الحروب والتبدلات الجيوسياسيةً. في غضون عقدين خضعت تقريباً إلى خمس مراجعات متتالية، كان واضحاً فيها التركيز على التفوق الجوي، وانعكس ذلك تدريجياً على إهمال

---

[1] عبد الله أمين،اسرائيل: بين العظمة و وهن القوة، مرجع سابق، ص: 78.

[2] رامي أبو زبيدة، ما استراتيجية جيش الاحتلال للأعوام الـ 30 القادمة، مرجع سابق.

نسبي للقوات البرية؛ إذ سادت قناعة لدى القيادات العسكرية بأن المناورة والمعركة البرية تنتمي لحروب الماضي، ولهذا كان اهتمامهم الأكبر بتحديث وتقوية القوات الجوية، لتصبح أساس ومحور التحديث الفعلي في الجيش الإسرائيلي.

الخطط الصهيونية المتواصلة تؤكد ما تشكله المقاومة من حالة استنزاف للمقدرات الصهيونية على الصعيد البشري والمادي. وقد أثبتت المواجهة المباشرة قدرة المقاتلين المقاومين على مواجهة جيش العدو، على الرغم من العمل الدؤوب على استخلاص العبر. أبرز ما في الرؤية الاستخباراتية الإسرائيلية الراهنة هو عدم قدرة الاستخبارات العسكرية على ادعاء الوضوح في استشراف مجريات الأمور، والسبب في ذلك التغييرات المتسارعة في خريطة التهديدات في المنطقة التي من شأنها أن تؤدي إلى أخطاء في التقديرات الاستخباراتية، فلا رؤيا بعيدة المدى والحسابات رهن التطورات.

هكذا تمكنت هذه الدول الثلاث من التغلغل في قلب الشرق الاوسط بفضل تطورها العسكري والاقتصادي وموقعها الفريد والتقدم التكنولوجي فيها، مستغلة الارضية الخصبة التي توفرها الدول العربية لها في هذا المجال لناحية هشاشة الموسسات وضعف التنظيم الهيكلي فيها ناهيك عن كون السلطة لا تحظى بشرعية كاملة فدائما ما نجد الشعوب في اتجاه والحكام في اتجاه. فالدول العربية هي عبارة عن مجتمعات متنوعة عرقية ومذهبية وطائفية دائما ما تشعر بالقلق والخوف من المكونات والدول الاخرى ما خلق نوعا من ضعف الانتماء وطمس للهوية الوطنية، حيث تستنجد هذه المكونات بهذه الدول الاقليمية بهدف الشعور بالامان وفرض نوع من توازن القوى مع المكونات او الدول الاخرى.

المبحث الثاني: مقارنة قوة الدول والسيناريوهات المتوقعة

بعد احصاء عناصر القوة المادية وفروعها والمؤشرات الدالة عليها للدول قيد الدراسة، والمتمثلة في القدرة الاقتصادية والعسكرية والحيوية والاتصالية، وكذلك بعد احصاء عناصر القوة المعنوية وفروعها والمؤشرات الدالة عليها، والمتمثلة بالارادة الوطنية والقدرة الدبلوماسية والقدرة السياسية، سنقوم الان بعملية القياس وذلك بتحويل الاوزان الى ارقام حتى تسهل عملية المقارنة بين هذه القدرات للدول قيد الدراسة، وذلك بالاستناد الى معادلة كلاين المعدلة من قبل جمال زهران كما اشير فيما سبق.

المطلب الاول: قياس عناصر القوة المادية للدول قيد الدراسة

اولا: قياس القدرة الحيوية:

تضمنت القدرة الحيوية عنصرين اساسيين؛ هما الخصائص البشرية والوجود الاقليمي. وتضمن الاول 7 عناصر اما الثاني فتضمن 3، وبعد قياس الاوزان وتحويلها الى ارقام وفق معادلة جمال زهران، توصلنا الى ترتيب الدول قيد الدراسة على النحو التالي:

الترتيب	الدول	وزن الخصائص البشرية	وزن الوجود الاقليمي	الوزن
1	تركيا	ثالث	اول	175
2	اسرائيل	اول	ثالث	100
3	ايران	ثاني	ثاني	50

تتضمن الخصائص البشرية 7 عناصر وهي: المستوى التعليمي، المستوى الصحي، نسبة المشاركة في العمل، درجة التكامل الثقافي والوطني، حجم الخدمات المقدمة للسكان، حجم السكان، وكثافة السكان.

اما عنصر الوجود الاقليمي فيتضمن: طبيعة الموقع الجغرافي ومدى التحكم في ممرات او مضائق، مساحة الدولة، ونصيب الفرد من الموارد المائية.

الجدول رقم1-1:

الدولة	المستوى التعليمي(1)		المستوى الصحي(2)		نسبة المشاركة في العمل(3)	حجم خدمات الدولة للسكان(4)	
	نسبة الالتحاق الاجمالي بالتعليم	معدل معرفة القراءة والكتابة	سنوات العمر المتوقعة بعد الستين(بالسنوات)	الاطباء(لكل 10 الاف من السكان)		نسبة الانفاق على التعليم%	نسبة الانفاق على الصحة%

	في جميع المراحل	فوق 15 سنة					
تركيا	71.5	94.9	20.9	17.7	50.1	2.9	5.6
ايران	74.5	84.3	19.9	8.9	45.1	3.7	6.7
اسرائيل	94	97.8	24.3	33.5	63.5	5.6	7.2

بيانات العمود رقم 1،2،3و4: تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك، 2020.

احتلت اسرائيل المرتبة الاولى في المستوى التعليمي والمستوى الصحي ونسبة المشاركة في العمل وكانت المرتبة الثانية من نصيب تركيا واتت ايران في المركز الثاث.

احتلت اسرائيل المرتبة الاولى في حجم خدمات الدولة للسكان ثم اتت ايران ثانية وتذيلت تركيا الترتيب في المركز الثالث.

الجدول رقم 1-2:

الدولة	درجة التكامل الثقافي والوطني(5)		
	التوزيع الديني%	التوزيع العرقي%	التوزيع اللغوي%
تركيا	مسلمون 99.8، آخرون 0.2	اتراك 75، اكراد 18، 7 اقليات	تركية، كردية، اقليات
ايران	مسلمون 99.4، آخرون 0.6	فرس 61، اذرية 16، اكراد 10، بلوش 4، آخرون 9	فارسية، اذرية، تركية، كردية، بلوشية، عربية...

اسرائيل	يهود 75، مسلمون 17.5، آخرون7.5	يهود 75، عرب حوالي 15	عبرية، عربية

Central Intelligence Agency, The CIAWorld Factbook, Skyhorse Publishing, NewYork, 2019.

احتلت تركيا المرتبة الاولى في درجة التكامل الوطني والثقافي ثم اسرائيل فايران.

الجدول رقم 1-3:

الدولة	حجم السكان(مليون نسمة)(6)	كثافة السكان في كم2 (7)	طبيعة الموقع الجغرافي ومدى التحكم في ممرات او مضائق(1)	مساحة الدولة كم2 (2)	نصيب الفرد من الموارد المائية(الاف الامتار المكعبة)(3)
تركيا	85	101.7	البوسفور، الدردنيل	783562	2946
ايران	87	48.7	مضيق هرمز	1648195	1638
اسرائيل	9.4	372.7	_	21640	91.2

بيانات العمود رقم 3،7،6: تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مرجع سابق.

احتلت ايران المركز الاول في حجم السكان ثم جاءت تركيا في المرتبة الثانية بفارق بسيط عن ايران، واحتلت اسرائيل المركز الثالث بفارق كبير جدا عن ايران وتركيا.

اما كثافة السكان الذي هو عنصر سلبي، اي كلما قلت الكثافة كان مؤشر على قوة الدولة، فاحتلت اسرائيل المركز الاول واتت تركيا ثانية وايران ثالثة.

وبالانتقال الى عناصر الوجود الاقليمي، احتلت تركيا المركز الاول في عنصرين هما طبيعة الموقع الجغرافي ومدى التحكم في ممرات او مضائق ونصيب الفرد من الموارد المائية، واتت خلفها ايران في العنصرين وقبعت اسرائيل في المركز الثالث.

احتلت ايران المركز الاول من حيث المساحة بفارق كبير عن تركيا التي كانت ثانية وبفارق مهول عن اسرائيل الثالثة.

بناء على ما تقدم نجد ان اسرائيل اتت في المرتبة الاولى في عنصر الخصائص البشرية ثم ايران فتركيا وكانت النتائج على الشكل التالي: اسرائيل اولى في 4 عناصر، ثانية في عنصر، وثالثة في عنصرين. ايران اولى في عنصرين، ثانية في عنصر، وثالثة في4 عناصر. تركيا اولى في عنصر، ثانية في خمسة عناصر، وثالثة في عنصر.

اما في عنصر الوجود الافليمي تقدم نجد ان تركيا اتت في المرتبة الاولى ثم ايران فاسرائيل وكانت النتائج على الشكل التالي: تركيا اولى في عنصرين وثانية في عنصر. ايران اولى في عنصر وثانية في عنصرين. اسرائيل ثالثة في ثلاث عناصر.

وعليه احتلت تركيا المركز الاول في المقوم الحيوي وبفارق بسيط عن اسرائيل الثانية واتت ايران ثالثة.

ثانيا: قياس القدرة الاتصالية:

تضمنت القدرة الاتصالية ثلاثة عناصر وهي: نسبة عدد خطوط الهاتف النقال الى عدد السكان، نسبة عدد مستخدمي شبكة الانترنت الى عدد السكان، ومدى امتلاك الدولة لاقمار صناعية. وبعد القياس، توصلنا الى ترتيب الدول قيد الدراسة على النحو التالي:

ترتيب الدول	الدول	الوزن
1	اسرائيل	175
2	تركيا	100
3	ايران	50

الجدول رقم 2-1:

الدولة	نسبة عدد المحمول للسكان(لكل 100 ساكن)(1)	نسبة مستخدمي الانترنت الى السكان(2)	مدى امتلاك الدولة لاقمار صناعية(3)
تركيا	92	56.6	5
ايران	85	30.1	1
اسرائيل	120	76.8	6

بيانات العمود رقم 1،2و3: Central intelligence Agency, The CIAWorld Factbook , op.cit.

Parviz Tarikhi, The Iranian spave endeavor: Ambitions and Reality, springer praxis, 2016, p: 314.

موقع النتدى العربي للدفاع والتسلح، https://bit.ly/2QQKZjW، آخر زيارة: (27_1_2023).

احتلت اسرائيل المركز الاول في العناصر الثلاث، واحتلت تركيا المركز الثاني في العناصر الثلاث ايضا، بينما احتلت ايران المركز الثالث. وعليه، تفوقت اسرائيل على منافسيها في القدرة الاتصالية ولحقتها تركيا فايران.

ثالثا: قياس القدرة العسكرية:

تضمنت القدرة العسكرية 7 عناصر، وقد نتج عن قياس هذه العناصر، باتباع خطوات الحساب المشار اليها آنفا، الترتيب التالي:

الترتيب	الدولة	الوزن
1	اسرائيل	175
2	تركيا	100
3	ايران	50

وكانت عناصر القدرة العسكرية هي:

- حجم الصادرات العسكرية.

- القدرة النووية والكيماوية.
- حجم القوات المسلحة.
- حجم الانفاق العسكري العام ونصيب الجندي.
- نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي.
- نسبة القوات الفعلية الى السكان.
- حجم ونوعية الاسلحة التقليدية.

الجدول رقم 3-1:

الدولة	حجم الصادرات العسكرية(1)	القدرة النووية والكيماوية(2)	حجم القوات المسلحة(بالالف)(3)	حجم الانفاق العسكري العام ونصيب الجندي(4)	
				الحجم(مليار$)	نصيب الجندي(الف $)
تركيا	2	نووي+كيماوي	889	14.9	0.5
ايران	-	نووي+كيماوي	873	10.2	0.25
اسرائيل	7.7	نووي+كيماوي	641	17.1	2.4

بيانات العمود رقم 1 و 2: امين الايوبي، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي،مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2017، ص:490-491.

بيانات العمود رقم 3 و 4: The International Institute of Strategic Studies(IISS), The Military Balance 2018, IISS, London, p: 148, 327, 328, 333.

احتلت اسرائيل المركز الاول في حجم الصادرات العسكرية، تلتها تركيا، اما ايران فنظرا للحظر المفروض عليها فلا يمكن قياس صادراتها على هذا المستوى.

احتلت اسرائيل المركز الاول في القدرات النووية والكيماوية حيث تمتلك بين 75-400 راس نووي، تلتها ايران ثم تركيا.

احتلت تركيا المركز الاول في حجم القوات المسلحة بفارق بسيط عن ايران وتذيلت اسرائيل الترتيب.اما في حجم الانفاق العسكري ونصيب الجندي فاحتلت اسرائيل ايضا المركز الاول وتبعتها تركيا ثم ايران.

الجدول رقم 3-2:

الدولة	نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي%(5)	نسبة القوات الفعلية الى السكان%(6)	حجم ونوعية الاسلحة التقليدية(7)
تركيا	1.9	2.14	3200 دبابة،9500 مدرعة،1067 طائرة، 196 قطعة بحرية
ايران	2.2	2.3	2760 دبابة، 2900مدرعة،414 طائرة، 400 قطعة بحرية
اسرائيل	6	4.8	1634 دبابة، 6540مدرعة،506 طائرات، 65 قطعة بحرية

بيانات العمود رقم 5 و 6: IISS, Ibid, p: 362, 401.

وبالانتقال الى نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة القوات الفعلية الى السكان، نرى ان اسرائيل اتت اولى وبعدها تركيا ثانية وايران ثالثة.

من خلال ما تقدم، نجد ان اسرائيل اتت في المركز الاول بعد احتلالها المركز الاول في خمسة عناصر هي الصادرات العسكرية، والقدرة النووية والكيمتوية حيث ان اسرائيل هي الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي في الشرق الاوسط، وحجم الانفاق العسكري ونسبة القوات الفعلية اللى السكان. وتلتها تركيا ثانية، والتي احتلت المركز الاول في عنصرين هما حجم القوات المسلحة والقدرات القتالية الرئيسية. اما ايران فاحتلت المركز الثالث رغم احتلالها المركز الثاني في عنصرين هما حجم القوات المسلحة والقدرات القتالية الرئيسية.

رابعا: قياس القدرة الاقتصادية

بعد قياس القدرة الاقتصادية وعناصرها الفرعية المتمثلة في 9عناصر ومؤشرات، وبالاستناد الى المعادلة المعتمدة، توصلنا الى الترتيب التالي:

الترتيب	الدولة	الوزن
1	ايران	175
2	تركيا	100
3	اسرائيل	50

وكانت عناصر القدرة الاقتصادية التي تم قياسها هي: حجم الناتج المحلي الاجمالي ، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، القاعدة الصناعية، معدل النمو السنوي للانتاج، حجم انتاج مصادر الطاقة، حجم احتياطي مصادر الطاقة، حجم الاراضي المزروعة، حجم الاراضي الصالحة للزراعة، ومتوسط الانتاج السنوي للحبوب.

الجدول رقم 4-1:

الدولة	حجم الناتج المحلي الاجمالي(مليار$)(1)	متوسط نصيب الفرد من الناتج	القاعدة الصناعية(3)	معدل النمو السنوي للانتاج(4)

		المحلي الاجمالي($)(2)			
			حجم انتاج الدولة من الصلب(الف طن)	نصيب الصناعة من الناتج الاجمالي%	
تركيا	934.2	12590	28456	28.2	4.5
ايران	434.5	6470	30003	39.6	4.6
اسرائيل	308.4	36030	300	20.3	5.2

بيانات العمود رقم 1،2، 3 و4: : تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مرجع سابق.

البنك الدولي، https:/bit.ly/310Tsb7، آخر زيارة(1-2-2023).

STEEL STATISTICAL YEARBOOK 2019, World Steel Association, Belgium, p:21.

احتلت تركيا المركز الاول في حجم الناتج المحلي واتت خلفها ايران ثم اسرائيل.

احتلت اسرائيل المقدمة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وهذا عائد لحجم سكانها القليل بالمقارنة مع تركيا الثانية وايران الثالثة.

تربعت ايران على المركز الاول في عنصر القاعدة الصناعية وتلتها تركيا ثم اتت اسرائيل في المركز الاخير وهذا عائد لمساحتها الصغيرة مقارنة بايران وتركيا.

احتلت اسرائيل المركز الاول في معدل النمو السنوي للانتاج وتلتها ايران ثم تركيا.

الجدول رقم 4-2:

الدولة	حجم انتاج مصادر الطاقة(5)		حجم احتياطي مصادر الطاقة(6)	
	بترول خام(الف طن متري)	غاز طبيعي(الف طن متري)	بترول خام(مليار برميل)	غاز طبيعي(تريليون متر مكعب)
تركيا	22.6	-	0.296	0.006

ايران	106.3	23.5	157.8	34.02
اسرائيل	14.7	-	0.013	0.2

بيانات العمود رقم 5 و 6: Energy Statistical yearbook 2018, UN, New York, 2018, p: 335.

BP Statistical Review of World Energy 2018, British Petroleum co, 2018, p: 8.

احتلت ايران المركز الاول في حجم مصادر الطاقة وحجم احتياطي مصادر الطاقة بشقيه النفطي والغازي، ، واتت تركيا ثانية بفارق ضئيل عن اسرائيل الثالثة.

الجدول رقم 4-3:

الدولة	حجم الاراضي المزروعة(الف هكتار)(7)	حجم الاراضي الصالحة للزراعة(الف هكتار)(8)	متوسط الانتاج السنوي للحبوب(الف طن)(9)
تركيا	37000	38561	34684
ايران	22000	45954	26203
اسرائيل	1000	537	3842

بيانات العمود لاقم 7، 8 و 9: Food and Agriculture Organization{FAO}, FAO Statistical; pocketbook 2018, Roma, 2018, P: 125-126.

تمتلك تركيا النسبة لاكبر من الاراضي المزروعة ومتوسط الانتاج السنوي للحبوب ويمكن نفسير هذا بكونها تعتمد على الصادرات الزراعية في اقتصادها، ثم ايران ثانية واسرائيل ثالثة.

تمتلك ايران النسبة الاكبر من الاراضي الصالحة للزراعة وهذا عائد لمساحتها الشاسعة ثم تركيا ثانية واسرائيل بعيدة جدا عنهما في المركز الثالث.

من خلال وزن العناصر الاقتصادية احتلت ايران المركز الاول باحتلالها المرتبة الاولى في 4عناصر اي حوالي 50% من اجمالي عناصر القياس، حيث كانت الاولى في العناصر التالية: القاعدة الصناعية، حجم انتاج مصادر الطاقة، حجم احتياطي مصادر الطاقة وحجم الاراضي الصالحة للزراعة.

واحتلت تركيا المرتبة الثانية في وزن العناصر الاقتصادي بعد ان اتت في المركز الاول في 3 عناصر هي: حجم الناتج المحلي، حجم الاراضي المزروعة وتوسط الانتاج السنوي للحبوب. وتذيل اسرائل الترتيب في وزن العناصر الاقتصادية بعد ان احتلت المركز الاول في عنصرين فقط من اصل 9 وهي: معدل النمو السنوي للانتاج ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وهذا دليل ان المستوى المعيشي للفرد في المجتمع الاسرائيلي مرتفع.

من خلال حساب اوزان المقومات المادية للدول قيد الدراسة بمختلف فروعها وعناصرها والمؤشرات الدالة عليها وبالاعتماد على معادلة كلاين المعدلة من قبل جمال زهران توصلنا الى ما يلي:

الترتيب	الدولة	القدرة الحيوية	القدرة الاتصالية	القدرة العسكرية	القدرة الاقتصادية	المجموع
1	اسرائيل	(2)100	(1)175	(1)175	(3)50	(1)500
2	تركيا	(1)175	(2)100	(2)100	(2)100	(2)475
3	ايران	(3)50	(3)50	(3)50	(1)175	(3)325

احتلت اسرائيل المركز الاول فيما يتعلق بقياس العناصر المادية، حيث احتلت المركز الاول قي القدرة الاتصالية والعسكرية. واحتلت تركيا المركز الثاني في العناصر المادية، واحتلت المركز الاول في القدرة الحيوية. اما ايران فاتت ثالثة على الرغم من احتلالها المركز الاول في القدرة الاقتصادية.

المطلب الثاني: قياس عناصر القوة المعنوية للدول قيد الدراسة

في هذا المطلب سنتطرق لقياس عناصر القوة المعنوية والتي تنقسم على ثلاثة عناصر رئيسية وهي القدرة السياسية، الارادة الوطنية والقدرة الدبلوماسية. وكل عنصر كما سبق وان تحدثنا عنه ينقسم الى عناصر فرعية، وبعد احصاء عناصر القوة المعنوية وفروعها والمؤشرات الدالة عليها وفق معادلة كلاين المعدلة من قبل جمال زهران توصلنا الى مقارنة الدول قيد الدراسة على الشكل التالي:

اولا: القدرة السياسية:

بعد اتمام جمع المعلومات واحصائها لعناصر القدرة السياسية الاربعة، تمت عملية القياس وهذا باتباع جميع مراحل القياس والخطوات المنهجية سالفة الذكر:

ترتيب الدول	الدول	الوزن
1	اسرائيل	0.75
2	تركيا	0.5
3	ايران	0.25

وتضمنت القدرة السياسية 4 عناصر اساسية وهي: مستوى الحريات العامة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان والثقة في حكومة البلد.

الدولة	مستوى الحريات العامة(1)		الاستقرار السياسي وغياب العنف(0،2)(احسن قيمة هي القيمة العالية)(2)	نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان(3)	الثقة في حكومة البلد(4)
	شكل الحكم والتعددية السياسية(0،10)(احسن قيمة هي القيمة العالية)	الحقوق السياسية(1،7)(1 اقل حرية و 7 اكثر حرية)			
تركيا	5.12	5	1.08	71	49
ايران	1.98	2	1	63.8	75
اسرائيل	7.63	7	0.8	72	44

بيانات العمود رقم 1،2،3 و 4: The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy 2018, The Economist Intelligence Unit, London, p: 4,6,8.

موقع معطيات الاطلس العالمي، https://bit.ly/2MyGr3g، آخر زيارة (2-2-2023).

تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مرجع سابق.

احتلت اسرائيل المرتبة الاولى في مستوى الحريات العامة وفي المرتبة الثانية كانت تركيا بينما ايران كانت في المرتبة الاخيرة. وتم قياس شكل الحكم والتعددية السياسية والحريات المدنية وحقوق الانسان.

اما في عنصر الاستقرار السياسي وغياب العنف فاحتلت تركيا المرتبة الاولى وجاءت ايران ثانية واسرائيل ثالثة.

احتلت اسرائيل الاول في نسبة المشاركة في انتخابات البرلمان اما تركيا الثانية وايران الثالثة.

تربعت ايران على المركز الاول في عنصر الثقة في حكومة البلد واحتلت تركيا المركز الثاني وتذيلت اسرائيل الترتيب.

بناء على ذلك احتلت اسرائيل المركز الاول في القدرة السياسية، وجاءت اولى في عنصر المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان ومستوى الحريات العامة وهذا يعود للتركيبة البشرية التي تتميز بها اسرائيل من المهاجرين الاوروبيين، بينما احتلت المركز الاخير في عنصر الثقة في حكومة البلد وهذا عائد للوعود المقدمة لاسيما في الشق الامني. اما تركيا فاحتلت المرتبة الثانية على الرغم من حصولها على المركز الاول في عنصر الاستقرار السياسي وغياب العنف. واحتلت ايران المركز الاخير في القدرة السياسية وهذا راجع لطبيعة الحكم في ايران.

ثانيا: الارادة الوطنية:

تم قياس الارادة الوطنية من خلال 3 عناصر وهي القيادة السياسية والاهداف الاستراتيجية والقاعدة العلمية، وقد توصلنا الى الترتيب التالي:

الترتيب	الدول	الوزن
1	اسرائيل	0.75
2	ايران	0.5
3	تركيا	0.25

الجدول رقم 2-1(القيادة السياسية):

الدولة	القدرة على تعبئة الموارد الذاتية(1)	درجة الاستجابة للاحتياجات الاساسية للشعب(2)
	نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج الاجمالي	متوسط عمر المواطن
تركيا	29.3	30.1
ايران	39.9	29.5
اسرائيل	20.1	30.1

بيانات العمود رقم 1و2: تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مرجع سابق.

الجدول رقم 2-2(الاهداف الاستراتيجية):

الدولة	درجة الاعتماد على الذات(1)		درجة الدولة في التنمية البشرية والفساد(2)		درجة الانكشاف والتبعية(3)	
	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي	صافي الميزان التجاري(مليار $)	ترتيب الدولة في التنمية البشرية	درجة مؤشر مدركات الفساد(احسن قيمة هي القيمة العالية)(0،2)	نسبة اجمالي الصادرات الى الناتج المحلي	نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الناتج المحلي
تركيا	43.8	36.9-	72	1	23.7	1.5
ايران	1.3	18.2	69	1.5	23.4	0.48
اسرائيل	65.8	7.3-	18	0.6	32.4	1.95

بيانات العمود رقم 1، 2و3: البنك الدولي، https://bit.ly/1ltl4dt، آخر زيارة(3-2-2023).

Economic Data by Region and Country, FocusEconomics, https://bit.ly/2XT6G60, last visit (3-2-2023).

تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مرجع سابق.

الجدول رقم 2-3(حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي):

الدولة	نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج الوطني(1)	نسبة الصادرات مرتفعة التقنية من اجمالي صادرات السلع(2)	اجمالي عدد الاعمال المنشورة في مجال البحث العلمي(3)	عدد العلميين والمهندسين لكل مليون من السكان(4)
تركيا	0.86	1.94	1276	1291
ايران	0.25	1.52	3060	873
اسرائيل	4.2	16.01	3984	9247

بيانات العمود رقم 1،2 و 3: موقع معطيات الاطلس العالمي، https://bit.ly/2MyGr3g، آخر زيارة (2-2-2023).

Statistical yearbook 2018, UN, New York, 2018, p:356

احتلت ايران المركز الاول في عنصر القيادة السياسية وتلتها تركيا في المركز الثاني واسرائيل ثالثة.

احتلت اسرائيل المرتبة الاولى في عنصر الاهداف الاستراتيجية اما المرتبة الثانية فكانت من نصيب تركيا وفي المرتبة الاخيرة اتت ايران. اما في حجم القاعدة العلمية كخيار استرايجي فكانت المرتبة الاولى من نصيب اسرائيل اما المرتبة الثانية فكانت لايران وتذيلت تركيا الترتيب.

بناء على ما تقدم جاءت اسرائيل اولى في عنصر الارادة الوطنية واحتلت المركز الاول في عنصري الاهداف الاستراتيجية والقاعدة العلمية كخيار استراتيجي باعتبارها دولة متقدمة تكنولوجيا وذات كفاءات عالية، واحتلت ايران المركز الثاني على الرغم من احتلالها المركز الاول في عنصر القيادة السياسية باعتبارها تتمتع بنظام سياسي فريد من نوعه، اما تركيا فكانت ثالثة في هذا العنصر وهذا لا يعني بان تركيا متخلفة في هذا المجال ولكن مستويات اسرائيل وايران هي الاعلى لا غير.

ثالثا: القدرة الدبلوماسية:

امكن قياس عنصر القدرة الدبلوماسية من خلال عنصرين فرعيين هما عدد البعثات الدبلوماسية الخارجية للدولة وعدد البعثات الدبلوماسية الداخلية للدول وهو حجم التمثيل الاجنبي لدى الدولة قيد الدراسة. وقد خلص قياس هذا العنصر الى الترتيب التالي:

الترتيب	الدول	الوزن
1	تركيا	0.75
2	ايران	0.5
3	اسرائيل	0.25

الجدول رقم 3-1:

الدولة	عدد البعثات الدبلوماسية الخارجية للدولة(1)	وعدد البعثات الدبلوماسية الداخلية للدول(حجم التمثيل الاجنبي لدى الدولة قيد الدراسة)(2)
تركيا	234	166
ايران	132	132
اسرائيل	180	81

بيانات الجدول رقم 1 و 2: موقع وزارة الخارجية التركية، https://bit.ly/2Z87HXZ، آخر زيارة(3-2-2023).

موقع وزارة الخارجية الايرانية، https://bit.ly/2R1HLKV، آخر زيارة(4-2-2023).

تم احصاء السفارات والقنصليات الاسرائيلية من،https://bit.ly/2Wkm6yk ، آخر زيارة(4-2-2023).

احتلت تركيا المركز الاول في عدد البعثات الدبلوماسية الخارجة تلتها اسرائيل ثم ايران. وبالمثل، احتلت تركيا المركز الاول في عدد البعثات الدبلوماسية الداخلية للدول تلتها ايران ثم اسرائيل. وهكذا جاءت تركيا اولى في القدرة الدبلوماسية تلتها ايران ثانية واسرائيل ثالثة.

من خلال حساب اوزان المقومات المعنوية للدول قيد الدراسة بمختلف فروعها وعناصرها والمؤشرات الدالة عليها وبالاعتماد على معادلة كلاين المعدلة من قبل جمال زهران توصلنا الى ما يلي:

الترتيب	الدولة	القدرة السياسية	الارادة الوطنية	القدرة الدبلوماسية	المجموع
1	اسرائيل	0.75(1)	0.75(1)	0.25(3)	1.75(1)
2	تركيا	0.5(2)	0.25(2)	0.75(1)	1.5(2)
3	ايران	0.25(3)	0.5(2)	0.5(2)	1.25(3)

احتلت اسرائيل المركز الاول فيما يتعلق بقياس العناصر المعنوية، حيث احتلت المركز الاول قي القدرة السياسية والارادة الوطنية اما في القدرة الدبلوماسية فقد جاءت ثانية وهذا راجع لطابع الدولة باعتبارها تستمد شرعيتها الوجودية من خارج المنطقة التي تتواجد بها. واحتلت تركيا المركز الثاني في العناصر المعنوية على الرغم من احتلالها المركز الاول في القدرة الدبلوماسية. اما ايران فاتت ثالثة عند قياس العناصر المعنوية ايضا، والجدير ذكره انها احتلت المركز الثاني في عنصر الارادة الوطنية وهذا راجع للتحديات التي ترفعها ايران وشعار الاقتصاد المقاوم.

الناتج النهائي لقياس وترتيب قوة الدول قيد الدراسة:

من خلال حساب الاوزان لكل من العناصر المادية والمعنوية بمختلف عناصرها وفروعها والمؤشرات الدالة عليها، توصلنا الى ترتيب ومقارنة قوة الدول قيد الدراسة وذلك بالاستناد الى معادلة كلاين المعدلة من قبل جمال زهران والتي تقوم على ضرب مجموع اوزان العناصر المادية في مجموع اوزان العناصر المعنوية حتى نتوصل الى القوة الشاملة للدول قيد المعالجة. بمعنلى آخر، قوة الدولة الشاملة: (مجموع اوزان العناصر المادية) x (مجموع اوزان العناصر المعنوية)

الترتيب	الدولة	المجموع(مادي)	المجموع(معنوي)	وزن قوة الدولة الشاملة	الوزن نسبة مئوية
1	اسرائيل	500	1.75	875	43.9
2	تركيا	475	1.5	712	35.7
3	ايران	325	1.25	406	20.4

- احتلت اسرائيل المركز الاول بوزن 875 وبنسبة 43.9 من اجمالي اوزان قوة الدول واحتلت المركز الاول في وزن العناصر المادية وكذلك في وزن العناصر المعنوية.
- احتلت تركيا المركز الثاني بوزن 712 وبنسبة 35.7 من اجمالي اوزان قوة الدول واحتلت المركز الثاني في وزن العناصر المادية وكذلك في وزن العناصر المعنوية.
- احتلت ايران المركز الثاني بوزن 406 من اجمالي اوزان قوة الدول واحتلت المركز الثالث في وزن العناصر المادية وكذلك المعنوية.

وما يمكن ملاحظته ان اسرائيل وتركيا متقاربتان جدا في مجموع المقومات المادية ومجموع المقومات المعنوية وهذا يعني بان تركيا قد تتفوق على اسرائيل لو عملت اكثر على تطوير احدى المقومات، بينما نجد ايران بعيدة نسبيا عن اقرانها وهذا سببه الحظر المفروض على ايران وفي حالة رفع الحظر عنها قد تقترب من تركيا واسرائيل او حتى تتفوق عليهم.

ما يستدعي الذكر ختاما، ان الدول الثلاثة تهتم بالعنصر البشري وتستثمر فيه ولاسيما في المجال التقني والتكنولوجي وخاصة اسرائيل، لان هذه الاخيرة ليس لديها من مقومات كما لايران وتركيا كالمساحات الشاسعة او العنصر الديموغرافي الذي يعتبر المحرك الرئيسي للدولة، ولم نتفاجئ عندما احتلت ايران المركز الاول في المقوم الاقتصادي اذ يعتمد اقتصادها على النفط والثروات الباطنية الموجودة لديها. وبالمقابل نجد ان تركيا بالرغم من مساحتها الشاسعة الا انها تفتقر للثروات النفطية مم جعلها تتجه نحو الصناعة والزراعة، وعلى الجانب الآخر نجد ان اسرائيل تهتم بالزراعة بالرغم من صغر مساحتها الا انها عوضتها بالتقنيات المستخدمة في الزراعة ناهيك عن انها تلجأ الى الاستثمار الزراعي لدى دول اخرى كما فعلت مع تركيا من خلال استثمار مشترك بينهما.

وعلى الرغم من تفوق اسرائيل على الورق مقارنة مع تركيا وايران، الا ان السبب يعود الى الدعم الذي تتلقاه من الولايات المتحدة والغرب من جهة، والى الحظر المفروض على ايران والعقوبات الاقتصادية على تركيا من جهة اخرى. ومع هذا نجد ان ايران تؤثر على دول حليفة لها مثل اليمن(الحوثيين) ولبنان(حزب الله) والعراق(الفصائل) و سوريا وتنفذ اجنداتها فيها متفوقة بتاثيراتها على تركيا واسرائيل، ما قد يغير في الموازين لاسيما في ضوء الانقسامات الداخلية الحادة التي بدات تظهر للعلن في اسرائيل.

المطلب الثالث: انعكاسات الناتج النهائي للقوة على مستقبل المنطقة

ان قياس قوة الدول ونتائج القياس، سواء القدرات المعنوية او القدرات المادية، وان كانت تعني شيء فهي لا تعني كل شيء.

كل شيء متغير، وكل علاقة متقلبة، والثابت الوحيد هو التغير والعلاقات الهشة....لا توجد استراتيجيات متسقة ولا تحالفات صلبة، فقط علاقات سائلة تتغير بين عشية وضحاها وتحالفات مؤقتة قائمة على مواجهة اخطار مشتركة.....هذه هي حالة الشرق الاوسط.

بعد هزيمة السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الاولى دخل الشرق الاوسط في اضطرابات بين استقلال او تبعية ولمن تكون هذه التبعية. اليوم، وبعد اكثر من مئة عام، لا يزال الشرق الاوسط مضطرب، واهم اسباب الاضطراب هو انسحاب الاميركان من دورهم كشرطي العالم وانكفائهم، وهذا ما دفع بدول المنطقة للبحث عن بدائل لتامين امنها القومي في مرحلة ما بعد الولايات المتحدة الاميركية.

هناك تشابه مثير للدهشة بين ما يحصل اليوم وما حصل قبل 100 عام، فقبل 100 عام كان هناك جدال داخل الولايات المتحدة بين جهتين، الاولى تريد انخراط الولايات المتحدة في السياسة العالمية والثانية رافضة ، وهو الجدال نفسه اليوم.

فالشرق الاوسط على مدار تاريخه كان يعيش تحت حكم قوة مركزية تضبط حركة وايقاع الدول الموجودة فيه، ولكن هذه القوة المركزية انحسرت قوتها على مدار مئة عام والنتيجة ان الشرق الاوسط يعيش لاول مرة في تاريخه دون قوة مركزية تضبط حركته. فالعرب قبل الحرب العالمية كانوا تحت سلطة العثمانيين وبعد انهيار السلطنة العثمانية عقب الحرب العالمية الاولى شهد الشرق الاوسط اول تحول درامي نحو الفراغ وحلت بريطانيا وفرنسا مكان العثمانيين وحكموا الشرق الاوسط تحت ما يسمى سايكس بيكو.
التحول الثاني كان بعد تراجع نفوذ الدول الغربية عقب الحرب العالمية الثانية حيث بدات الدول العربية تحصل على استقلالها من خلال انظمة شمولية مركزية جميعها كانت، بشكل او بآخر، متحالفة مع الولايات المتحدة او الاتحاد السوفياتي. اما التحول الثالث فكان بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 وتفرد الولايات المتحدة كقطب اوحد في النظام العالمي معلنة اندثار الثنائية القطبية. التحول الرابع، والذي نعيش في ظله، بدأ مع الازمة الاقتصادية عام 2007 و 2008 مع تراجع نفوذ الولايات المتحدة في احكام سيطرتها على الشرق الاوسط، وبلغ ذروته بعد ما يسمى بالربيع العربي وانهيار الكثير من الانظمة الشمولية.

النظام العالمي في حالة فوضى، كما ان هيمنة سياسة القوة وسيطرتها على مقدرات العالم المادية والبشرية وعدم احترامها لميثاق الامم المتحدة ولا لقواعد القانون الدولي عمل على زيادة الفوضى العالمية التي لن تنحصر داخل الدول الفقيرة والبائسة، بل ستصل الى الدول الصناعية الكبرى نفسها نتيجة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول بفعل العولمة وتوسع استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات في اكثر من مئة دولة[1].

"وكما ان الطبيعة تكره الفراغ، فان السياسة الدولية تكره القوة غير المتوازنة". ذلك يعني ان التوزيع غير المتوازن للقوة سيجبر الدول على زيادة قوتها او تحالفها مع دول اخرى كي تعيد التوزيع العالمي للقوة الى حالة التوازن[2]. وان جميع الجهود الاميركية لتجميد مثل هذا التطور التاريخي عبر الحفاظ على عالم آحادي القطب محكوم عليا بالفشل؛ ثمة قوى دولية كبرى كالصين وروسيا واليابان، ودول صاعدة في مجموعة العشرين وغيرها، كلها طامحة لاخذ موقعها في النظام العالمي، بيد ان النظام العالمي القادم غير محدد المعالم والضوابط حتى تاريخه، ولا يزال الجميع في حالة من الفوضى العالمية.

ان سياسة القوة هي المسيطرة على العلاقات الدولية، فالعلاقات بين الدول محكومة بالشك والمنافسة والحسد والخوف، واذا كنت ضعيف في هذا النظام الفوضوي فهذا يعني بانك معرض للخطر والسبيل الوحيد للبقاء هو التمتع بالقوة لردع اي عدوان خارجي. والسمات الثلاث الاساسية لسلوك الدول بناء على المذكور اعلاه ستكون:

- الخوف: تخاف الدولة عندما تكون مجاورة لدولة تمتلك قدرة عسكرية هجومية اكبر منها ونوايا سيئة تجاهها، وما يعزز خوفها هو غياب سلطة عليا في هذا النظام الفوضوي حيث ليس هناك 911 دولية.
- الاعتماد على الذات:" يساعد الله اولئك الذين يساعدون انفسهم" "God helps those who help themselves".

[1] عدنان السيد حسين، فوضى النظام العالمي، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، 2022، ص:13.

[2] كميل حبيب وعبد الفتاح عمورة، تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الاوسط، دار العلم، دمشق، 2019، ص:44.

- السباق على القوة: لا يمكنك العيش في هذا العالم بالقبلات والحب "you cant run the world with hugs and kisses".

ان التحولات والثورات العربيه قد ساعدت ايران واسرائيل وتركيا على التدخل في شؤون بعض الدول العربيه ويتضخ ذلك جليا في التمدد الايراني في سوريا ولبنان والعراق واليمن تحت شعار التحرر من التبعية للغرب واميركا ومواجهة الخطر الصهيوني، والوجود التركي في شمال سوريا تحت عنوان محاربة الارهاب وهم من يدعمون الارهاب، والتطبيع الاسرائيلي مع بعض دول الخليج تحت عنوان رئيسي هو مكافحة التغلغل الايراني. فكلما زادت الطائفيه والحروب الاهليه كلما نشط الدور الايراني والتركي والاسرائيلي في بلدان الوطن العربي، وفي نفس الوقت ضعف المؤسسات والمنظمات العربيه كدور جامعة الدول العربيه قد ساهم كثيرا في تمدد هذه الدول.

بات الشرق الاوسط يمر بحقبة تغيير ثورية تخضع فيها الدول المكونة للمركب الاقليمي لتغيرات وتحولات جذرية، تتحدى عملياً السياسات الخارجية للدول العظمى والكبرى حيث بدانا نرى بعض الدول في المنطقة تتجرأ وتقول لا للولايات المتحدة كرفض زيادة انتاج النفط ورفض الوقوف مع اوكرانيا ضد روسيا، ولذلك فى ظل هذه البيئة الجديدة المضطربة نجد أن هذه التحديات قد فرضت على عدد من القوى الاقليمية وغيرها فى المنطقة حماية مصالحها الوطنية ومحاولة تهميش طموحات وتحركات منافسيها فى الاتجاه ذاته.

وعلى الرغم من أن أكبر الأحداث في الشرق الأوسط قد تأتي بصورة غير متوقعة ودون سابق إنذار؛ إلا أن معظم الازمات الكبرى والتي لا يمكن التنبؤ بها ستكون على الأرجح ذات علاقة بالاضطرابات المعروفة والناشئة عن المسائل الإقليمية الرئيسية، لا سيما فى ظل (الازمة السورية، المشكلة العراق، الازمة اليمنية)، وبالاضافة إلى نزاع الاقليات مع بعضها البعض سواء كان هذا النزاع عرقي أوطائفي. ان السيناريو المرجح بناء على كل ما تقدم يشير الى إستمرارية الصراع بين القوى الاقليمية، ولكن بشكل ومضمون مختلف تماما عن الصراع التقليدي، إذ يفترض هذا السيناريو إستمرار نوع من الصراع التعاوني المتبادل الادوار الذي يُحتم على الاطراف الاقليمية التفاوض، وتبادل وجهات النظر بشأن تواجدهم فى الكثير من أزمات ومشاكل المنطقة، وبالتالى إمكانية تقاسم النفوذ الاقليمي فى المنطقة لاسيما في (سوريا، العراق، اليمن) على نحو ما حدث فى سوريا بين تركيا وإيران، حيث أدرك الجانبين على أن ما

بين تركيا وإيران من جغرافيا وتاريخ يكفي لتأمين علاقة تعاون قوية بين البلدين على الرغم من الاختلافات الجوهرية بينهما، وبالتالي نعتقد بأن دخول تركيا إلى شمال سوريا لم يتم بدون علم الجانب الايراني وبضوء أخضر من روسيا.

وفي ذات الوقت فالعرب منقسمون وبطيئون في الاستجابه للتطورات المتلاحقه فغالبا ايران وتركيا واسرائيل تسبق العالم العربي بخطوات في تحديد الاولويات لسبب بسيط انها رغم محدداتها الكثيرة الا ان لها سلطة عليا واحده بينما الدول العربية لها العديد من مراكز القرار المختلفه فكريا وسياسيا، ممالك وامارات وجمهوريات، لذا من الصعب التوافق علي امور عديدة. فهذه الدول تتعمد ابراز موقفها المتوازن وتوافقها الدولي لانتزاع دور اقليمي والسيطره علي مجريات الاحداث مع جيرانها العرب، وكسب اي صراع سياسي وتوظيفه خدمة لمصالحها، ويرجع ذلك للاسف لغياب المشروع القومي العربي امام المشروع الاقليمي الايراني والاسرائيلي والتركي.

ويبدو أن استراتيجية التطويق هي الاستراتيجية الكبرى لكل من اسرائيل وايران في مواجهة بعضهما، فقد تمكنت ايران من ايجاد قواعد ارتكاز لها حول" اسرائيل" في لبنان من الشمال، وفي غزة من الجنوب، وفي جوار البحر الاحمر في اليمن للتاثير على طرق الامداد والمضائق الاستراتيجية وفي سوريا قرب العنق الاسرائيلي، وفي العراق ليكون عمقا استراتيجيا لوجودها في سوريا ولبنان.

وترد اسرائيل على ذلك ، باختراقات استراتيجية مقابلة، فهي تتواجد وبشكل مؤثر في أذربيجان على الحدود الشمالية لإيران الى حد ان جعلت من أذربيجان الزبون الثاني في قائمة الدول التي تشتري السلاح الاسرائيلي بعد الهند الى جانب التعاون الكبير بين البلدين في مختلف المجالات، وتحاول تعميق صلاتها مع الاكراد في العراق وايران بجوار الغرب الايراني، ثم بدأت مؤخرا بتعزيز تواجدها في دول مجلس التعاون الخليجي بخاصة في الامارات والبحرين وبتواجد مموه في كل من عمان وقطر والسعودية، ناهيك عن تسللها عبر اختراق لبعض التنظيمات المعارضة في سوريا ولبنان وعبر ما تسميه الادبيات السياسية الاسرائيلية " حلف الضواحي" المتمثل في الاقليات العرقية والمذهبية والدينية.

ويقوم كل من الطرفين بعمليات لسع متبادل على الطرق المؤدية الى مراكز الجوار لكل منهما، ضرب الناقلات، او تصيد الخبراء والعلماء، او محطات التنصت وشبكات التجسس والهجمات والاختراقات السيبرانية.

والملاحظ أن تراجع المكانة الجيواستراتيجية للمنطقة في الاستراتيجية الامريكية لحساب مناطق اخرى حددتها وثيقة بايدن الأخيرة وعبر عنها بوضوح الانسحاب التدريجي الامريكي من المنطقة وجوارها بخاصة من أفغانستان، يقابله تزايد هذه المكانة الجيواستراتيجية لكل من الصين وروسيا، وهو ما عبرت عنه ظاهرتان تستحقا التأمل وهما اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين الصين وايران مؤخرا، الى جانب انضمام ايران لعضوية منظمة شنغهاي، ذلك يعني ان هذا التحول في المكانة الجيواستراتيجية للشرق الاوسط ينطوي على ميزة لصالح ايران على حساب اسرائيل في هذا الجانب تحديدا، نظرا لأن امكانية التوظيف الإسرائيلي للوجود الامريكي المباشر في المنطقة اضحى موضع مناقشة واضحة.

ويبدو أن تركيا تدرك أهمية هذا التحول لكنها تريد ان توظف هذا التحول لصالحها، فهي قامت بصفقة اس .اس. 400 الروسية، ومع تنامي الحساسيات بين أطراف الناتو الذي تمثل تركيا احد اركانه، فان المصلحة الاستراتيجية التركية ستكون اقرب للقوى التي تتزايد اهمية المنطقة لها، وهو امر لصالح ايران أيضا ، ويبدو لي ان المباراة " غير الصفرية" بين تركيا وايران تسير بشكل يرضي كلا منهما بنسبة معقولة رغم خيوط العلاقات التركية الاسرائيلية، بل إن العلاقة الصينية التركية ستتجاوز موضوع "اليغور" لاسيما أن انحسار الظاهرة الدينية سيتواصل مما يظلل على ما جرى سابقا بين البلدين في موضوع اليغور. فنجد تركيا تارة مع اسرائيل وتارة مع الاخوان، مع روسيا ومع أمريكا، مع ايران ضد الاكراد وضدها في سوريا، مع الناتو وتشتري صواريخ روسية، مع المؤتمر الاسلامي وتلهف على عضوية الاتحاد الاوروبي..لا يتوازن الطموح التركي مع الامكانات، وهو ما يعني أن تركيا مضطرة لاحقا لاعادة النظر في حدود الطموح وباتجاه تقليصه لتتوازى الوسائل مع الاهداف.

ان الفراغ وانعدام الجاذبية قد يكون واقع الشرق الاوسط اليوم بسبب انكفاء الولايات المتحدة وانشغال الغرب وروسيا في حرب اوكرانيا و تركيز الصين على مسألة تايوان وسيظل مستمرا حتى يتبلور شكل النظام العالمي الجديد، اما ايران وتركيا واسرائيل فستظل تحاول جاهدة الحصول على مكاسب في الشرق الاوسط، فلا يمكن لاي طرف ان يتفوق بشكل نهائي على الاخر لان لا احد يمتلك فائض قوة، فاسرائيل العظمى وحلم المد الشيعي واستعادة امجاد السلطنة العثمانية كلها تبدو اهداف بعيدة المنال.

ذلك يعني، ان دور القوى الاقليمية المركزية في تشكيل المنطقة سيتزايد ، وستستثمر هذه القوى الحاجة الاستراتيجية للقوى الكبرى الصاعدة للمنطقة، وهي قوى اقرب في رؤيتها الاستراتيجية للمنطقة لايران منها لاسرائيل (دون مبالغة في هذا الجانب) تاريخيا وحاضرا ومستقبلا.

إن انهيار المنظومة الاستراتيجية للمنطقة خلال العشرين سنة الماضية بسبب " ربيع يابس"، وحروب أهلية، وتفكك منظومات اقليمية، وتطبيع عربي اسرائيل، وطغيان سياسي له ملامح جديدة الى جانب ما اشرنا له من تغير في المكانة الجيواستراتيجية للقوى الكبرى، سيدفع نحو وضع سيناريوهات مختلفة للمنطقة، ولما كانت الدول الكبرى القادمة(روسيا والصين) ومعها الدول الاقليمية المركزية(تركيا وايران واسرائيل) بلورت منظومتها الجيواستراتيجية عبر التطويق المتبادل، فان الشرق الاوسط مقبل على تحولات كبرى في الاعوام المقبلة.

الخاتمة:

بعد تناولنا لمفهوم القوة في العلاقات الدولية وعرضنا لعناصر القوة الشاملة بشقيها المادي والمعنوي وتطبيق معادلة كلاين المعدلة من قبل جمال زهران، تبين لدينا ان اسرائيل متقدمة على ايران وتركيا في عناصر القوة المعنوية والمادية وان كان الفارق غير كبير، وعلى الرغم من تفوق اسرائيل على الورق مقارنة مع تركيا وايران، الا ان السبب يعود الى الدعم الذي تتلقاه من الولايات المتحدة والغرب من جهة، والى الحظر المفروض على ايران والعقوبات الاقتصادية على تركيا من جهة اخرى. ما يعني ان ايران وتركيا قادرين على اللحاق باسرائيل او حتى التفوق عليها عندما تتوفر الظروف المناسبة سواء بتراجع قوة الولايات المتحدة اكثر وعجزها عن دعم اسرائيل او من خلال الصعود الروسي والصيني وتحكمهما في النظام العالمي الامر الذي قد يرجح كفة ايران وتركيا ناهيك عن مساحتيهما الشاسعة وموقعهما الاستراتيجي والقوى العاملة لديها.

وتبين لنا مجموعة من النتائج اهمها عدم توافر أغلب مقومات القوة فى دولة واحدة بعينها من جهة، ورفض القوى العظمى والكبرى بروز قوة إستراتيجية فى الشرق الأوسط تهيمن وتسيطر على الأوضاع داخل النسق الاقليمي الجديد من جهة أخرى، فقد ينذر ذلك باستمرارية الصراع ولكن في ظل وجود تعاون بين القوى الاقليمية وتبادل الأدوار داخل الاقليم، وبروز تحالفات أكثر مرونة .

من المبكر التكهن بالتغيرات المحتملة في أدوار الفاعلين الإقليميين في الشرق الأوسط: إيران وتركيا وإسرائيل، وما يتعلق بمكانة كل واحد منهم في المنطقة ونوعية علاقاته، الصراعية أو التنافسية، بالدولتين الأخيرتين.

فنحن إزاء واقع متحرك، لا أحد يعرف متى وكيف سيستقر، بحكم التفاعلات والتكيفات الكبيرة والسريعة الجارية. ثمة ما يرجح أننا إزاء تاريخ جديد للشرق الأوسط تلعب فيه القوى الإقليمية الدور الأكبر في تشكيل النظام الإقليمي الجديد.

الجدير بالملاحظة أن التفاعلات الجارية تتم في ظل الافتقاد لدور عربي فاعل، فالدول التي كانت فاعلة في المشرق العربي (سوريا والعراق) باتت بمثابة ساحة للصراع الدولي والإقليمي، أما مصر فلا يبدو لها أجندة واضحة، في حين أن الدول الخليجية غير قادرة بمفردها على سد هذه الثغرة، ناهيك عن خلافات

بعضها مع تركيا بسبب توجسها من دعمها للتيار الإسلامي، ما يجعلها غير قادرة على استثمار الدور التركي في الشرق الأوسط.

فمنذ قيامها انشغلت إيران بتعزيز نفوذها في المشرق العربي من مداخل القضية الفلسطينية، وتنمية العصبية المذهبية (الشيعية) في المجتمعات العربية، مع خلق قوى حزبية وميلشيات عسكرية وشبكات خدمية موالية لها، بمعنى أنها أدارت سياساتها على أساس المزج بين النفوذ المالي والنفوذ العسكري والنفوذ الأيديولوجي الديني والطائفي، ووفق سياسة تدخلية مكشوفة في شؤون الدول العربية.

فضلا عن ذلك فقد ظلت إيران موضع شك وشبهة، فهي لم تقدم النموذج لدولة ناجحة وديمقراطية. وقد يكون ذلك لكونها دولة إسلامية اتسم خطابها الديني بالتشدد، وبهيمنة "الحرس الثوري" على السلطة، وتبني نهج "الولي الفقيه"، فضلا عن الطابع المذهبي المكشوف؛ ما حد من إمكانية توسيع نفوذها في الإطارات الشعبية في البلدان ذات الأغلبية "السنية".

ومنذ صعود حزب العدالة والتنمية (2002) حازت تركيا على شعبية كبيرة في البلدان العربية مع نجاحاتها الاقتصادية، ومساندتها للعرب في قضية فلسطين، لاسيما أن ليست لها ميلشيات كما إيران، ولا تشتغل على إذكاء التوترات في المجتمعات العربية. لكن مع اندلاع الثورات العربية، خاصة في سوريا، دخلت تركيا بشكل قوي على المشهد بمواقفها السياسية واستضافتها للسوريين اللاجئين واحتضانها للمعارضة السورية السياسية والمسلحة.

اللافت أن هذا التنافس، أو التصارع المضمر بين تركيا وإيران، لم يمنع هذه الدول من استمرار علاقاتها الثنائية، وعلاقات التعاون الاقتصادي، رغم أن كلا منها يتمسك بأجنداته في مواجهة الطرف الآخر خاصة في سوريا.

وإذا كانت إيران تستنزف جزءا كبيرا من إمكانياتها في العراق ولبنان وسوريا فإن تركيا تعاني بدورها من مشكلات داخلية (الأكراد، العلويون، التوجس العلماني الإسلامي)، ما يحد من قدرتها على التعاطي مع الملفات الخارجية؛ بالقياس لإيران.

واثبتت التطورات ما بعد احداث سوريا وحتى اليوم ان ايران تعمل وفق سياسة خارجية ثابتة بمعطيات ثابتة، اما تركيا فتعمل وفق سياسة غير مستقرة ومعطيات غير ثابتة بالرغم من وجود رؤية ايديولوجية في سياسة تركيا الخارجية، وان ثبات سياسة ايران الخارجية بالرغم من تبديل الشعار من تصدير الثورة الى

دعم المقاومة، بقي على حاله، وبنت ايران سياستها الخارجية مع حلفائها على هذا الاساس، فالمعطى الثابت لدى ايران هو نصرة المستضعفين وتحرير فلسطين والعداء لاسرائيل، وبالتالي الوقوف في وجه سياسة الولايات المتحدة الاميركية.

بينما تركيا تسعى لان تكون دولة اوروبية وتعمل جاهدة للدخول الى الاتحاد الاوروبي، فهي ايضا دولة شرق اوسطية تريد ان تلعب دورا محوريا في الشرق الاوسط، وهذا ما جعل من سياستها متبدلة؛ حيث لم تقدم ثباتا في العلاقات مع دول الجوار وخير مثال علاقتها مع سوريا من الحليف الى الخصم، وصولا ال حد العداء، كما نجدها مع القضية الفلسطينية ومع اسرائيل وتعمل وفق مبدأ حل الدولتين، وتدعم حماس المصنفة ارهابية من الولايات المتحدة وكذلك تتبنى رؤية حكومة السلطة الفلسطينية، وهذا ما جعل منها دولة ذات وجهين.

بينما تتصارع تركيا وإيران على مكانتيهما الإقليمية، سيما في سوريا والعراق، تقف إسرائيل متفرجة تقريبا، ومستفيدة من الصراعات العربية، ومن التنازع بين إيران وتركيا، ومن تصدع مجتمعات المشرق العربي، على أسس مذهبية وطائفية وأثنية، ما جعلها في ظل هذه الأوضاع الدولة الأكثر استقرارا وتطورا وقوة في المنطقة.

واضح أن إسرائيل تراقب التطورات الجارية، ما يفسر كمون دورها ربما بانتظار ما ستنجلي عليه الصراعات الداخلية والإقليمية، لاسيما مآلات وضع سوريا والعراق والتنافس التركي الإيراني. مع ذلك فهذا لا ينفي أنها ترى في هذه التحولات فرصة لها لفرض إملاءاتها على الفلسطينيين، وطلب الاعتراف بها كدولة يهودية، وربما فرض نوع من حل أحادي عليهم. ويجدر التنويه، أيضا، إلى التراجع في مكانة قضية فلسطين في الأجندة العربية والإقليمية، بحكم ما يجري في العراق وسوريا وليبيا واليمن، وهو بالتأكيد ما يناسب إسرائيل.

ومع ذلك، فالتفكك العربي في اقصى مداه. كذلك فالنزاعات الداخلية العربية – العربية تكاد تهدد بانفجار غالبية الدول العربية. وما الشرق الاوسط الجديد الذي تحدث عنه شيمون بيريز سوى "سايكس – بيكو" اميركي لتدمير النظام الاقليمي العربي، وتفكيك دوله القطرية وتعميم الحروب الاهلية داخل كل دولة عربية، وازالة الحدود الجغرافية الراهنة، وتبديل الانظمة السياسية القائمة الآن، وافقار العرب الى الحد الاقصى من الفقر، وتحويل شعوبهم كماً بشريا مهمشا اقليميا ودوليا، واسناد مسؤولية الحماية العسكرية

لهذه المنطقة الى اسرائيل من دون سواها بحيث تتحول اسرائيل من العدو الاستراتيجي للعرب الى الضامن الاستراتيجي للمنطقة من مخاطر الدول الاقليمية المجاورة(تركيا–ايران).

اللوحة حالكة السواد والجميع يريد الهيمنة وفرض قيود الاذلال والتبعية والخوف والخضوع على دولنا العربية، فلا اسرائيل ولا ايران ولا تركيا يريدون الافضل للعرب، هم يريدون تحقيق مصالحهم ومصالحهم فقط، وذلك لا يتم الا من خلال تفكيك دولنا ووضعنا في معتقلات مذهبية وعرقية وطائفية لكي يضمنوا عدم خلق عبد الناصر او صدام حسن جديد في المنطقة. ولا بديل عن الخنوع الا بقيامة المشروع القومي العربي التوحيدي على اسس ديموقراطية صحيحة ودخول باب الحداثة والمعاصرة من باب الانتاج الثقافي العصري لا من باب استهلاك ثقافة الغير. ولذا فاننا لن نستطيع رسم حدود مصيرنا الا من خلال توحيد ارادة الامة العربية والوصول بها الى الحرية الكاملة. والحرية في نهاية المطاف هي ذلك الموقف لفعلي والخلاق الذي يقودنا الى تقديم واجباتنا على مصالحنا ويدفعنا للتضحية بحياتنا في سبيل قضايانا العادلة.

أن الظروف الدولية اليوم باتت سانحة لكي يعبر العرب عن تطلعاتهم في التموضع في الخريطة الدولية، واول هذه الإجراءات ينبغي أن يكون ملف إصلاح جامعة الدول العربية وتفعيل أدوارها وتطوير آليَّات عملها، والانعتاق من واقع العقود الخمسة الماضية التي لم تحقق فيها الجامعة أي بوادر أمل عربية، فقط مجرد بيانات ختامية تعكس حالة خيبة الأمل لدى الشعوب العربية. ومن هنا أقترح أولًا: الدعوة إلى عقد اجتماع عربي على مستوى وزراء الخارجية العرب لإحياء وتفعيل أدوار جامعة الدول العربية، وتطوير آليَّات العمل فيها، وتحسين أدائها بما يتواكب مع المرحلة المقبلة. ثانيًا: تشكيل لجنة عمل عربية مُشكلة من المندوبين الدائمين لدراسة مقترحات تطوير آليَّة عمل جامعة الدول العربية. ولا شك أن هذه المتغيرات الدولية وأهمية اضطلاع العرب بدور فاعل يتطلب إنعاش جامعة الدول العربية لتواكب المرحلة المقبلة. ومن المقترحات التي طرحت سابقًا موضوع تداول منصب أمين عام الجامعة، وعدم حكره على دولة المقر مع أهمية بقاء مقر الجامعة في جمهورية مصر العربية؛ لما تمثله من محورية في الوطن العربي. ومن هنا نأمل أنْ يحرك النظام الرسمي العربي ملف إصلاح جامعة الدول العربية وتفعيل أدوارها مواكبةً للمستقبل، ولما يحمله تقويم هذا الكيان بالمستوى الذي يلبي طموحات العرب.

والاصلاح لا يتم الا من خلال إزالة كل الشوائب في العلاقات العربية–العربية، والعمل على تسويتها جميعا، في إطار مسعى جاء لتنقية الأجواء العربية، بما يؤدي إلى تقوية أسس النظام العربي، ودعم

مؤسسته الرئيسية جامعة الدول العربية. كما ان العمل على احتواء المنازعات العربية–العربية، في مهدها وقبل استفحال أمرها يصبح واجبا قوميا ملحا يجب أن يسبق التفكير في الآلية القضائية العربية لتسوية المنازعات، فقد أثبتت التجارب في العديد من لمناسبات، أن الدبلوماسية الوقائية هي التجسيد الناجح للمبدأ القائل، إن الوقاية خير من العلاج، وهو ما يقودنا إلى ضرورة العمل على إنشاء آلية للوقاية من المنازعات وإدارتها وتسويتها لتقوم بالدور الوقائي ومحكمة عدل عربية لكون أداة تضع نهايات حاسمة للنزعات العربية–العربية. إن أحد المداخل الرئيسية لخروج النظام العربي من أزمته الراهنة هو تحقيق التكامل الاقتصادي، وهو ما تشير إليه خبرة عدد من تجارب التكامل الإقليمي الناجحة، لعل الاتحاد الأوروبي أهمها.

وإذا كان الجميع متفقا على أهمية البحث على المستويات الوطنية عن الصيغ والصور والأشكال التي تقود إلى توسيع دائرة المشاركة الشعبية دعما للاستقرار السياسي، وإعلاء مفهوم دولة القانون وتعزيزا لاحترام الحقوق الأساسية للإنسان وللقيم الديمقراطية وهو الأمر الذي يتجلى في اتجاه الدول العربية قاطبة إلى بناء المؤسسات الوطنية التي تكفل تحقيق المعاني والمفاهيم المتقدمة، فإن هذا التيار الصاعد لابد بالضرورة أن ينعكس على العمل العربي المشترك وإدارته السياسية الرئيسية "جامعة الدول العربية" استشهادا بتجارب منظمات وهيئات إقليمية ودولية، سبقت في هذا المضمار، وهو ما يجعل من إنشاء برلمان عربي ضرورة لوضع العمل العربي المشترك وجامعة الدول العربية على المسار الصحيح.

إن الوظيفة الرئيسية للبرلمان العربي ينبغي أن تكون نوعا من الرقابة السياسية على عمل أجهزة الجامعة والمساهمة في رسم السياسات العامة للجامعة، في جميع مناحي عملها وأوجه نشاطها مع توفير الآليات والوسائل والأساليب التي يمكن أن تحقق مثل هذه الرقابة السياسية، وفضلا عن هذه الرقابة السياسية، فإن الرقابة التشريعية ستكون في صلب اختصاصات البرلمان المنشود، كما أن الرقابة المالية على ميزانية الجامعة ومشروعاتها المشتركة وما عساه أن يتوفر لها مستقبلا من موارد ومصادر مالية مستقلة عن مساهمات الدول الأعضاء، ستكون أمرا بالغ الأهمية يؤدي إلى إطلاق العمل العربي المشترك إلى آفاق التعديلات التي تواجهه في المجالات كافة.

وإدراكا لأهمية التضامن العربي في حالات الإخلال بالسلم والأمن العربيين، ومدى فداحة الأخطار والعقبات التي تترتب على التقاعس عن اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لمواجهة مثل هذه الحالات، يجب

الإقدام اليوم على إقامة نظام للأمن القومي العربي على غرار ما هو قائم في المنظمات الدولية والإقليمية.

وإذا كانت تفصيلات تشكيل هذا المجلس ونظام التصويت فيه، وحدود صلاحياته واختصاصاته هي أمور تحتاج إلى دراسات تحظى من الجميع بأكثر قدر من الاهتمام والعناية، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن ما اتفق عليه بشأن هذه الأمور الحيوية يجب أن يكفل لمجلس الأمن العربي أكبر قدر ممكن من سرعة التحرك والقدرة على اتخاذ القرار الحاسم، الذي يجب ألا تقف في وجهه عراقيل الإجماع أو الحق في الاعتراض، فضلا عن صلاحية القيام بالعمل المباشر في بعض الحالات لا سيما حيث يقع عدوان على إحدى الدول الأعضاء وأخيرا، إمكانية متابعة ما يصدر عن المجلس من قرارات من خلال الآليات والوسائل التي ينشؤوها لهذه الغاية.

فهل سيتمكن العرب من صياغة ميثاق جديد لجامعة الدول العربية يكون بديلا للميثاق النافذ بحيث يصبح العرب كلاً متكاملا يتحركون في اطار جماعي يمكنهم من تعظيم مكاسبهم ومواجهة الاطماع الدولية والاقليمية للقوى الشرق اوسطية؟ ام سيتخلون العرب عن هذه الفرصة التاريخية للوحدة، في ظل انشغال القوى العظمى في اماكن اخرى، ويتلهفون الخضوع والخنوع للاعبين آخرين؟

لائحة المراجع

❖ **اولا: الكتب العربية:**

1) ابو عامود، محمد، **النظم السياسية في ظل العولمة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012.

2) ابراهيم، حسنين، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2005.

3) أبو عامر، عدنان، **مراكز البحث العلمي فى إسرائيل**، دار نماء للنشر، عمان، 2016.

4) الاسدي، حسين، **ايران والمنهج الديمقراطي**، مركز العراق للدراسات، العراق، 2014.

5) أمين، عبدالله، **اسرائيل: بين العظمة و وهن القوة**، حضارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2021.

6) الايوبي، امين، **التسلح ونزع السلاح والامن الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2017.

7) ادريس، محمد، **النظام الاقليمي للخليج العربي: دراسة في اصول العلاقات الدولية الاقليمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

8) بن سلطان، عمار، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، طاكسيج كوم، الجزائر، 2009.

9) بدوي، محمد، **مدخل الى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية،بيروت، 1972.

10) باكير، علي، ا**الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سوريا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016.

11) بناقي، ريناس، **دراسة مقارنة بين تركيا وايران من ناحية القوة الشاملة للدولة**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2016.

12) بيتون، ليلاخ، **اسرائيل بالارقام**، د.ن، اسرائيل، 2019.

13) جبور، جنى، **تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، د.م، 2019.

14) جلول، محمد، **التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم**، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013.

15) الجحيشي، فراس، **التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2017.

16) دني، ايمان، **الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة**، مكتبة الوفاق القانونية، الاسكندرية، 2014.

17) هلال، علي، ومسعد، نيفين، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرارية والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014.

18) زهران، جمال، **قياس قوة الدولة: اطار تحليلي لدراسة الصراع العربي_ الاسرائيلي**، المستقبل العربي، القاهرة، 1991.

19) حجاج، جهاد، **اسرائيل حياتهم وتاريخهم**، العلم والايمان للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

20) حسن، عمر، **المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الايرانية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2014.

21) حسن، عمر، **المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الايرانية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2015.

22) حبيب، كميل، وعمورة، عبدالفتاح، **تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الاوسط**، دار العلم، دمشق، 2019.

23) الحمداني، ضاري، **سياسة ايران تجاه دول الجوار**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.

24) الحراري، خالد، **مفهوم القوة في السياسة الدولية**، مطابع الاهرام، مصر، 2015.

25) طشطوش، هايل، **الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

26) الكيلاني، هيثم، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية–الاسرائيلية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

27) المظفر، محسن، **المسرح البيئي العسكري: البداية الجوبوليتيكية والنهاية الجيوستراتيجية**، دار العارف للاعمال، بيروت، 2014.

28) المرشد، مي، **الدور الاقليمي لتركيا تجاه الشرق الاوسط(2002–2016)**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2017.

29) مطر، جميل، وهلال، علي، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط.7، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

30) مقلد، اسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات**، ط.4، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985.

31) مهنا، محمد، **العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة**، منشاة المعارف، الاسكندرية، 2002.

32) منصور، جوني، **حروب ساخنة وحروب باردة**، مركز مدار، رام الله، 2018.

33) محمد، فراس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، د.ت.

34) نصر، محمد، **في النظريات والنظم السياسية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

35) السيد حسين، عدنان، **فوضى النظام العالمي**، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، 2022.

36) سموحا، سامي، **نظام دولة إسرائيل: ديمقراطية مدنية، لا ديمقراطية، أو ديمقراطية إثنية**، دار الوطن، مصر، 2006.

37) سعيد، عبد المنعم، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987 .

38) عبد الحميد، محمد، **العلاقات الدولية: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

39) علي، محمد، **النظام السياسي في ايران ومؤسسات النظام وآليات الحكم والتفاعلات الداخلية**، مركز سورية للبحوث والدراسات، سوريا، 2016.

40) العقابي، علي، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الاصول والنشاة والتاريخ والنظريات**، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2010

41) عثمان، احمد، **العقول العربية في الغرب**، دار الفراعنة، القاهرة، 2019.

42) صالحة، سليمة، **الاهداف والمصالح التركية في النظام العربي**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

43) قعدان، محمود، **الاقتصاد الاسرائيلي والايديولوجيا النيوليبرالية**، دار المعرفة، فلسطين، 2017.

44) ربايعة، خالد، **ميزانية البحث العلمي فى الدول العربية ومقارنتها بإسرائيل**، مركز ابحاث المعلوماتية، عمان، 2017.

45) الشيخ، عمر، **محددات الامن الاستراتيجي الاسرائيلي**، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، 2019.

46) شيحا، ابراهيم، **مبادئ الانظمة السياسية الدول–الحكومات**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1982.

47) شحلن، انطوان، **المشهد العسكري والامني الاسرائيلي في ظل التحديات الاقليمية**، المركز الفلسطيني للدراسات، رام الله، 2017

48) الخزرجي، حمد، **مستقبل النظام السياسي في جمهورية ايران الاسلامية**، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، 2013.

49) خوري، وليد، **بترول شرق المتوسط: الأبعاد الجيوسياسية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2020.

50) خليفة، عبد الرحمن، **ايديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999.

❖ **ثانيا: الكتب المترجمة:**

1) اراس، بولنت واخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، ترجمة: احمد نضال، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، 2012..

2) بوزرسلان، حميد، **تاريخ تركيا المعاصر**، ترجمة: حسين عمر، ط2، المركز الثقافي العربي، باريس، 2010.

3) بساران، اوليلي، **الثورة الاسلامية والاقتصاد: صراع النخب حول استقلال الاقتصاد الايراني**، ترجمة: مجدي صبحي، دار التنوير، بيروت، 2012

4) دوغين، الكسندر، **اسس الجيوبوليتيك: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2004.

5) شانون، كايل، **ايران ومخاوف الانتشار النووي**، ترجمة: عمر الايوبي، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، 2015.

6) تشاندلر، جينيفر، **الامتيازات العسكرية الايرانية في ظل الموازنة**، ترجمة: احسان بدا، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، المملكة المتحدة، 2019.

❖ **ثالثا: الدراسات والمقالات:**

1) باكير، علي، **السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، (ما الفرق بين إيران وإسرائيل؟)**، دورية مدارات إستراتيجية، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العدد3.

2) بوعافية، محمد، " **الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، 2016، الجزائر.

3) محمد، علاء،" **تاثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في اطار نظرية تحول القوة**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 47، لبنان، 2015.

4) عبد العال، وائل، **دراسة حول الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية**، مركز تطوير الاعلام، القدس،2020.

5) خيلفة، احمد، **الرؤية الاسرائيلية للصراعات في الشرق الاوسط وانعكاساتها على أمن اسرائيل،** دراسات لجنرالات وباحثيين اسرائيلين كبار، سلسلة قضايا استراتيجية، ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2017.

6) خليفة، احمد، **استراتيجيا الجيش الاسرائيلي في ضوء المتغيرات الاقليمية والتهديدات المستجدة،** دراسات لجنرالات وباحثين اسرائيليين كبار، سلسلة قضايا استراتيجية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2018.

❖ **ثالثا: الوثائق:**

- دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية 1979.

❖ **رابعا: التقارير:**

1) تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030، ملخص تنفيذي، **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة،** صدر في عام 2015 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

2) تقرير التنمية البشرية، **برنامج الامم المتحدة الانمائي،** نيويورك، 2020.

❖ **خامسا: الصحف والجرائد:**

- باسيل، جوزيف،" **انقلابات تركيا عسكرية ومدنية.....وديكتاتورية**"، جريدة النهار، بيروت، 2016.

❖ **سادسا: المعاجم:**

- غراهام ايفانز وجيفري نويهان، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،** مركز الخليج للابحاث، دبي، 2004.

❖ **سابعا: المواقع الالكترونية:**

1) أبو زبيدة، رامي، **ما استراتيجية جيش الاحتلال للأعوام الـ 30 القادمة؟**، موقع القدس الإخبارية، https://qudsn.net/post/153711/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D9%8A%D8%B4-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-
%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85-
%D8%A7%D9%8430-
%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A9، آخر
زيارة(26-1-2023).

2) البنك الدولي، https:/bit.ly/310Tsb7، آخر زيارة(1-2-2023).

3) البنك الدولي، **نمو الناتج المحلي الاجمالي في اسرائيل**، https://bit.ly/2PKvhql ،آخر
زيارة(26-1-2023

4) هارئيل، عاموس، **الخطر الايراني انتقل لمكان اخر**، هاآرتس، https://bit.ly/2PVmT7K، اخر
زيارة(27-1-2023).

5) **وزارة الخارجية الاسرائيلية**،
http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/science+and+technology، اخر
زيارة(24-1-2023).

6) **موقع وزارة الخارجية التركية**، https://bit.ly/2Z87HXZ، آخر زيارة(3-2-2023).

7) **موقع النتدى العربي للدفاع والتسلح**، https://bit.ly/2QQKZjW، آخر زيارة: (27_1_2023).

8) **موقع وزارة الخارجية الايرانية**، https://bit.ly/2R1HLKV، آخر زيارة(4-2-2023).

9) **موقع معطيات الاطلس العالمي**، https://bit.ly/2MyGr3g، آخر زيارة (2-2-2023).

10) رافائيل، اهرين، **إسرائيل تحتل المرتبة الثامنة عالميا في مجال الدبلوماسية الرقمية**، The
Times of Israel، //http://ar.timesofisrael.com2023-1-10 اخر زيارة.

11) الرملي، عبير، **سيطرة اللوب الصهيوني على الاعلام والاقتصاد العالمي**، دنيا الوطن،
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/01/31/392534.html، اخر زيارة (7-
1-2023).

12) ترك برس، **اسلحة مصنوعة بايدي تركية**، https://bit.ly/2X4gxEL، آخر زيارة(23-1-2023

13) **تم احصاء السفارات والقنصليات الاسرائيلية من**، https://bit.ly/2Wkm6yk، آخر زيارة(4-2-2023).

14) **ترتيب الدول حسب مؤشر الذكاء العالمي**،-IQ https://new-iq-test.com/iq-by-country/، اخر زيارة(22-1-2023).

المراجع الاجنبية:

❖ Books:

1) Bruneli, Michel, **l'industriemilitaire iranienne,** Etudes Strategiques et Geopolitiques sur le Moyen et Proche Orient, paris, 2015.

2) Barzegar, Keyhan, **Regionalism in Iran's Foreign Policy**, Discourse "Iranian Quarterly", vol. 9, 2011.

3) Chang, Chin, **A Measure of National Power,** University of Malysia, Malysia, 2004.

4) Cline, Ray S., **World Power Trend and U.S Foreign Policy for the 1980s**,1st ed, Boulder Co: Westview, 1980.

5) Chubin, Shahram**, Iran's Power in Context,** Survival Journal, vol. 51, 2009.

6) Davis, Helen, **Israel in the World: Changing Lives Through Innovation**, WN Publishers, 2016.

7) Davutoglu, Ahmed, "**Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007**", Insight Turkey, Vol. 10, No. 1, 2012.

8) Freid, John, **The CIAWorld Factbook**, Skyhorse Publishing, NewYork, 2018.

9) Hauriou, Andre, **Droit constitutionnel et institutions politique,** 6ed, Montchrestien, paris, 1975.

10) Haynes, Jeffrey, **Causes and Consequences of Transnational Religious Soft Power**, London Metropolitcan University, 2012.

11) Hurell, Andrew, **The Regional Dimension in International Relations Theory and Practice,** Pluto Press, London, 2005.

12) Hohn, Karl**, Geopolitics and the Measurement of National Power,** University of Hamburg, Hamburg, 2014.

13) Hart, Jeffrey, **Three Approaches to the Measurement of Power in International Relations,** International Organization, 1976.

14) Li, Xin and Verner Worm**, Building China's Soft Power for a Peaceful Rise,** Copenhagen Business School (CBS), Asia Research Centre, Discussion Papers, July 2007.

15) Maliki, Abbas**, Soft Power and Its Implications on Iran**, Institute for North America and European Studies, Tehran University,2015.

16) Murphy, Emma**, The Arab–Israeli Peace Process: Can the Region Benefit from the Economics of Globalization?** NY, ST. Martin's Press Inc, 2016.

17) Modelski, George, **World power concentrations: typology, data, explanatory framework,** General Learning Press, N.J, 1974.

18) Nye, Joseph S., **Soft Power: The Means to Success in World Politics, Public Affairs**, New York, 2004.

19) Organski, A.F.K, **World Politics**, 2nd ed, Random House, New York, 1968.

20) Pahlavi, Pierre, **Understanding Iran's Media Diplomacy**, Israel Journal of foreign Affairs, VI: 2, 2012.

21) Rahman, Omar, «**What's Behind the Relationship between Israel and Arab Gulf States?** » Brookings Institute, 2019.

22) Senor, Dan and Singer, **Start-up Nation: The Story of Israel's Economic Miracle**, Hachette Book Group, 2009.

23) Sullivan, Michael, **International Relations: Theories and Evidence**, 1st ed, Pearson College, Canada, 1976.

24) Taremi, Kamran, **Iranian perspectives on security in the Persian Gulf,** Iranian Studies Journal, volume 36, No.3,2003

25) Tarikhi, Parviz, **The Iranian spave endeavor: Ambitions and Reality**, springer praxis, 2016.

26) Yesiltas, Murat, "**Soft Balancing in Turkish Foreign Policy: The Case of the 2003 Iraq War**", Perception: Journal of International Affairs, 2017.

❖ **Websites:**

1) BRUMFIEL, GEOFF, **Imagery Suggests Iran Is Preparing to Try to Launch a Satellite,** NP,2020, https://www.npr.org/2020/01/27/800045774/imagery-suggests-iran-is-preparing-to-try-to-launch-a-satellite, LAST VISIT (23-1-2023).

2) **Central Bank of Iran**, Annual Review 2022, http://www.cbi.ir/page/6649.aspx, last visit (26-1-2023).

3) FocusEconomics, **Economic Data by Region and Country,** https://bit.ly/2XT6G60, last visit (3-2-2023).

4) Isfahani, javad: **Iran's Economy - Short Term Performance and Long Term Potential",** last visit (25-1-2023).

5) Milstein, Adam, **The Grave Danger of Media Bias**, The Jerusalem Post,.,https://www.jpost.com/Opinion/The-grave-danger-of-media-bias-565343, Last visit(6-1-2023).

6) Ministry of Commerce (Iran), **Memorandum of the foreign trade regime of Iran**,http://www.irantradelaw.com/wp-content/uploads/2010/03/Irans-Foreign-Trade-Regime-Report, last visit (25-1-2023).

7) McGreal, Chris, **American Media New Pro-Israel bias: the same party line at the wrong time**, The Guardian, https://www.theguardian.com/commentisfree/2014/jul/31/american-media-israel-bias-netanyahu, last visit (16-1-2023).

8) **Rep. of Turkey Ministry of Foreign Affairs,** https://web.archive.org/web/20170120170326/http://www.mfa.gov.tr/site_media/html/2015-yilina-girerken-dis-politikamiz.pdf, last visit(20jan2023).

9) Sansal, Burak, **Turkish Army,** All About Turkey, https://bit.ly/2m2tZcX, Last Visit: (23-1-2023).

10) **The Sunnah people and Sunnah areas in Iran,** http://sonsofsunnah.com/2011/04/06/the-sunnah-people-and-sunnah-areas-in-iran/ last visit (22-1-2023).

11) **Tourism a surprise bright spot for Iran,** Washington Post, 5 Nov. 2012, washingtonpost.com/world/middle_east/irans-surprise-economic-success-tourism, last visit (24-1-2023).

12) **The science of spying: how the CIA secretly recruits academics**, The Guardian, 2017, theguardian.com/news/2017/oct/10/the-science-of-spying-how-the-cia-secretly-recruits-academics, last visit (23-1-2023).

الفهرس

المقدمة:.....1

الفصل الاول: الاسس النظرية لقياس قوة الدولة.....8

المبحث الاول: عناصر قوة الدولة ومناهج قياس قوة الدولة.....9

المطلب الاول: البعد الاقليمي في نظرية العلاقات الدولية وعناصر قوة الدولة.....9

اولا: اركان الدولة.....10

ثانيا: تصنيف وترتيب الدول.....11

ثالثا: البعد الاقليمي في نظرية العلاقات الدولية.....12

رابعا: عناصر قوة الدولة.....15

المطلب الثاني: مناهج قياس قوة الدولة وعناصر القوة الوطنية الشاملة.....21

اولا: صيغ قياس قوة الدولة.....21

ثانيا: عناصر القوة الوطنية الشاملة.....23

المطلب الثالث: اسلوب تطبيق قياس قوة الدولة.....30

اولا: المبادئ التي تسند عليها مناهج قياس قوة الدولة.....30

ثانيا: تطبيق القياس على الدول قيد الدراسة.....33

المبحث الثاني: المقومات المعنوية للدول قيد الدراسة.....38

المطلب الاول: المقومات المعنوية لتركيا.....38

اولا: المقوم الدبلوماسي.....39

ثانيا: المقوم السياسي.....41

ثالثا: مقوم الارادة الوطنية.....44

المطلب الثاني: المقومات المعنوية لايران.....47

اولا: المقوم الدبلوماسي.....47

ثانيا: المقوم السياسي.....54

ثالثا: مقوم الارادة الوطنية.....56

المطلب الثالث: المقومات المعنوية لاسرائيل.....58

اولا: المقوم الدبلوماسي.....58

ثانيا: المقوم السياسي.....62

ثالثا: مقوم الارادة الوطنية.....65

الفصل الثاني: الناتج النهائي لقياس قوة الدول قيد الدراسة.....71

المبحث الاول: المقومات المادية للدول قيد الدراسة.....72

المطلب الاول: المقومات المادية لتركيا.....72

اولا: المقوم الحيوي.....72

ثانيا: المقوم الاقتصادي.....74

ثالثا: المقوم العسكرية.....76

المطلب الثاني: المقومات المادية لايران.....80

اولا: المقوم الحيوي.....80

ثانيا: المقوم الاقتصادي.....84

ثالثا: المقوم العسكري.....86

المطلب الثالث: المقومات المادية لاسرائيل.....90

اولا: المقوم الحيوي.....**91**

ثانيا: المقوم الاقتصادي.....**93**

ثالثا: المقوم العسكري.....**97**

المبحث الثاني: : مقارنة قوة الدول والسيناريوهات المتوقعة.....102

المطلب الاول: قياس عناصر القوة المادية للدول قيد الدراسة..... **102**

اولا: قياس القدرة الحيوية..... **103**

ثانيا: قياس القدرة الاتصالية.....**106**

ثالثا: قياس القدرة العسكرية.....**107**

رابعا: قياس القدرة الاقتصادية.....**110**

المطلب الثاني: قياس عناصر القوة المعنوية للدول قيد الدراسة.....**113**

اولا: القدرة السياسية.....**114**

ثانيا: الارادة الوطنية.....**115**

ثالثا: : القدرة الدبلوماسية.....**117**

المطلب الثالث: انعكاسات الناتج النهائي للقوة على مستقبل المنطقة.....**120**

الخاتمة:.....**127**

لائحة المراجع:.....**133**

الفهرس:.....**145**